جـــامـــعـــة الـــجـــزائـــــر 3

كلية علوم الإعلام و الاتصال

قسم علوم الاتصال

دور المرأة في التوعية البيئية في إطار الجمعيات الناشطة في الميدان

دراسة مسحية لعينة من النساء الناشطات بالجمعيات البيئية

بولاية الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الاعلام و الاتصال

تخصص: إتصال بيئي

إعداد الطالبة:

بوعبلة صبرينة

إشراف الأستاذ:

أ.د زبير شاوش رمضان

العام الدراسي: 2014/2013

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و ادخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾

سورة النمل: الآية 19

كلمة شكر:

أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور

"زبير شاوش رمضان" لما بذله من جهد و متابعة طوال فترة إجراء البحث،

فجزاه الله كل الخير و التوفيق.

الإهداء:

إلى مثلي الأعلى و سندي في هذه الحياة، أمي العزيزة

إلى من أنار دربي و أرشدني في كل خطوة في حياتي، أبي الحبيب

إلى أعز ما في قلبي أخواي الغاليان صدر الدين و أنيس

إلى كل العائلة و الأصدقاء

الخـطـة

مقدمة

I. الإطـــار المـــنهجي

- الإشكالية
- التساؤلات
- أسباب اختيار الموضوع
- أهمية الدراسة
- منهج الدراسة
- أدوات الدراسة
- مجالات الدراسة
- عينة الدراسة
- تحديد المفاهيم
- الدراسات السابقة

II.الإطـــار النـــظري

الفصل الأول: مكانة المرأة و تطور اهتماماتها

- المبحث الأول: سيكولوجية المرأة و مكانتها في الديانات السماوية
- المبحث الثاني: تطور مكانة المرأة في المجتمع
- المبحث الثالث: واقع المرأة بين العمل المأجور و العمل غير المأجور

الفصل الثاني: إشراك المرأة في التنمية المستدامة لحماية البيئة

- المبحث الأول: علاقة المرأة بالتنمية المستدامة
- المبحث الثاني: دور المرأة في التوعية البيئية

- المبحث الثالث: أهمية و كيفية إشراك المرأة في حماية البيئة

الفصل الثالث: مشاركة المرأة في الجمعيات البيئية

- المبحث الأول: نشأة الجمعيات البيئية دوليا و وطنيا
- المبحث الثاني: مكانة الجمعيات البيئية الدولية و الوطنية
- المبحث الثالث: مشاركة المرأة في الحركة الجمعوية البيئية

III. الإطـــــار التـــطبـــيقي

الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

- المبحث الأول: الوضعية النظامية للجمعية و علاقة المرأة بها
- المبحث الثاني: مشاركة المرأة بالجمعيات البيئية
- المبحث الثالث: نشاط المرأة داخل الجمعيات البيئية
- المبحث الرابع: الصعوبات التي تواجه المرأة خلال نشاطها بالجمعيات البيئية

الاستنتاجات

الخاتمة

المراجع

الملاحق

الفهرس

مقدمة

أصبحت البيئة اليوم تعاني من مشاكل أكثر من الأمس فالوضع البيئي الحالي يستلزم تسخير جميع الطاقات و إشراك مختلف الفاعلين للاعتناء به سعيا الى البحث عن سبل معالجة المشاكل الخطيرة المحدقة بمحيطنا و ترسيخ مبادئ المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية كقاعدة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وأدركت العديد من الدول انه لا يمكن تحقيق هذا المطلب دون توحيد الجهود الشعبية والمشاركة الاجتماعية الجماعية لكافة أفراد المجتمع بما فيهم المرأة كونها تمثل نصف القوة البشرية في المجتمع، من خلال أدوارها التي يمكن أن تقوم بها، سواءا كانت بطريقة مباشرة بشخصها أو بطريقة غير مباشرة من خلال أفراد أسرتها.

و يشهد التاريخ للمرأة بالعديد من المواقف مثال ذلك الحركة التي قادتها المرأة في النيبال عام 1907 عندما ربطت النساء أنفسهن في الأشجار منعا لقطعها و استخدامها في الأغراض التجارية و قد تطورت هذه الحركة و أصبحت من أهم حركات الحفاظ على البيئة و قد نالت جائزة تسمى "جائزة الحياة السليمة" في عام 1987, و كذلك حركة الحزام الأخضر التي قادتها سيدة كينية تدعى وانغاريماتاي التي تحصلت على جائزة نوبل للسلام عام 2004 في مجال البيئة.

لم يكن موضوع أدوار المرأة ملحا في أي حقبة تاريخية مثل ما عرفه في العصر الحديث, فقد ساهمت التطورات العلمية و السياسية و التقنية و الأحداث الهامة كالحربين العالميتين الأولى و الثانية في ابراز ما يسمى قضية المرأة و جعلها في سلم أولويات القضايا التي شغلت الأنظمة و الشعوب و المجتمعات. لذلك فإن التركيز على دور المرأة وحثها على المشاركة الفعلية في أنشطة وبرامج التوعية البيئية سيكون له مردود في الحد من الأخطار البيئية.

و بذلك فقد اقتحمت المجتمع المدني بانخراطها في الجمعيات المختلفة كالجمعيات الناشطة في مجال البيئة، و من هنا فإن الاشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة تدور حول محاولة فهم مدى مساهمة و فعالية المرأة في قيامها بعملية التوعية البيئية داخل الحركات الجمعوية في الجزائر , و العوامل المؤثرة على فشلها أو نجاحها في تأدية دورها في هذا المجال.

–و تأسيسا على ما سبق فإننا نسعى من خلال هذا البحث الى الاجابة على تساؤل الاشكالية الجوهري و هو كالآتي:

ماهي مكانة المرأة في الجمعيات ذات الطابع البيئي، و هل تنجح في آداء دورها في التوعية البيئية من خلال نشاطها بهذه الجمعيات؟

و تندرج مجموعة من التساؤلات في اطار التساؤل المحوري و هي:

- ما هو واقع حضور المرأة في الجمعيات الناشطة في المجال البيئي؟
- ماهي درجة المسؤولية التي تحتلها المرأة داخل هذه الجمعيات، و ما الأدوار التي تقوم بها؟
- هل تنجح المرأة في ابلاغ الرسالة البيئية عبر عملها الجمعوي؟
- ماهي الصعوبات التي تحد من نشاط المرأة بالجمعيات البيئية؟

-أسباب إختيار الموضوع:

لكل باحث أسباب و دوافع وراء اختيار موضوع بحثه منها الموضوعية و الذاتية و نحن بدورنا لنا أسبابنا في اختيار موضوع بحثنا نلخصها فيما يلي فبالنسبة **للأسباب الموضوعية** فأهمها:

- إن مساهمة المرأة في البيئة يعني نشر هذا الوعي لدى أفراد الأسرة, باعتبار المرأة المسؤولة الأولى على التربية في المجتمع.
- الدور الكبير الذي تلعبه الجمعيات البيئية في نشر الوعي البيئي و مدى أهمية مساهمة المرأة في هذه الجمعيات.
- نقص البحوث و الدراسات الوطنية التي تهتم بالدور المهم الذي تؤديه المرأة تجاه القضايا البيئية و بالتالي هذا البحث سيساهم في إثراء المكتبة الوطنية.

أما عن **الاسباب الذاتية** فنلخصها فيما يلي:

- اعتقادي بالدور الكبير الذي تلعبه المرأة في القضايا المتعلقة بالبيئة.
- كوني باحثة امرأة و مؤمنة بأهمية اهتمام المرأة بالمواضيع البيئية لضمان الانتشار الأمثل للقيم البيئية في الأسرة و المجتمع.

-أهداف الدراسة:

نهدف من خلال اختيارنا لهذا الموضوع إلى الاجابة عن الأسئلة المطروحة حول هذا الموضوع و سنحاول ان نتعرف على واقع نشاط المرأة بالجمعيات و دورها في عملية التوعية البيئية بحيث سنتناول من خلاله النشاطات الاسهامات و الدور الذي تقوم به المرأة في الجمعيات الناشطة في المجال البيئي في الجزائر العاصمة. ، و نستطيع تلخيصالأهداف التي نسعى إلى الوصول إليها فيما يلي:

- التعرف على واقع حضور المرأة بالجمعيات البيئية و المناصب التي تتقلدها

- التعرف على محفزات التحاق المرأة بالجمعيات البيئية و مدى مشاركتها في النشاطات البيئية
- التعرف على الأدوار التي تقوم بها المرأة من خلال نشاطها بالجمعيات البيئية
- كشف الصعوبات التي تواجه المرأة الناشطة بالجمعية في تبليغ الرسالة البيئية

-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد المواضيع المهمة ألا وهو مشاركة المرأة في الجمعيات البيئية في الجزائر و دورها في التوعية البيئية من خلال نشاطها الجمعوي، كون المرأة تمثل نصف القوة البشرية في المجتمع والتي لا تستغل في الكثير من الأحيان نتيجة سوء التخطيط وبعض العوائق الإجتماعية التي تقف في كثير من الأحيان دون مشاركة المرأة في تنمية مجتمعها والنهوض به في شتى المجالات.

-نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تهدف أساسا إلى التعرف على ظاهرة معينة بطريقة تفصيلية و دقيقة حيث يرى محمد زيان عمر أن "البحوث الوصفية تقوم على تقرير و تحليل الحقائق تحليلا دقيقا و هي تتميز بكونها تنصب على الوقت الحاضر، أي أنها تتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء الدراسة".[1]

-منهج الدراسة:

نظرا لكون الدراسة تدخل في اطار الدراسات الاعلامية الاستكشافية فارتأينا الى استخدام المنهج المسحي لمجموعة من الجمعيات البيئية التي ينشط بها العضو النسوي, و يعتبر المنهج المسحي أنسب المناهج المتبعة في هذا النوع من الدراسات فهو يهدف الى دراسة و وصف خصائص و أبعاد ظاهرة من الظواهر في اطار معين أو في وضع معين، ليتم من

[1] زيان عمر محمد ، البحث العلمي و مناهجه و تقنياته، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 118.

خلاله تجميع البيانات و المعلومات اللازمة عن هذه الظاهرة و تنظيم هذه البيانات و تحليلها للوصول إلى أسباب الظاهرة و العوامل التي تتحكم فيها و بالتالي استخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلا.[1] و هذا المنهج يعتبر أكثر ملائمة مع طبيعة دراستنا و الاشكالية المطروحة و النتائج التي نسعى للوصول إليها.

-أدوات الدراسة:

استخدمنا في دراستنا أدوات تجميع البيانات تتلاءم مع دراسة اشكالية و تساؤلات بحثنا و هي:

- **الاستمارة:**

تعتبر الاستمارة من بين أهم أدوات تجميع البيانات ، فهي اسلوب لجمع البيانات تستهدف استشارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية ومقننة لتقديم حقائق أو آراء أو أفكار معينة في إطار بالبيانات المرتبطة بموضوع الدراسة ,اهدافها دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات[2]

حيث قمنا بتوزيع مجموعة من الاستمارات على نساء أعضاء بالجمعيات البيئية بغرض تحقيق أهداف الدراسة.

تتضمن استمارة دراستنا أربعة محاور، بناءا على الأسئلة المتفرعة عن الإشكالية، نهدف في كل واحد منها إلى معرفة مايلي:

- الوضعية النظامية للجمعية و علاقة المرأة بها
- مشاركة المرأة في الجمعية البيئية
- نشاط المرأة بالجمعية البيئية
- الصعوبات التي تواجه المرأة في نشاطها الجمعويالبيئي

[1] عبد الغني محمد ، **الاسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير و الدكتوراه**، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1992، ص 50

[2] عبدالحميد محمد ، **دراسات الجمهور في بحوث الإعلام**، ط1، ،عالم الكتب،1993، مصر، ،ص183.

و هذه المحاور تتضمن في مجملها 20 سؤالا، و تجدر الاشارة إلى أن نوع الأسئلة المطروحة في الاستمارة كانت أغلبية مغلقة، متبوعة ببعض الأسئلة المفتوحة، و في أغلب الحالات كنا نضيف الأسئلة المفتوحة إلى الأسئلة المغلقة من أجل محاولة معرفة المبررات التي يعطيها المبحوث لموقفه.

و بعد أن قمنا بتحكيم الاستمارة على يد ثلاثة أساتذة [1] و تصحيحها، قمنا بتوزيع الاستمارات في الفترة الممتدة بين 10 جانفي و 15 ماي 2014 على أفراد العينة، البعض منها تم تسلبمها يد بيد، و البعض الآخر تم استخدام البريد الالكتروني.

- **الملاحظة:**

تعتبر الملاحظة احدى أهم الطرق العلمية للكشف عن كينونة الظواهر بصفة دقيقة عن طريق المشاهدة الدقيقة ، فهي وسيلة هامة من وسائل تجميع البيانات و المعلومات و ذلك لأنها تساهم إسهاما أساسيا في البحث الوصفي، و هنالك معلومات يمكن للباحث أن يتحصل عليها مباشرة [2]. و سوف نقوم باستخدام الملاحظة العلمية بدون مشاركة ، وبملاحظة الظواهر أثناء حدوثها بصفة تلقائية ودون تدخل ، من أجل الوصول إلى نتائج غير خاضعة لأدوات القياس ، وتستند هذه العملية على قيام الباحث بملاحظة التصرفات عن قرب.

- **المقابلة:**

تعتبر المقابلة من الادوات الاساسية في جمع المعلومات و البيانات حول الظاهرة

[1] الأستادة جميلة حميداش، أستاذة بكلية علوم الاعلام و الاتصال.
الأستاذ الدكتور محمد شبري، أستاذ بكلية علوم الاعلام و الاتصال.
الأستاذة جاب الله، أستاذة بكلية علوم الاعلام و الاتصال.

[2] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي و مناهجه**، ط1، وكالة المطبوعات عبد الله جرمي، الكويت، 1986، ص317.

التي تتم دراستها، و هي من الوسائل البسيطة الاكثر شيوعا و استخداما في البحوث الاجتماعية[1] و سوف نعتمد على هذه الأداة في دراستنا.

و اعتمدنا من خلال دراستنا إلى القيام بعدة مقابلات بهدف استقصاء المعلومات اللازمة لإجراء بحثنا.

-**مجالات الدراسة:** تحددت مجالات الدراسة على النحو التالي:

-**المجال الجغرافي:**

تم اختيار الجمعيات البيئية الناشطة على مستوى ولاية الجزائر العاصمة، و التي ينشط بها العنصر النسوي، و تمتاز المنطقة بكثافة سكانية مرتفعة، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي للمدينة، فالمنطقة تعرف تواجدا كبيرا بالنسبة للجمعيات الناشطة في المجال البيئي.

-**المجال الزمني:**

تمثل سنتي 2013 و 2014 الحدود الزمنية لدراستنا.

-**المجال البشري:**

يتمثل المجال البشري في الأعضاء النساء الناشطات في الجمعيات البيئية.

-**عينة الدراسة و متغيراتها:**

لقد اعتمدنا في دراستنا على العينة القصدية و هي العينة التي يقرر الباحث مفرداتها مقدما، قد تتوفر لدى الباحث معلومات حول مجتمع بحث معين و تتضمن هذه المعلومات ما يفيد بأن وحدات معينة أو أفراد معينين من المجتمع تمثل أو يمثلون المجتمع لصفة معينة تمثيلا جيدا.[2]

---

[1] بلقاسم سلاطنية ،حسان الجيلاني، **أسس البحث العلمي**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 104.

[2] عامر مصباح **منهجية البحث في العلوم السياسية و الاعلامية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص221.

بعد حصولنا على قائمة الجمعيات البيئية من مديرية البيئة لولاية الجزائر، قمنا باختيار الجمعيات التي تنشط بها نساء لتشكيل عينة بحثنا، فتحصلنا على 120 استمارة، و قد تم استرجاع 116 استمارة، مع إلغاء استمارة واحدة، ثم قمنا بتفريغ البيانات الاحصائية في الجداول.

تحديد المفاهيم:

1-الدور: ويعرف الدور بـ:

تعريف ليمان- Liman- : هو تنظيم الأساليب التي يؤدي بها الشخص السلوك المطلوب أو المتوقع منه في موقف ما حسب المعايير الموضوعة[1].

تعريف لينتون-Linton- : هو مجموعة النماذج الإجتماعية المرتبطة بمكانة معينة ويحتوي على مواقف وقيم وسلوكات محددة من طرف المجتمع لكل فرد يشغل هذه المكانة[2].

التعريف الإجرائي:يمكن تعريف الدور على ضوء التعريفات السابقة أنه نوع من السلوك المرتقب والقيم المتصلة بذلك الإنسان الفرد الذي يحتل مركزا معينا في جماعة ما أي باختصار الدور هو مجموعة من الحقوق والواجبات المتعلقة بالأفراد وتحدد هذه الحقوق والواجبات وتبعا لمكانة هؤلاء الأفراد.

2-حضور المرأة:

الحضور:حضر يحضر حضورا، أي أن فلانا كان موجودا، شهد[3].

---

[1] خليل عبد الرحمان المعايطة، **علم النفس الإجتماعي** ، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر ،الأردن، 2000، ص194.

[2] خليل عبد الرحمان المعايطة، نفس المرجع، ص194.

[3] معجم المعاني الجامع: http://www.almaany.com/ تمت زيارة الموقع بتاريخ 2012/12/05. على الساعة 10:15 صباحا.

التعريف الاجرائي:

و نقصد بحضور المرأة في الجمعيات البيئية من خلال جانبين اثنين:

الجانب الأول: حضور المرأة كفعل انخراط بالجمعيات و كذا مراتب المسؤولية التي تحتلها.

الجانب الثاني: حضور المرأة باعتبارها عضو قائم بالاتصال داخل الجمعيات البيئية و مختلف الأدوار التي تقوم بتأديتها في اطار تبليغ رسالتها البيئية .

3-الجمعية:

يجمع راتب السعود في كتاب "الانسان و البيئة" بين الجمعيات و المنظمات غير الحكومية معرفا إياها أنها مؤسسات تطوعية خاصة و هي تعبير عن حيوية المجتمع و تعاظم دوره في نشوء الديمقراطية و الافكار الجماعية و تسمى هذه المنظمات بالتنظيمات القاعدية حيث تعمل على منح احتكار البيروقراطيات و توفر فرص جديدة للاضطلاع بمهام القيادة.[1]

التعريف الاجرائي:

نقصد بالجمعية البيئية منظمة قاعدية، يمكنها أن تلعب أدوارا عديدة في حماية البيئة، و ذلك من خلال:

- تنمية الوعي البيئي.
- تنمية الولاء و الانتماء للبيئة.
- تكوين الرأي العام البيئي.

[1] راتب السعود، **الانسان و البيئة،دراسة في التربية البيئية**، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الاردن، 2007.

-الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

بلال بوترعة، **دور المرأة في حماية البيئة**[1]. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المرأة في حماية البيئة داخل المنزل و ذلك من خلال التعرف على تأثير المستوى التعليمي على كل من دور المرأة التربوي المرتبط بقيم البيئة داخل المنزل و الدور الاقتصادي في حماية البيئة المنزلية.و قد خلص الباحث في دراسته إلى أن كل من (دور المرأة التربوي ، الصحي و الإقتصادي، في حماية البيئة المنزلية تأثر طردا بمستواها التعليمي.

و لقد استفدنا من الدراسة في جانبها النظري، بحيث أن العنصر المشترك بين هذه الدراسة و دراستنا هو الدور البيئي الذي تلعبه المرأة في الحفاظ على الموارد و ترشيد الاستهلاك و تبليغ القيم البيئية.

الدراسة الثانية:

بدرية معطار،**البعد الاتصالي للجمعيات البيئية و مكانة المواطنة الايكولوجية** [2]. و تهدف الدراسة إلى تشخيص الدور الفعلي الذي تقوم به الجمعيات البيئية من أجل ترسيخ المواطنة الايكولوجية.و خلصت الباحثة في دراستها إلى أن المخططات الاتصالية للجمعيات البيئية لا تزال أقل من المستوى المطلوب، و أن الجمعيات البيئية لا تولي اهتمام إلى عملية تقييم المخططات.

و لقد استفدنا من الدراسة في كل من الجانب المنهجي و التطبيقي، بحيث أن الدراسة التطبيقية لبحثنا اتبعت نفس الخطوات المنهجية، بما أن كلتا العينتين تمثلتا في أعضاء ناشطين بالجمعيات البيئية.

---

[1] بلال بوترعة، **دور المرأة في حماية البيئة-دراسة لعينة من النساء الماكثات بالبيت-**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع ، جامعة بسكرة، 2009.

[2] -بدرية معطار،**البعدالاتصالي للجمعيات البيئية و مكانة المواطنة الايكولوجية-** دراسة وصفية تحليلية لمخططات الاتصال البيئي للجمعيات البيئية الناشطة في الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الاعلام و الاتصال ،جامعة الجزائر3، 2012.

الجانب النظري

الفصل الأول:

مكانة المرأة و تطور اهتماماتها

الفصل الأول: مكانةالمرأة و تطور اهتماماتها

لقد احتلت المرأة عبر مر العصور مكانات إجتماعية متعددة اختلفت بإختلاف ثقافة وبيئة تلك المجتمعات زمانيا ومكانيا ذلك الإختلاف جعل من مكانة المرأة تتدهور حينا وتسمو وترتقي أحيانا،هذا التغير والتراوح في المكانة أثر على أدوار المرأة داخل تلك المجتمعات، أما اليوم فلقد أصبحت قضية المرأة علما يدرس في جامعات العالم مثل العلوم الاخرى إلا أن علوم المرأة تمتاز من غيرها من العلوم بكونها تربط بين المجالات المختلفة في الحياة العامة و الخاصة، و هو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل، إذ أننا وسنحاول إبراز مكانة المرأة في الديانات السماوية، و كذا الطبيعة النفسية للمرأة، و مكانتها في المجتمعات و تطور الوعي بالقضايا التي تخصها. وسنتطرق إلى ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: سيكولوجية المرأة و مكانتها في الديانات السماوية

المبحث الثاني: تطور مكانة المرأة في المجتمع

المبحث الثالث: واقع المرأة بين العمل المأجور و العمل غير المأجور

المبحث الأول: سيكولوجية المرأة و مكانتها في الديانات المختلفة

المطلب الأول: مكانة المرأة في الدين الاسلامي

إن قضية حرية الانسان الرجل و المرأة هي جوهر الدين الصحيح و القانون الصحيح، فالحرية حق من حقوق الانسان و ليست منحة يعطيها الزوج لزوجته و تكتسب المرأة حريتها بمثل ما يكتسب الرجل حريته، و هناك في القرآن آيات متعددة تؤكد مبدأ الحرية و المساواة بين البشر نساء أو رجالا فنجد الآية: ﴿ خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴾ (الزمر39) و من احاديث الرسول محمد عليه افضل الصلاة و السلام " النساء شقائق الرجال " " الناس سواسية كأسنان المشط " و غير ذلك كثير.[1]

إن القرآن يقرر أن الرجل و المرأة من اصل واحد : ﴿ يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها و بث منها رجالا كثيرا و نساءا﴾ (النساء1) فالمرأة مكلفة كالرجل ، مخاطبة مثله بأمر الله و نهيه ، مثابة و معاقبة كما يثاب هو و يعاقب.[2]

1-الدين الاسلامي يساوي بين الرجل و المرأة

عندما جاء الاسلام، كرم المرأة و رفع من شأنها و رد لها حقوقها التي كانت مضمومة في الجاهلية و قد دعي الله سبحانه و تعالى الى مساواة الرجل بالمرأة فوجه تعاليمه السمحة في الآيات القرآنية الكريمة الى كل من المؤمنين و المؤمنات بالرغم من أن كلمة مؤمنين لغويا تجب النساء و الرجال الا ان الاسلام أكد بذلك حرصه على المساواة، كما طلب الله سبحانه و تعالى كلا من المرأة و الرجل بطلب العلم و سوى بينهما و الحدود و العقاب و كذلك في الحقوق و الواجبات.[3]

---

[1] نوال السعداوي ، هبة رؤوف عزة ،مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] نبيل فياض ، **حوارات في قضايا المرأة**، ط2، دار حوران ، سورية، دمشق، 1997. ص 58.

[3] فوزية غساسي ، **الخطاب حول المرأة** "سلسلة ندوات و مناظرات" رقم65، منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية، جامعة مراكش، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، المملكة المغربية، 1997، ص 44.

فلقد ساوى الاسلام بين الرجل و المرأة في مرتبة الانسانية : ﴿ بعضكم من بعض ﴾ (آل عمران) ، ﴿ أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها و بث منها رجالا كثيرا و نساءا﴾ (النساء)

كما اوصى بكلاهما خيرا، و كانت حياة نبينا محمد في بيته، و في معاملته المرأة في المجتمع تطبيقا علميا لوصايا الاسلام ، فأعلى من قدرها في المناسبات الكثيرة .[1] لقد اوصى الاسلام بالمرأة خيرا و عاملها سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم و اصحابه احسن معاملة وفق للأوامر الدينية، و ساواها في اكثر الحقوق الاجتماعية الا انه جعل على وجه عام للجنس القوى درجة على الجنس اللطيف ﴿ و لهن مثل الذي عليهن بالمعروف، و للرجال عليهن درجة ﴾ (البقرة).

2-مشاركة المرأة في المجتمع الاسلامي :

فيما اتفق عليه المسلمون و قت إذن كانت المرأة و الرجل يدا واحدة في الملمات : تهاجر اذا هاجر، تحارب اذا حارب، تبذل إذا بذل ، تحضر معه مجالس الرسول، تدخل المساجد لشهود حلقات العلم و الوعظ و الصلاة جماعة و فيها اختلاف عليه المسلمون كانت ترأس الاحزاب السياسية و تخوض المعارك و تلقي الخطب المثيرة و تنشد الاشعار المهيجة ثم هي احيانا لا تتقيد بأهواء الرجل، بل تعتمد على رايها و تمشي احيانا في صفوف اخرى غير صفوف رجلها.[2]

فقد شرع الاسلام للمرأة أن تشارك في الحياة الاجتماعية و ان تلتقي الرجال و فق آداب حددها القرآن و السنة، وبذلك فقد شاركت النساء في الهجرة الى المدينة ﴿ و بنات عملك و بنات عماتك و بنات خالك و بنات خالتك اللاتي هاجرن معلك﴾ (الاحزاب50)

---

[1] محمد جميل بهيم، **المرأة في حضارة العرب و العرب في تاريخ المرأة**، ط1، دار النشر للجامعيين، 1962، مصر، ص 87.

[2] محمد جميل بهيم ، مرجع سبق ذكره. ص 98.

و في مبايعة النبي :﴿ يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك .....فبايعهن ﴾ (الممتحنة12). و في الموالاة و الامر بالمعروف و النهي عن المنكر : ﴿ و المؤمنون و المؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر ﴾ (التوبة71)

لقد شاركت المرأة في رواية السنة و تعليمها للناس، كالسيدة عائشة التي انتقلت ايضا بالفتوى بعد وفاة النبي و امام سلمة و أسماء بنت ابي بكر و ام هاني و غيرهم كثير.

كما شاركت المرأة ايضا – زمن النبي – في العبادات الجماعية ، كصلاة الفريضة و صلاة الكسوف و صلاة الجنازة و الحج. و شاركت في الاحتفالات العامة، في الاحتفالات بالعرس و العيد و شاركت كذلك في خدمة المجتمع كاستفاضة الوافدين، و شاركت المرأة في قوات الجيش " عن الربيع بنت المعوذ قالت : "كنا نفوز مع النبي صلى الله عليه وسلم فنسقي القوم و نخدمهم و نرد القتلى و الجرحى الى المدينة " و عملت خلف خطوط القتال في مجالي التغذية و التمريض، عن ام عطية الانصارية، قالت : "غزوت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم سبع غزوات اخلفهم في رجالهم، فاصنع لهم الطعام و ادوات الجرحى و أقوم على المرضى" بل كانت تشارك في العمل المهني، حتى في وقت عدتها " عن جابر بن عبد الله قال : طلقت خالتي، فأرادت ان تجد نخلها (تقطع تماره في فترة الجدة) ، فزجها رجل ان تخرج فأتت النبي صلى الله عليه و سلم فقال : "بلى، فجدي نخللك، فغنك عسى ان تصدقي او تفعلي معروف" [1]

المرأة في نظر الاسلام ليست خصما للرجل و لا منازعا له، بل هي مكملة له و هو مكمل لها، و هي جزء منه و هو جزء منها.[2]كل ذلك رفع شأن المرأة في تلك الايام الى مستوى ارفع مما قررته التقاليد و نصت عليه الاحكام.[3]

[1] نبيل فياض ، مرجع سبق ذكره، ص 62.
[2] نفس المرجع. ص 70.
[3] محمد جميل بهيم ، مرجع سبق ذكره، ص 98.

المطلب الثاني: المرأة في الديانات المسيحية، اليهودية و اللاسماوية

1-مكانة المرأة في الديانة المسيحية

لقد أعطت تعاليم الديانة المسيحية للمرأة بعض الحقوق و فرضت عليها بعض الواجبات، فخفت أمامها القيود و ارتفعت مكانتها إلى المكانة التي كان عليها الرجل باعتبارهما متممان بعضهما البعض. و الشريعة المسيحية قد حرمت على الآباء نبذ الأبناء أو إعدامهم أو بيعهم أو إعدام الزوجة حتى و لو كانت في حالة الزنا بل نبذها لوحدها حتى تحاسب نفسها بنفسها و تعي واقعها و تقيمه حسب مفهومها الروحي لهذه الزلة التي قامت بها و تتوب عما بدر منها. و على الرغم من ذلك فإن بعض الفرق المسيحية لا تزال تنظر إلى المرأة نظرة احتقار يجب الابتعاد عنها و أنها باب الشيطان و جمالها سلاح إبليس للفتنة والاغراء.[1]

فتعتبر المرأة مصدرا للخطيئة من عهد آدم عليه السلام، فقد ظلت المرأة و لقرون من الزمن تحت وطأة النظرة القديمة الدونية، فقد اعتبرها القديس يوحنا الدمشقي* نتاج الكذب و الموبقات و هي الحارسة على أبواب جهنم و بسببها فقد آدم الجنة و قال في ذلك أيضا القدي سيريان "المرأة هي الوسيلة التي يستخدمها الشيطان ليمتلك أرواحنا".[2]

و عندما غزى الجرمان أوروبا اللاتينية تقهقر وضع المرأة و ذلك في القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر.[3] لأنه بمقتضى عقول الجرمان و تفكيرهم يعتقدون أن المرأة هي وحدها منبع الشر و الفساد[4].

---

*يوحنا الدمشقي: يعتبر يوحنا الدمشقي آخر آباء الكنيسة الشرقية، وتميز بمؤلفاته اللاهوتية الفلسفية العديدة ودفاعه الشديد عن العقائد المسيحية

[1] مزوز بركو، **إجرام المرأة في المجتمع-العوامل و الآثار**، ط1، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، الجزائر. 2009، ص69.

[2] محمد سليمان ترشين ، **التنشئة الاجتماعية و بناء اتجاهات التحرر عند المرأة**، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، قسم علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص78.

[3] رابح درواش ، **علم اجتماع العائلة**، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012، ص63.

[4] عمر رضا كحالة ،**المرأة في القديم و الحديث**، ط2، مؤسسة الرسالة للنشر و التوزيع، سوريا، 1989، ص15.

2-مكانة المرأة في الديانة اليهودية

تعتبر المرأة اليهودية دينيا نجسة، و لقد كانت المرأة اليهودية عبارة عن سلعة تباع و تشترى.[1] و لقد ظلت عديمة الاعتبار، إذ كانت تعد جزءا من البيت الاسرائيلي، فهي كأي متاع في البيت تصنف إلى جتنب العبيد و الجواري و جملة الحيوانات.[2]

اعتبرت المرأة في الديانة اليهودية لعنة استنادا على ما ورد في توراتهم و بعض كتبهم المقدسة، فالتوراة تنظر إلى المرأة نظرة دون نظرتها إلى الرجل. و حمد الله على أنه لم يجعله عبدا و لا امرأة. إن اليهودي التقي هو الذي يحمد الله على أنه لم يجعله عبدا و لا امرأة. و كان للأب في مرحلة من مراحل التطور حق إيجار أو بيع بناته و حتى حق قتلهن، و كان المجتمع اليهودي ينظر إلى الزواج على أنه وسيلة لاستمرار النوع[3]. فالزواج هدفه النسل و لاسيما إنجاب الذكور للحفاظ على الأسرة و ان يتزوج الأخ سوآءا أكان متزوجا أم لا بأرملة أخيه الميت بدون أولاد و البكر الذي تلده يحمل اسم الأخ الميت، و الغاية من ذلك أن لا يمحى اسمه من اسرائيل و يحول دون انقراض اليهود[4]. أما فيما يخص الطلاق فإنه من حق الرجل لا المرأة و لم يكن لها حق المطالبة به قديما.[5]

و بذلك فلم تحظ المرأة في هذه الديانة بالقدر الذي يجب أن تحظى به كجنس مواز في هذه الحياة للرجل و شريك في بنائها، فقد لحقتها اللعنة و اعتبرت محل شؤم كما جاء في نصوصهم أنها سبب الشقاوة الانسانية. [6]

---

[1] علي حسين ديب،**المرأة اليهودية، بين فضائح الثورات و قبضة الحاخامات**، ط1، صفحات للدراسة و النشر، سوريا، 2007، ص121.

[2] عبد الفتاح امام امام ، **الفيلسوف المسيحي**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 34.

[3] مزوز بركو، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[4] عادل العوا ، **التحديث الأسرة و الزواج**، ط1، دار الفاضل، دمشق، 1991، ص 68.

[5] مزوز بركو، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[6] محمد سليمان ترشين، مرجع سبق ذكره، ص78.

3-مكانة المرأة في الديانات اللاسماوية:

في الديانة الهندوسية دانت الهند لشريعة «مانو» الذي كان يعتبر المرأة مخلوقاً نجساً يجب التحرز منه، وفرض عليها أن لا تهجر زوجها في أي حال حتى لو أصيب بالجنون أو الشلل، واعتبر أن الزوجة التي تعصي زوجها فمآلها أن تتقمص روحها جسد ابن آوى في خلقها التالي[1]. لم تتمتع المرأة في المجتمع الهندوسي بأي مكانة، بل كانت مسلوبة الحرية والحقوق بكل انواعها، وقد ورد في بعض النصوص في شرعهم أنه «لا تليق الحرية المطلقة بالمرأة قط، بل يجب أن يرعاها أبوها في صغرها وزوجها بعد ذلك وابنها في كبرها

كما فرضت الشريعة الهندوسية نظاماً سيئاً على المرأة جعلها أسيرة زوجها في شتى وجوه حياتها، وعليها أن تطيعه حتى لو كان منحرفاً وغير صالح، كما صورها المجتمع الهندوسي بأنها فاسدة ومفسدة حيث لامكان عندها للقيم والأخلاق، وبذلك لابد للتعامل معها بحذر«قد فطر النساء على إغراء الرجال، فعلى العقلاء أن يحذروهن، إنَّ في استطاعة النساء استهواء حتّى العلماء من الرجال، وجعلهم عبيد الهوى والغضب، بل الجهلاء منهم.

و جاءت غير بعيدة عن هذه الأفكار الديانة البوذية هي الأخرى، فتعاليمها تشير إلى دونية المرأة في الحياة المدنية و الدينية و لم تعطي للمرأة حقوقها بل أشارت إلى نقاط نلخصها فيما يلي: ميلاد أنثى يعتبر شؤما، تقطع المرأة كل علاقة تصلها بعائلتها بعد الزواج، لا تضمن للمرأة أي حقوق و هي غير محمية بعد زواجها، تقتصر المرأة على آداء الواجبات الزوجية و ليس لديها أي نوع من الحرية.[2]

---

[1] ول ديورانت، **قصة الحضارة: الهند وجيرانها الشرق الأقصى**، ط1، دار الجيل ، بيروت، دت، ص 8.

[2] www.matierevolution.org تمت زيارة الموقع في 2014/06/24، على الساعة 10 صباحا

المطلب الثالث: سيكولوجية المرأة

1- البنية النفسية للمرأة:

يعتبر موضوع المرأة من بين أصعب المواضيع التي تناولها علماء التربية و علماء النفس و الاجتماع فصراع المرأة لأجل تحررها ظل لعصور طويلة حيث كان يسود الاعتقاد أنها كائن شرير و مخلوق من الدرجة الثانية.[1]

و لهذا ارتأينا أن نعرض في هذا المبحث سيكولوجية المرأة من وجهة نظر التحليل النفسي حتى نقف على الأسس و الملامح و الصورة النفسية العامة للمرأة.

يتفق علماء التحليل النفسي في أن تحديد دور المرأة و اتجاهاتها في الحياة إنما يرجع الى عاملين: العامل الخاص بالنمو الجنسي البيولوجي من ناحية و أثر الحضارة من ناحية أخرى. و مهما اختلفت وجهات النظر في تحديد الجنس فإنه كما يقول فرويد* "أننا لا نجد في أي كائن بشري لا بالمعنى السيكولوجي و لا بالمعنى البيولوجي رجولة خالصة أو أنوثة خالصة" ففي كل فرد يتجلى مزيج من الخصائص البيولوجية لجنسه الخاص مع قسمات بيولوجية من الجنس الآخر، و يتجلى مزيج من الايجابية و السلبية و ذلك سواء استندت الخصائص النفسية إلى الخصائص البيولوجية أو استقلت عنها.

و إن عرض النمو النفسي الجنسي للمرأة لابد أن يتناول عقد مقارنات بين المرأة و الرجل حتى يتضح الدور الذي يقوم به كل منهما و هو المشيد أساسا على امكانيات كل جنس و على ما مر به من تطورات.[2]

---

[1] مزوز بركو، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

* **سيغموند فرويد** (1856-1939): مختص بدراسة الطب العصبي ومفكر حر، يعتبر مؤسس علم التحليل النفسي، أسس مدرسة التحليل النفسي وعلم النفس الحديث. اشتهر فرويد بنظريات العقل واللاواعي.

[2] كاميليا ابراهيم عبد الفتاح ، **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص8.

معظم علماء النفس يرون أنه من الأمور المهمة التي تتميز بها المرأة جسمانيا و التي تنعكس عليها نفسيا هي الصفة البيولوجية انطلاقا من الخلية التي تمثل الوحدة الأساسية لتكوين جسم الانسان فمن حيث البنية فهي دقيقة و مزودة بما يساعدها على الحمل و الرضاعة و الانجاب، كما أنها مزودة بالهرمونات الأنثوية مثل هرمون البرولاكتين الذي يحرض الأم على تقبل الجنين و العطف علية و رعايته، و هذا ما لا يتوفر بهذه القوة عند الذكر مما يميز المرأة بهذه الخصائص النفسية.[1]

أما عن الرجل فمن الجانب النفسي يعتبر أكثر ميولا نحو الرياضة، الصيد و الأعمال العضلية من المرأة، شعور الرجل يتجه نحو المنافسة و العراك بينما يتجه شعور المرأة نحو السلام. يعتبر الرجل عدواني بينما تتميز المرأة عموما بالسكون. و تميل المرأة إلى تفادي العدوانية لذلك فحالات الانتحار عند النساء أقل منها عند الرجال. و حتى الانتحار عند الرجال فإنه يكون بشكل عدواني و بطريقة عنفوانية فهم ينتحرون بإطلاق رصاصة في الرأس، بشنق أنفسهم أو يرمون بأنفسهم من أعلى العمارة، بينما تتجه النساء في حالات الانتحار إلى تناول المسكنات. [2]

فالمرأة بهدوئها و رزانتها في توجيه النصائح في العديد من الدعوات التي تندرج ضمن عالم العمل الخيري (philanthropie) و مميزاتها الخاصة تمكن المرأة من الاندماج في رؤية تقترب عموما من وجهة نظر عقلانية.[3] فتعتبر بذلك مميزة بصفة كونها نصوحة و أكثر تخوفا و قلقا من الرجل، كما أن المرأة تتميز بمشاعر و أحاسيس الأمومة و ذلك منذ صغرها.[4]

---

[1] محمد سليمان ترشين ، مرجع سبق ذكره، ص70.

[2] MOTAHARI (mortada), Les droits de la femme en Islam, éditions El Bouraq, Liban, Bayrout, 2000, p.36.

[3] BELLIRD (Corinne), L'emancipaion des femmes à l'épreuve de la philanthropie, éditions l'Harmatan, Paris, 2009, p.77.

[4] MOTAHARI (mortada), ibid, p.44.

اشتهر ليبلاي[1] بدراسة التطور التاريخي للمجتمع و العائلة و المرأة حيث اعتقد اعتقادا جازما بأن كلا من المجتمع و العائلة و المرأة تمر بثلاث مراحل أساسية هي مرحلة الاستقرار و المرحلة الانتقالية و أخيرا مرحلة عدم الاستقرار ، فيوضح أن المرأة تمر عبر المراحل الثلاث، فتمر بمرحلة المرأة المستقرة و مرحلة المرأة الفرعية أو الانتقالية و أخيرا مرحلة المرأة غير المستقرة. و حالة الاستقرار أو عدم الاستقرار انما تميز كلا من المجتمع و العائلة و المرأة طالما أن العناصر الثلاثة ترتبط ببعضها البعض بروابط قوية.

و نلاحظ أن المرأة العربية تعاني من مشكلة الازدواجية الناجمة عن التناقض و التقاطع بين داخلها أو ذاتيتها القديمة و التقليدية و بين خارجها الجديد و المتجدد. و مما يعزز ازدواجية المرأة العربية موضوع المنطقة السكنية التي تقطن فيها فهناك نساء عربيات يقطن في مناطق مرفهة من العواصم العربية و هناك نساء يقطن في مناطق شعبية و فقيرة و أن ازدواجية السكن للنساء تعزز من حالة الازدواجية التي تعاني منها المرأة العربية.[2]

و هكذا يفسر البروفيسور فريديريك ليبلاي نفسية المرأة الانتقالية و ما تعاني من ازدواجية ناجمة عن جمعها بين داخلها المحافظ و خارجها الحديث و الجديد و المتجدد مع ازدواجية في المناطق السكنية التي تقطن فيها.

و هناك أفكار أخرى تشير إلى أن البنية النفسية للمرأة تجعل قدراتها العقلية أقل من الرجل و من مؤيدي هذه الفكرة نجد أرسطو الذي يؤكد أن المرأة لا تصلح للحكم بل حتى لا تستطيع أن تدبر شؤون الأسرة و لهذا كان جنس الذكر أصلح للرئاسة من جنس الأنثى و هكذا يصبح تسلط الرجال على النساء مسألة طبيعية ، ولكن كل مثل هذه الأقوال تسقط عندما يتحدث الواقع عن رجاحة عقل المرأة و سداد رأيها و نساء أثبتن كفاءة في الحكم

[1] البروفيسور فريديريك ليبلاي من أشهر علماء الاجتماع الفرنسيين ولد في فرنسا عام 1806 و توفي فيها عام 1882. درس في السربون علم الاجتماع و درس أيضا في جامعة ليل الفرنسية متخصصا في موضوع الهندسة الميكانيكية، بعد تأليفه لمجموعة من الكتب القيمة عينته جامعة السربون أستاذا فيها حيث كان يدرس مادتي: العائلة و مناهج البحث.

[2] احسان محمد الحسن ، **علم اجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر**، ط1، دار وائل للنشر،عمان.2008 ص 33.

و رجاحة العقل و قدرة واسعة الأفق مثال ذلك: "مارغريت تاتشر " في انكلترا الملقبة بالمرأة الحديدية و بي نظير بوتو في باكستان، آنديرا غاندي في الهند و أمينة حيدر بالصحراء الغربية.[1]

2-اهتمام المرأة بالعمل الخيري

من أهم ما يميز المرأة هو فعل العمل الخيري أو الاحسان la philanthropie[*] و لقد تحدثت عن هذا المصطلح ايفلينلوجون« Evelyne Lejeune » في كتابها النساء و الجمعيات، بحيث تذكر بأن تميز المرأة بإرادتها في الاحسان و العطاء[*] مكنتها من اقتحام العمل الجمعوي الخيري و دفعت بالحكومات إلى تأييدها و دعمها مما أدى بالجمعيات النسائية ذات الطابع الخيري إلى الانتشار السريع و العمل الفعال على المدى الطويل.
و لذلك فإن اندفاع المرأة للعمل بالوظائف المختلفة لا بد و أن وراءه حوافز و دوافع مختلفة كما أن له في نفس الوقت نتائج و آثار عديدة عليها و على الرجل و على الأسرة جميعها لهذا تساءلنا هل ظاهرة اشتغال المرأة و مساعدتها في كافة مجالات النشاط الانساني جنبا إلى جنب مع الرجل يتفق مع طبيعة المرأة و تكوينها النفسي الأساسي أو يتعارض معه.

كما أن اندفاع المرأة نحو القيام الفعل الخيري [*]تندرج ضمنه مجموعة من المسائل الأساسية فخروج المرأة بهدف المشاركة في الأعمال الخيرية يؤدي بدرجة أولى إلى وصف هذا الاندفاع بالخطوة التي أدت بالجنس الأنثوي نحو الأمام و بذلك فإن الرجوع إلى نفسية المرأة تؤدي بنا إلى تحليل إرادتها في القيام بالعمل الخيري[*] كعامل أساسي لرقيها في المجتمع. [2]
كما يرى علماء النفس أن خاصية الفرد تتطور ضمن الاطار الاجتماعي الذي يترعرع فيه

---

[1] عبد الفتاح امام امام، **المرأة في الفلسفة**، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[*] لا توجد ترجمة مطابقة للمفهوم الفرنسي philanthropie و لذلك فكلما ورد هذا المفهوم في النص الأصلي تم الاشارة له بإحالة لكلمة philanthropie.

[*]philanthropie

[2]BELLIRD (Corinne), ibid, p.77.

و يتفاعل معه باعتباره يولد مسلحا بموجة عارمة من الاستعدادات الجسمية و العصبية النفسية تبلورها المؤثرات المختلفة من البيئة الاجتماعية[1].

المبحث الثاني: تطور مكانة المرأة في المجتمع

المطلب الأول: مكانة المرأة في المجتمع العربي و الجزائري:

1-مكانة المرأة في المجتمع العربي:

فالمجتمع الإسلامي بكل تراثه الفكري و العلمي و الحضاري له رؤيته و تصوراته و تفسيراته للحياة و لدور الإنسان فيها، و تقع المرأة في مركز هذا المجتمع و تاريخه القديم و الحاضر و المستقبلي. في هذا الخصم من الأفكار و الحضارات ما تزال قضية المرأة شائكة و معقدة، وربما تعتبر أكبر القضايا تعقيدا لا لأن الأمر يتعلق بطبيعتها و تكوينها أو بحقوقها و واجباتها، و لكن بسبب حضورها الاجتماعي و نشاطها الفعلي و علاقاتها و حدود مشاركتها.

و الدارس لواقع المرأة في المجتمعات الإسلامية لابد أن يلاحظ نقاطا رئيسية منها[2]:

- الظروف التاريخية وما تراكم خلالها من ثقافات و عادات و خاصة خلال فترات الانحطاط و التأخر و الجمود الدي أصاب الفكر و أهل الفكر و المشتغلين بقضاياه الاجتماعية.
- تفشي الجهل في أوساط النساء بصورة خاصة بسبب تلك الملابسات التاريخية.
- تشدّد دعاة المحافظة على التقاليد الموروثة يقابله تطرف دعاة التحديث المبهورين بكل ما يأتي من الغرب.

---

[1] باسمة كيال ، **سيكولوجية المرأة**، ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، بيروت، 1998 ، ص 125.
[2] محمود الناكوع ، **الانحطاط و النهوض- تأملات في الواقع العربي**، ط 1، د.د ن، لندن،1997 ، ص 141.

و مع كل التحولات و المتغيرات التي شهدتها المجتمعات العربية و الإسلامية خصوصا في النصف الثاني من القرن العشرين، و تأثرت بها أوضاع المرأة بصورة كبيرة، إلا أنّ الطابع المجالي ظل مهيمن على منهجية التعامل مع قضايا المرأة نتيجة سيارة هذا النمط من التعامل لفترة طويلة بحيث كان من الصعب تجاوزه أو الخروج عليه إلاّ في حالات نادرة[1]

و رغم ذلك إلا أن المرأة في الدول العربية أصبحت تحاول أن تبرز و تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية على الرغم من تذبذب هذه الأدوار من دولة إلى أخرى و حتى داخل الدولة ذاتها، فنجد امرأة المدينة تختلف عن امرأة الريف في عديد الأشياء و الخصائص و حتى البنية النفسية.[2]

2-مكانة المرأة في المجتمع الجزائري

إن مكانة المرأة في المجتمع الجزائري هي نتاج الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية السائدة فيه، تتغير بتغيرها و من خلال تغير أدوارها و تعددها لتتجاوز حدود المجال المنزلي مما جعل مكانتها أرقى داخل المجتمع.[3]

و المرأة الجزائرية عرفت عبر مراحل التاريخ ديناميكية متميزة من خلال نضالاتها في الذوذ عن الوطن إلى جانب كل المقاومين من أبناء الجزائر و قد برزت تلك النضالات بصورة جلية خلال ثورة التحرير المباركة التي توجبت باستعادة السيادة الوطنية بفضل التضحيات الجسام التي قدمها أبناء و بنات الجزائر قربانا للحرية و الفداء.

و بعد الاستقلال تواصل العطاء بفضل ما وفرته الدولة الجزائرية من امكانات و برامج تنموية اجتماعية، اقتصادية و ثقافية. و قد كان للمرأة الجزائرية حضا وافرا منها، لتعزيز

---

[1] الميلاد زكي، **تجديد الفكر الديني في مسألة المرأة**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2001، ص 14.
[2] مزوز بركو، مرجع سبق ذكره. ص 67.
[3] غنيمة هلال ، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الارتقاء بالمساواة بين المواطنين و المواطنات ، و إن اهتمام الجزائر بقضايا المرأة تعكسه مختلف القوانين التي تضمن بصورة واضحة المساواة بين الجنسين خاصة بعد أن تعزز بعضها بأحكام جديدة أدخلت على قانوني الأسرة و الجنسية تدعيما لهذا المبدأ إضافة إلى النجاحات التي سجلتها المرأة على أصعدة كثيرة.[1]

المطلب الثاني: تطور الوعي بقضايا المرأة

في العقد الأخير من القرن العشرين، أخذ موضوع المرأة يتحرك بوتيرة متسارعة و ملفتة للنظر في المجتمعات العربية و الإسلامية. و كأنّ وعيا جديدا ظهر في التشكل حول موضوع المرأة، الوعي الذى كان معرضا على دعوات إعادة النظر في إصلاح قضايا المرأة بما يعزز حقوقها و حريتها و مساواتها العامة، أو كأن ملفا كان معلقا و مجمدا أو منسيا، و استجدت بعض المتغيرات التي جعلت من الضرورة تذكره و فتحه و تحريكه. أو كأن العالم يعيش صحوة نسائية، أو أن النساء أيقظن العالم بقضاياهن ربما يعيد لهن الاعتبار وضمان الحقوق.

1-عوامل ظهور الوعي النسوي :

لقد ارتبط هذا الوعي و الإدراك بمجموعة عوامل مؤثرة و متشابكة، منها ما يرتبط بالشأن الداخلي و منها ما يرتبط بالشأن العالمي و منها ما يرتبط بالشأن التقني. في الشأن الداخلي يتقدم عامل التعليم الذي كان له الأثر البارز و الهام في تطور وعي المرأة بالشكل الذي ساعدها على تكوين نظرة طموحة تجاه ذاتها. تعيد من خلالها اكتشاف شخصيتها و تجديد تطلعاتها، و تزداد تمسّكا بكرامتها، و تحكما بمستقبلها. و هو الوعي الذي جعلها تصطدم بواقع متوارث من قديم تهيمن عليه أعراف و تقاليد لا تعترف للمرأة بتطلعاتها الكبيرة أو بمشاركتها في المجالات العامة. لأنّ تلك الأعراف والتقاليد نشأت و ترسخت في وضعيات

[1] **الاستراتيجية الوطنية لترقية و إدماج المرأة 2008-2013**، تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالمرأة وقضايا الأسرة، الجزائر 2013، ص 4.

كانت المرأة فيها تفتقد إلى التعليم و تسيطر عليها الأمية، فكان من الطبيعي أن تختلف كليا نظرة المرأة إلى ذاتها بين تلك الوضعيتين، خصوصا و أنها استطاعت أن تظهر تفوقا و تقدما في ميادين التعليم و التدريب مما جعلها تمتلك أدوات النظر في تقييم الظروف و الأحوال التي كانت محيطة بها[1]

و في الشأن العالمي مثّل مؤتمر المرأة العالمي الرابع الذي عقد في بكين سنة 1990، حدثا عالميا في تفاعلاته و تداعياته و مناقشاته حول قضايا المرأة و الوثيقة التي خرج بها المؤتمر تحولت إلى ما يشبه مرجعية عالمية في هيئة الأمم المتحدة. و منذ ذلك الوقت دخلت قضية المرأة في الاهتمام العالمي و أصبحت في دائرة المراقبة دوليا من خلال المعايير و التوصيات و القرارات التي صدرت عن مؤتمر بكين. و تشكلت لجان نسائية في كثير من الدول بما في ذلك العالم العربي و الإسلامي لمتابعة و معرفة مدى الالتزام بتلك التوصيات و التقدم في تطبيقاتها و تحكيمها كقواعد سلوكية و حقوقية في التعامل مع المرأة و عقدت لهذا الغرض العديد من الاجتماعات و الندوات و الحلقات المتخصصة المحلية و الإقليمية. إلى أن جاء مؤتمر نيويورك الذي عقد سنة 2000 بدعوة من الجمعية العمومية للأمم المتحدة، تحت عنوان *" المرأة عام 2000 : المساواة بين الجنسين و التنمية و السلام في القرن الحادي و العشرين* ". لمتابعة مقررات مؤتمر بكين و معرفة مستويات التقدم العالمي في تطبيقات تلك المقررات و التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بها، و قد جاء هذا المؤتمر ليجدد الاهتمام العالمي بقضية المرأة و يؤكد على وثيقة مؤتمر بكين كمرجعية عالمية يرسّخها كمعايير في مراقبة الدول و المجتمعات بحيث تقيم الدول و تصنّف على أساس الالتزام بحقوق المرأة و مساواتها.[2]

و نجد من بين الندوات ا الندوة المغاربية حول المرأة المغاربية حيث جاء تنظيم هذه الندوة المغاربية الأولى بالرباط يوم 16 ماي 2006 بعد التنصيب الرسمي للجنة المرأة و الطفولة

[1] زكي الميلاد ، مرجع سبق ذكره. ص105.
[2] نفس المرجع. ص106

بمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي المنعقد في دورته السادسة العادية بتونس يومي 1 / 2 جوان 2005 . و تمحورت فعاليات هذه الدورة حول جملة من الاهتمامات الأساسية ذات الصلة بواقع المرأة المغاربية و آفاقها و منها:

- دعم مشاركة المرأة المغاربية في الحياة السياسية و تعزيز تواجدها في المجالس المنتخبة المحلية، الولائية و النيابية.
- الاستغلال الأمثل لقدرات المرأة المغاربية و تعزيز مشاركتها في مسار التنمية الشاملة و المستدامة، و تسخير إمكانياتها في نبذ العنف و التطرف و الصراع.
- توفير الظروف و الشروط المساعدة على ترقية دورها و تنمية وفق خصوصيات أقطارنا من حيث البيئة و الأوضاع بسياقاتها التاريخية و تجاربها الوطنية التي جعلت من المرأة شريكا فعالا حقيقيا في كل المسار الوطني في مختلف وجه نشاطاته في كف المساواة بين الجنسين و المواطنة المكفولة في مواثيقنا و دساتيرنا الوطنية[1]

إن الملتقيات و الدراسات المنظمة من قبل مختلف هياكل الأمم المتحدة حول المرأة تشير إلى أنه في الدول النامية مازالت المرأة مهمشة في نظام أخذ القرارات في الميادين الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و أنه لا يوجد أي تغيير كبير حاصل على مستوى هذه الدول و المشكل الذي يطرح في هذه البلدان من أجل حصول تغيير بالنسبة لوضعية المرأة و تحسينه هو أنه من الضروري كأول خطوة الادراك بالمعارف الدقيقة و الأهداف للسعي للوصول إلى ما يجب أن يُغيَر، لأن عملية مبنية على أساس معارف كافية تؤدي بالضرورة إلى الحصول على نتائج مضاعفة و من هذا المنطلق تكون وضعية المرأة ناجحة في أي مجتمع كان.[2]

---

[1] **الندوة المغاربية حول المرأة المغاربية واقع و آفاق** . الرباط ، ديسمبر2006. ص17.

[2] سالم البيجاني ، **مكانة المرأة بين الاسلام و القوانين العالمية**،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، دت. ص107.

أما الشأن التقني فإن تطور شبكات الإعلام و التكنولوجيا الاتصالات و ما عرف بثورة المعلومات جعل من الممكن الالتفات لقضايا العالم و التواصل الكوني بين البشر و تكوين المعرفة بالنظم و الأنماط و الاندماج، و ما يشهده المجتمع الإنساني هن تحولات و تغيرات و أصبح بالإمكان تعبئة العالم تجاه قضية معينّة الاستنفار حولها و فرضها على اهتمامات الرأي العام العالمي. هذا التطور التقني المذهل ساهم بصورة كبيرة في تطوير إدراك العالم بقضايا المرأة و تحويل معاناتها إلى مرئيات و مشاهدات و صور و الإطلاع على مايجري حولها و الاستماع الى أفكارها و معارفها و صرخاتها و نداءاتها و طموحاتها و تطلعاتها.[1]

2-تطور وضعية المرأة في المجتمع العربي و الجزائري

لقد بدى أن المرأة العربية تحدت الظروف المحيطة بها اجتماعيا و اقتصاديا و تسلحت بالعلم و الصبر و الأمل لتتمكن اليوم من إنشاء مؤسستها و إدارة أعمالها و تطوير مشروعها التربوي أو الفلاحي أو غيره بل و أن تتبوأ أماكن مرموقة في قطاعات رائدة مثل الصناعة و الاعلام و التكنولوجيات الجديدة، فضلا عن خوضها غمار الاستثمار في كافة القطاعات الاخرى ذات الصلة بالتنمية الوطنية.[2]

و التغيير الذي شهده المجتمع الجزائري عموما و العائلة الجزائرية على وجه الخصوص أتاح للمرأة الإلتحاق بالمدارس و الثانويات و الجامعات بالعمل و المساواة مع الرجل و الحصول على أجر نظير هذا العمل و بالتالي المشاركة الايجابية في ميزانية الأسرة و قد فتح التحاق المرأة بالعمل أمامها محاولات واسعة للنشاط الاجتماعي، و أحدث تغييرات هامة في مكانتها في المجتمع و في الوقت ذاته حدثت تغييرات عديدة في حياة الأسرة عندما زاد اضطلاع المرأة بمسؤوليات كانت من قبل من مسؤوليات الرجل و في القرن العشرين ازداد الاهتمام

---

[1] زكي الميلاد ، مرجع سبق ذكره، ص108.

[2] **المقاولة و ريادة الأعمال النسائية في العالم العربي قيادة و تنمية** ، البيان الختامي للمؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية، العدد4، 2013/02/28، ص4.

بها و تميز بحصولها على عدة حقوق لم تكن لتتمتع بها من قبل كالحق في التعلم و ممارسة الحقوق السياسية كالانتخاب و تولي مناصب سياسية عليا...الخ.[1]

تتمتع المرأة طبقا للمرجعية الدينية أو التشريعية أو التزامات الجزائر الدولية بنفس الحقوق و الواجبات التي يتمتع بها الرجل، حيث أنها تولد و تعيش متساوية معه في مجالات التربية و الجنسية و الصحة و العمل و هي بذلك تتمتع بشكل تام بصفة المواطنة. و رغم القيم السامية التي يحملها الدين الاسلامي للإنسان بصفة عامة و المرأة بصفة خاصة و الاطار القانوني و الانجازات التي تحققت و رغم الدور الذي تلعبه المرأة في الحفاظ على الشخصية و الهوية الوطنية و على الموروث الثقافي بما يحمله من إبداع أدبي و فني تبقى بعض النقائص مسجلة في هذا المجال كاستمرار الممارسات التمييزية و المواقف النمطية بشأن أدوار و مسؤوليات كل من المرأة و الرجل في الأسرة و المجتمع مما يؤثر سلبا على تحقيق مبدأ المساواة[2].

فعلى الرغم من الرقي الذي بلغه المجتمع الجزائري، خاصة بعد الاستقلال إلا أن الجوهر الاجتماعي و الرصيد الثقافي الموروث بقي المسيطر عند معظم الجزائريين [3]و من أمثلة ذلك:

-المكانة التي يحظى بها الرجل في الأسرة و التي ترمز للسلطة و المسؤولية، و اعتباره حارسا لجميع القيم الدينية و الأخلاقية الموروثة، حيث تستوجب هذه المكانة الرفيعة الطاعة و الاحترام من طرف الأبناء و كذا الزوجة التي يجب أن تكون في حالة تبعية و خضوع له.

---

[1] مزوز بركو، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] **الاستراتيجية الوطنية لترقية و إدماج المرأة-2008-2013**، تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالمرأة وقضايا الأسرة، الجزائر 2013. ص ص30.

[3] عبد الرحمن الوافي ، **سيكولوجية المرأة و المجتمع**،ط1، دار هومة، الجزائر. 1997. ص 32.

-ينظر المجتمع الجزائري للمرأة الكاملة أنها تلك التي تمتاز بالشرف و العفة و الأخلاق و التي تضمن الحفاظ على شرف و سمعة العائلة و كذا التي تحسن إدارة شؤون زوجها و بيتها و أفراد أسرتها.

-مازال المجتمع الجزائري حتى الوقت الراهن في بعض المناطق الريفية و حتى الحضرية يمقت الاناث و تثير ولادتهن قلقه و اشمئزازه، فمازال هذا المجتمع متمسكا بتقديسه و حبه للذكر لأنه يقوي نرجسية الأب و يزيد من نشاطه و حيويته بالإضافة إلى أنه يرى في ابنه رجولته و شجاعته و قدرته على تخطي كل المشاكل و الصعاب.[1]

فعلى الرغم من تطور المجتمع الجزائري في نواحي مختلفة و على الرغم من الأشواط المختلفة التي قطعتها المرأة الجزائرية لتحسن مكانتها في هذا المجتمع في شتى الميادين، و القفزات التي استحقتها عن جدارة في تموضعها داخل كيانه، إلا أنه لا تزال الكثير من العقول الرافضة للتغير بالاعتراف بأحقية المرأة أن تساهم مساهمة فعالة في بناء المجتمع و الحلم المشروع في تحمل مسؤولية العمل بوعي و بناء مجتمع يعترف بإنسانيتها و فكرها و حقوقها.

المبحث الثالث: واقع المرأة بين العمل المأجور و غير المأجور

المطلب الأول: حق المرأة في العمل

1-الاعتراف الدولي بحق المرأة في العمل

لقد أجمعت النصوص القانونية المختلفة على أن المساواة في الشغل حق معترف به لجميع الناس، أما الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948م فقد جاء صريحا فيما يخص هذا الحق , حيث نصت الفقرة الاولى المادة 23 منه على انه لكل شخص الحق في العمل و اختياره كما له الحق فى الحماية من البطالة اما الفقرة الثانية فنصت على الحق في اجر متساوي

[1] مزوز بركو، مرجع سبق ذكره. ص80.

للعمل في حين نصت الفقرة الثالثة على الحق في أجر عادي و مرضي و يتماشى مع الظروف المعيشية، و الفقرة الرابعة نصت على حق الانشاء و الانضمام الى نقابات كما نصت المادة 24 من نفس الاعلان على الحق في الراحة و أوقات الفراغ و تحديد ساعات العمل و العطل بينما نصت المادة 25 على حق التأمين و الخدمات الاجتماعية.[1]

كذلك نص العهد الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية في المواد من 6 إلى المادة 10 على هذا الحق.[2]

اما المادة 06 فقد نصت على حق العمل لكسب العيش و اتخاد الدول سياسات و برامج لتطوير هذا الحق و احترامه و تحقيق النمو الاقتصادي

و نصت المادة 7 على الحق فى اجر عادل و للعمل دون تميز و على وجه الخصوص تكفل هده المادة للنساء شروط عمل لا تقل عن تلك التي يتمتع بها الرجال مع المساواة في الاجر و الترقية و الراحة و تحديد ساعات العمل و العطل

المادة 8 نصت على حق تشكيل النقابات و الاضراب بينما المادة 9 نصت على الحق في الضمان الاجتماعي و بالرجوع

الى المادة 10 فقد تحدثت في احدى فقراتها على حق المرأة العاملة في الحماية الخاصة خلال فترة الولادة و بعدها ،حيث تمنح لها اجازة مدفوعة الاجر و هذا على المستوى الدولي.

2-الاعتراف الوطني بحق المرأة في العمل

اما على المستوى الوطني فإن اهتمام الجزائر بقضايا المرأة تعكسه مختلف القوانين التي تضمن بصورة واضحة المساواة بين الجنسين خاصة بعد أن تعزز بعضها بأحكام جديدة أدخلت على قانوني الأسرة و الجنسية تدعيما لهذا المبدأ إضافة إلى النجاحات التي سجلتها

[1] سالم البيجاني ، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.
[2] قادري عبد العزيز، **حقوق الانسان في القانون الدولي و العلاقات الدولية، المحتويات و الآليات**، ط1، دار هومة للطباعة ، الجزائر،2003. ص 216.

المرأة على أصعدة كثيرة[1] و إن حماية المرأة من أي شكل من أشكال التمييز منصوص عليها بشكل عام في إطار أحكام الدستور و كذا على مستوى باقي القوانين التي ترمي إلى ضمان حماية حقوق و حريات الانسان بصفة عامة و المرأة بصفة خاصة[2]

فتشريع العمل الذي يحكم علاقات العمل و المعدل في 1990، يحرم أيضا كل أشكال التمييز بسبب الجنس في ميدان إتاحة فرص الشغل و الأجور. غير أنه تم اتخاذ اجراءات خاصة لصالح النساء، لا سيما في إطار حماية الأمومة و الطفولة... فتستفيد المرأة العاملة من عطلة أمومة مدتها 14 أسبوعا تسدد بنسبة 100% من أجرة المنصب كما تستفيد من التسديد الكامل للمصاريف الطبية المترتبة عن الولادة.[3]

فقد نص الدستور الجزائري في المادة 51 منه على أن "يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون".

و المادة 55 التي تنص على ما يلي:

- لكل مواطن الحق في العمل

- يضمن القانون اثناء العمل الحق في الحماية و الامن و النظافة

- الحق في الراحة مضمون و يحدد القانون كيفيات ممارسته

و بالرجوع إلى الواقع المعاش فإن المرأة قد وصلت في مجال العمل إلى أعلى المستويات و المسؤوليات، فالمرأة هي المربي للأجيال بدءا من المنزل إلى المدرسة و عبر كل مراحل التعليم و كذلك العاملة و الفلاحة و الوزيرة، معنى ذلك أن المرأة قد وفت حقها في مجال العمل. ففي إطار المسار الشامل لترقية حقوق المرأة و تعميم مبدأ المساواة تولت المرأة

---

[1] **الاستراتيجية الوطنية لترقية و إدماج المرأة-2008-2013**، تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالمرأة وقضايا الأسرة، الجزائر، 2013. ص4.

[2] نفس المرجع، ص 14.

[3] **الندوة القانونية "المرأة المغاربية و القوانين"** طرابلس، 08/07 سبتمبر2006، ص98،99.

الجزائرية مناصب سامية في الدولة كوزيرة و سفيرة، و ترأست الولايات و المجالس القضائية و المحاكم و الجامعات و شغلت مناصب في الادارة المركزية و المؤسسات و الهيئات العمومية و غيرها من المناصب العليا في الدولة تكريسا للمبادئ الدستورية و قوانين الجمهورية منذ 1963.[1] و لابد من التأكيد على الدور البارز الذي أضحت تلعبه المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، والذي ظهر بشكل كبير خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة في 10 أيار / مايو الماضي، والذي نصّب الجزائر رائدة على الصعيد العربي في تمثيل المرأة في البرلمان بنسبة 31.38 % متقدمة على تونس (26.7 %) لتحتل الجزائر المركز 25 عالميا، مما أضفى على تمثيل المرأة بعدًا عميقًا ودورًا فاعلًا في صناعة القرار.

المطلب الثاني: واقع عمل المرأة المأجور

1-عمل المرأة في العالم الغربي

لعبت الثورة الصناعية دورا كبيرا في إحداث التغيرات المرتبطة بدور المرأة في المجتمع و التي أدت إلى دخول المرأة ميدان العمل المأجور جنبا إلى جنب مع الرجل بعض المزايا التي حققتها تدريجيا و لم تتحصل على حقوقها المدنية كالتي ينتهج بها الرجل حتى سنة 1928م. و أتاحت التغيرات الاجتماعية و التكنولوجية للمرأة أن تقوم بدور فعال في جميع مجالات العمل حيث أظهرت كفاءة عالية و قدرة قوية و يرجع ذلك إلى زيادة الاهتمام بتعليمها و اعطائها فرصة مساوية كالرجل، و لكن رغم التطور العلمي و التكنولوجي الذي وصلت إليه الدول الأوروبية إلا أن مشاكل التمييز بين الجنسين لازالت دون المستوى في مسألة إعطاء المرأة نفس التسهيلات التي يتمتع بها الرجال منة حيث دراسة العلوم التطبيقية بفروعها المختلفة، بما في ذلك فروع التدريب، وهذا ما أكدته تقارير و بيانات منظمة العمل الدولية، إذ تشير إلى نسبة 80% تقريبا من النساء في مراكز التكوين في النمسا يركزن على

[1] **الاستراتيجية الوطنية لترقية و إدماج المرأة** ، مرجع سبق ذكره، ص 28.

10 مهن من مجموع 225 مهنة و في ألمانيا الاتحادية قبل الوحدة مع ألمانيا الديمقراطية نرى أن كثيرا أكثرية النساء المتدربات يركزن على أعمال نسائية [1].

تمثل نسبة النساء العاملات أكثر من ثلث قوة العمل و إن الأهمية العددية لهن تزايدت بين بداية الحرب العالمية الثانية و حتى الوقت الراهن و درجة مشاركة المرأة في العمل بصفة عامة تتزايد سنة بعد سنة و هذه الزيادة يتوقع أن تستمر و لقد نسب بورBaeur هذه الزيادة إلى:

- الزيادة السكانية عامة
- ازدياد فرص التعليم
- النهوض الصناعي مما أدى إلى زيادة عامة في مصادر الدخل القومي بجانب الزراعة.
- اقتصار بعض الوظائف على العنصر النسائي.
- ارتفاع متوسط العمل للنساء بالنسبة للرجال كجزء من الزيادة السكانية.[2]

2-عمل المرأة الجزائرية:

و إن الحديث عن المرأة الجزائرية و عن نضالاتها ماضيا و حاضرا مع رؤية مستشرقة نحو المستقبل هو في حقيقة الأمر جزء من مسيرة الجزائر عبر التاريخ، بحيث ضلت مشاركة المرأة الجزائرية مرتبطة و متجذرة في كل مراحل التاريخ و لكن أبرزها يبقى على الاطلاق مرحلة ثورة التحرير المجيدة و الدور الريادي الذي سجلته الجزائرية في نصرة كل القضايا العادلة و المبدئية بصورة عامة، و انتزعت فيه المرأة الجزائرية الجدارة و الاستحقاق، و عليه فإن سجل التاريخ سيحفظهن إلى الأبد.

---

[1] عبد العزيز وطبان ، **دراسة حول تشغيل المرأة و الأحداث في العالم العربي للثقافة العالمية و بحوث العمل**، ط1، ددن، الجزائر، 1985. ص5.

[2] محمد هندومة ، أنور حامد، **سن اليأس عند المرأة**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية. 2006. ص15.

إبان الثورة التحريرية الجزائرية، ساهمت الحربان العالميتان الأولى و الثانية إلى خروج المرأة للعمل، ففي الحرب العالمية الأولى شاركت النساء و البنات في مختلف الأعمال حتى ينظم الرجال إلى الجيش للمشاركة في الحرب[1]. فحين أُخذ الرجال إلى الحرب و بقيت المزارع خالية من الفلاحين أخذت المرأة الريفية مكان زوجها الفلاح و حرثت الأرض و زرعتها و حصدت و طحنت القمح و عجنت منه الخبز و لم تستسلم للضياع، كما جففت الخضر و الفواكه و عصرت العسل و جمعت الزيتون و عصرته و جمعت الحشائش من الحقول و غذت الحيوانات.[2] و أما عن الحرب العالمية الثانية فقد تطلبت انخراط جميع الفئات بما فيهم النساء و خاصة في المعسكر الغربي أين جندت النساء في القوات العسكرية و البرية و البحرية و الجوية لمساعدة الجنود.[3]

بعد الاستقلال مباشرة و من أجل النهوض بالبلاد قامت الدولة على السياسة التعليمية و اعترفت الدولة الجزائرية من خلال النصوص و المواثيق السياسية بالدور الفعال الذي لعبته المرأة أثناء الاستعمار و بضرورة ادماجها في الحياة الانتاجية، فأتاحت الحق في التعليم و اجباريته لكل الجزائريين و الجزائريات من أجل المساهمة في رفع الاقتصاد الوطني باعتبار اليد العاملة قوة احتياطية هائلة بإمكانها رفع عجلة الاقتصاد فقد جاء في الميثاق الوطني أن النساء يمثلن نصف السكان القادرين على العمل و يشكلن مصدرا أساسيا من لقدرة العمل في البلاد و لا يعني تعطيلها إلا ضعف في الاقتصاد الوطني و تأخر في التطور الاجتماعي و إدماج المرأة الجزائرية في مختلف مجالات الانتاج إلى جانب دورها كأم و كزوجة في بناء العائلة[4]. و بالنسبة للحقوق السياسية للمرأة فقد تم منح المرأة في

---

[1]محمد بن سرياح ، مرجع سبق ذكره، ص 58.
[2]نجاة لعبيدي، **كف عن اضطهادي أيها الرجل**، ط1، مؤسسة عالم الأفكار، الجزائر،2005 ،ص 70.
[3]محمد بن سرياح ، مرجع سبق ذكره، ص 58.
[4]الميثاق الوطني الجزائري، حزب التحرير الوطني، 22 نوفمبر 1976، الفصل الأول، ص 144.

الجزائر حق الانتخاب و الترشح منذ الاستقلال 1962 و بذلك ترشحت أول امرأة في نفس العام.[1]

و بعد ذلك شرعت قوانين تحفظ حقوق المرأة الاجتماعية و السياسية فكما جاء في المادة 95 من الدستور التي تشمل على حقوق المرأة في التعليم و العمل و تنص على تساوي جميع حقوق المواطنين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة دون أية شروط غير الشروط التي يحددها القانون.[2]

إن مسألة خروج المرأة للعمل على أساس وجود حاجة اقتصادية لا يمكن تقبلها في مجتمعنا بسهولة لأن الحضارة الشرقية تقصر أمر توفير الحياة و كسب الرزق على عاتق الرجل- غير أنه و في عديد من الأسر الجزائرية فإن المرأة تتجه للعمل من أجل الاكتفاء الذاتي لها أو لأسرته- و خروج المرأة لميدان العمل و الانتاج لا يعنيها وحدها و لا تنعكس نتائجه عليها بمفردها و إنما ينعكس على المجتمع الذي يتكون من أفراد و وحدته الصغيرة هي الأسرة.[3] فالنساء العاملات بالبيت حسب احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS (Office National des statistiques)انتقل من 42 153 في 1977 إلى 000 66 في 1982، ثم إلى000 180 في 1985 لينخفض إلى 000 145 في 989 ثم يعود إلى الارتفاع إلى قرابة 000 178في 1990 ليصل إلى 400 181سنة1991. و تشير التحقيقات الرسمية التي أجريت بين سنتي 1990 و 1991 إلى أن 99% من العاملين بالبيت هم نساء و أن من بينهم 69% نساء متزوجات[4].

---

[1] **Le progrès de la femme dans le monde**, Entité des nations Unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes.Etas Unies, 2011, p.124.

[2] **دستور 28 نوفمبر 1996** ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الجزائر، 1998، ص 13.

[3] نفس المرجع. ص 6.

[4] Mahfoud Bennoune, **Les algériennes, victimes d'une société néopatriarcale** , 1ère édition, Marinoor, 1999, Alger, p.105.

و تبين إحصائيات 2008 لهيئة الأمم المتحدة أن مشاركة المرأة في سوق العمل بالجزائر تمثل نسبة 37% و الرجل 80 % و أما عن نسبة البطالة فهي تمثل 18% بالنسبة للمرأة و 13% بالنسبة للرجل.[1]

فقد أحدث خروج المرأة لميدان العمل و مشاركتها في صنع القرار درجة قوية في الحياة الاجتماعية، حيث سمح لها بدخول مؤسسة الزواج برصيد مادي تساهم به في بناع عش الزوجية أو تشارك به في الانفاق على شؤون الأسرة و لقد اقتضى الوضع الاقتصادي الجديد من المرأة مشاركة الزوج في صنع و اتخاذ القرارات المالية الأمر الذي تطلب تحويلها من الدور الطبيعي في الانجاب و تربية الأطفال إلى الاسهام بصفة مباشرة في الاستجابة للمطالب المادية للأسرة. [2]

كما أنه بالنسبة لأول جمعية وطنية تأسيسية لسنة 1964 كانت هناك 10 نساء من بين 140 عضوا في الجمعية و في 1965 كانت محاولة إدماج المرأة من خلال التنظيمات الجماهيرية (مثل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية).
و ارتفعت مشاركة المرأة في الحياة السياسية إلى 10 نساء من أصل 295 رجلا، و هذا في أول مجلس شعبي وطني أي من 1977 إلى 1982 مما يمثل 3.38% ثم وصل عددهن إلى سبع نساء في المجلس الشعبي الوطني الثاني (87/82) من أصل 295 رجلا منتخبا أي نسبة 2.37%.و في المجلس الرابع لسنة 1991 لا شيء، و هذا طبعا للأحداث التي أعقبت توقيف المسار الانتخابي.

[1] ,Le progrès des femmes dans le monde, entité des Nations Unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes , Etats Unies, 2011, p.128.

[2] المختار هراس ، **المرأة و صنع القرار في المغرب**، ط1، المؤسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع مجد، بيروت، 2008، ص77.

و استمرت الاوضاع كذلك الى غاية 1996 حيث وصل عدد البرلمانات في المجلس الوطني الانتقالي إلى 12 نائبا. أي بنسبة 3.15% في حين كان عدد النساء الجزائريات في البرلمان سنة 1997. 20 امرأة فقط.[1]

أما اليوم فقد تضاعف عدد النساء في البرلمان الجزائري 5 أضعاف فمن 31 نائبة إلى 145 بعد انتخابات 10 ماي 2012 حيث تعتبر قفزة كبيرة نحو الأمام من ناحية المساواة بين الجنسين إذ تم انتخاب ما يعادل ثلث البرلمان نساءا.

و ذلك بعد إقرار القانون رقم 31 الذي أصبح ساري المفعول في شهر كانون الثاني/يناير 2012. و ذلك بهدف توسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة. و إعمالا لهذه المادة صدر القانون العضوي الذي أوجد لأول مرة نظام الكوطا من أجل توسيع المشاركة السياسية للنساء على مستوى المجالس المنتخبة المحلية و الوطنية. [2]

فبفعل تسارع وتيرة التغير الاجتماعي، تغيرت أرضية التكامل بين الجنسين، بحيث تزايدت بالنسبة للنساء فرص تنمية استقلالهن الذاتي. و قد تم ذلك لسببين رئيسيين:

1-ولوج نسبة متزايدة من النساء سوق الشغل بما ارتبط بذلك من استقلال اقتصادي و خروج من المجال المنزلي.

2-تمكن فئات عريضة من النساء من اتخاذ القرار بخصوص الأمومة و من ثمة إحداث القطيعة بين الجنس و الانجاب.

هذه الوضعية الجديدة أفسحت المجال أمام تزايد المرونة في القيام بالأدوار المختلفة و انطلاق سيرورة تفاوض زواجي قصد إعادة توزيع الأدوار و خلق شروط التكيف مع الوضع الجديد.[3]

---

[1] . **الندوة المغاربية الأولى حول المرأة المغاربية، واقع و آفاق**، مرجع سبق ذكره، ص49-50.

[2] **الاستراتيجية الوطنية لترقية و إدماج المرأة** ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] المختار هراس، مرجع سبق ذكره، ص103.

المطلب الثالث: عمل المرأة غير المأجور

لعبت المرأة دورا اقتصاديا منذ الأزل، و هي في البيت، المدينة أم في الريف، فأينما حلت قامت بالعمل و عملت على توفير الغذاء و احتضان الأسرة.[1]

فالمرأة وفي كافة المجتمعات تلعب أدوارا اقتصادية هامة، و هذا بالإضافة إلى أنشطتها الاسرة و المنزلية الأخرى غير المأجورة إلا أن هنالك بعض التصورات الخاطئة غير الواقعية تسود بين العديد من دوائر البحوث و عامة الناس و التي تتعلق بمشاركة المرأة في عملية التنمية. و ذلك أن المرأة قعيدة المنزل لا تشارك في العمل و لا في الأنشطة التنموية و هي بذلك تعد عقبة في سبيل التنمية و كذلك أن حركة تنمية دور المرأة تُفهم على أنها الحركة التب من خلالها يمكن أن تنتقل المرأة من البيت إلى العمل و يعني ذلك أن المرأة صاحبة الدور هي فقط تلك التي تؤدي عملا رسميا خارج نطاق المنزل. و كل هذه المعتقدات خاطئة.فلقد شاركت المرأة الفلاحة منذ القدم في مساعدة زوجها في الزراعة و جني المحصول و تربية الأغنام و المواشي و بيع المنتجات المختلفة التي تقوم بتصنيعها في مسكنها، كما تحترف المرأة الصناعات اليدوية المتطورة و أشغال الابرة و الحياكة و وقفت المرأة في القرى المستحدثة جنبا إلى جنب مع الرجل لبناء المسكن و استصلاح الأراضي.

كما تؤثر مسؤولية المرأة في مجال العمل غير المأجور بما فيه الرعاية بصورة مباشرة على خياراتها في سوق العمل و بذلك يؤثر عدم المساواة بين المرأة و الرجل في العمل غير المأجور على اختيارات المرأة في سوق العمل. و قد كشفت البيانات المتعلقة بالتقسيمالجنساني للعمل المأجور و العمل غير المأجور في البلدان مرتفعة الدخل عن أن الرجال في جميع البلدان التي غطتها الدراسة ينفقون في آداء الأعمال الموجهة نحو السوق

[1] نجاة لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الجزء الأكبر من يوم عملهم بينما تنفق المرأة وقتا أطول من الرجل في الطهي و التنظيف و رعاية الأطفال.[1]

1-الدور الاقتصادي للمرأة في الوسط الريفي:

إن للمرأة في الوسط الريفي دور بارز و محوري في عملية التنمية المحلية المستدامة و تحقيق الأمن الغذائي لأسرتها و في تلبية احتياجات السوق المحلية فهي تمثل قوة لا يستهان بها كونها عامل استقرار مادي و اجتماعي بالنسبة لعائلتها و للوسط الريفي.

علما أن عدد النساء المنخرطات في العمل الفلاحي بصفة دائمة سنة 2006-2007م قد بلغ 97.686 أي بنسبة 5.41% و كذلك 31.702 متحصلات على باقة فلاح تستفدن بموجبها من عدة امتيازات من بينها الحصول على مصادر التمويل خاصة القروض و المساعدات التي تمنحها الدولة للفلاحين نساءا و رجالا دون تمييز. كما بلغ عدد المستثمرات في مجال الفلاحة 46043 أي ما يعادل 4.7% لكن رغم ذلك فتبقى النساء العاملات في القطاع غير الرسمي غير مدرجة ضمن الاحصائيات الرسمية لليد العاملة[2].

[1] **الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية. الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010. ص31.

[2] **الاستراتيجية الوطنية لترقية و إدماج المرأة**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

خلاصة الفصل:

ما يمكننا ان نستخلصه من هذا الفصل هو انه بالرغم من التطور الحاصل على مستوى تعليم المرأة و حصولها على درجة علمية عالية و خروجها إلى العمل، فإن ذلك لم يصحبه و بالقدر الملائم تغيرات في مجال مشاركة المرأة في مختلف المجالات مما أدى إلى:

ضعف حضور المرأة في مناصب صنع القرار

ضعف تواجد المرأة في مناصب المسؤولية

التصور السلبي لدور المرأة و مشاركتها في مواقع صنع القرار

ترسيخ منظومة القيم و علاقات التمييز السائدة داخل الأسرة و المجتمع.[1]

فهنالك استمرار للممارسات التمييزية و المواقف النمطية بشأن أدوار و مسؤوليات كل من المرأة و الرجل في الأسرة و المجتمع مما يؤثر سلبا على تحقق مبدأ المساواة مما يؤدي إلى ضرورة التدخل للعمل على توفير الشروط الضرورية لإيجاد بيئة ثقافية و اجتماعية ملائمة لتطوير العقليات لنمو قيم الشراكة و المساواة بين الجنسين.

و يمكننا القول أن حق المرأة في العمل احترمته جل القوانين و بالمقابل فإن هذا الحق قد أعطى ثماره من خلال عديد الانجازات التي قامت بها نساء يشهد لهن التاريخ.

[1] **الاستراتيجية الوطنية لترقية و إدماج المرأة** ، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الفصل الثاني

إشراك المرأة في التنمية المستدامة لحماية البيئة

الفصل الثاني: إشراك المرأة في التنمية المستدامة لحماية البيئة

إن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بمشاركة المرأة مشاركة كاملة و على قدم المساواة مع الرجل، ولقد أصبح إسهام المرأة في التنمية ومشاركتها في النهوض بمجتمعها حقيقة لا يمكن لأحد تجاهلها.

هذا الوضع الجديد الذي وجدت فيه المرأة اعترافا بدورها الفعال الذي يمكن أن تضطلع به في تنمية أسرتها ومجتمعها فرض نفسه لعدد من الأسباب لعل أهمها تزايد خطورة المشاكل البيئية التي بدأ يشهدها العالم بسبب تدهور العلاقة بين الإنسان وبيئته وما نتج عن هذه العلاقة من دمار وتخريب أخل بتوازن النظام البيئي.

و تأسيسا على ذلك سنحاول تشخيص مدى مشاركة و إشراك المرأة في التنمية المستدامة من أجل حماية البيئة، و سنتعرض في هذا الفصل إلى: واقع علاقة المرأة بالتنمية المستدامة و مدى دعم قدرات المرأة لتحقيقها، كما أننا سنناقش دور المرأة في التوعية البيئية ، و أهمية و كيفية إشراك المرأة في حماية البيئة.

المبحث الأول: علاقة المرأة بالتنمية المستدامة

- المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة و أهدافها

1-تعريف التنمية المستدامة: تعددت المفردات التي تم تناولها في الآونة الأخيرة لتعريب مصطلح Sustainabledevelopment من قبيل التنمية المتواصلة، الموصولة، المستديمة، القابلة للإدامة و أخيرا المستدامة.[1]

لقد تم التطرق لأول مرة وبشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة و إجراء تعريف له سنة 1987 من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" Our Common Fture الذي أعدته اللجنة العلمية للبيئة والتنمية برئاسة غروهارلمبرونتلاند Gro Harlem Brundt Land (رئيسة وزراء النرويج).

بحيث ورد تعريفها كما يأتي:

"تملك البشرية القدرة على أن تجعل التنمية مستديمة ،أي أن تضمن استجابة التنمية لحاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجياتها"[2]

كما يضيف التقرير أن مفهوم التنمية المستدامة ينطوي على حدود –وإن لم تكن حدودا مطلقة – بل قيود يفرضها الوضع الراهن للتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي لموارد البيئة ،وقدرة الغلاف الحيوي على امتصاص آثار النشاطات الإنسانية. بحيث لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم يحقق الانسجام بين حجم السكان والتنمية وبين القدرة الإنتاجية المتغيرة للنظام البيئي .

---

[1] مصطفى كمال طلبة و آخرون، **البيئة و التنمية**، أوراق غير دورية، مركز دراسات و استشارات الادارة العامة ، العدد التاسع، نوفمبر، مصر. 1999. ص 44.

[2] **مستقبلناالمشترك**، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كمال عارف، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص30.

2-أهداف التنمية المستدامة

إن هدف تحقيق الاستدامة يفرض على النشاط الانساني أن يلتزم بثلاثة قيود يفرضها عليها النظام البيئي:

أولا: ترشيد استخدام موارد النظام غير المتجددة، و هذا أمر واضح لأننا بنشاطاتنا التنموية نستهلك رصيدا محدودا و علينا أن نحسن استخدامه كمبدأ اقتصادي عقلاني لا يحتاج لشرح أو تبرير.

ثانيا: عدم تجاوز قدرة موارد النظام المتجددة (نباتية، حيوانية، أرضية أو مائية) على تجديد نفسها، إذ أن تجاوز هذا القيد يؤدي إلى اضمحلال هذه الموارد ثم فنائها إلى غير رجعة لو استمر استهلاكها بما يفوق قدرتها على تجديد نفسها (الرعي الجائر، الصيد الجائر).

ثالثا: عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على "هضم" المخلفات التي نقذف بها إليه سواءا كانت هذه المخلفات غازية أو سائلة أو صلبة، فأي نشاط إنساني – انتاجيا كان أم استهلاكيا- يترتب عليه في جميع الحالات دون استثناء إطلاق مخلفات من أنواع مختلفة و بكميات متفاوتة. و لقد أصبح هذا القيد اعتبارا بالغ الأهمية مع تزايد وتيرة الأنشطة التنموية و زيادة عدد سكان العالم و تنوع احتياجاتهم الضروري منها و المظهري على حد السواء.[1]

المطلب الثاني: دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة:

تؤكد تجارب التنمية و خبراتها على المدى الطويل أن الاستثمار في تنمية قدرات المرأة و إعطائها فرصا في الحياة متساوية لما هو متاح لباقي قطاعات المجتمع لهو أكثر الاستثمارات عائدا و مردودا لأن ذلك يعني تحسين خصائص و رفع قدرات و زيادة إنتاجية

[1] مصطفى كمال طلبة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 47، 48.

رأس المال البشري نساءا و رجالا، وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع العائد على الاستثمار و ارتفاع درجة تنافسية الاقتصاد القومي في إطار العولمة و تحدياتها[1].

و إن عطاء المرأة العربية لا يقل عن عطاء المرأة في البيرو التي ساهمت في تنظيف البيئة عام 1991 عند انتشار الكوليرا أو المرأة الإندونيسية في جنوب سومطرة التي ساهمت في تحسين جودة مياه الشرب و بناء المراحيض عندما لوثت مياه المجاري البيئية أو المرأة في زيمبابوي التي تقوم بمشاريع تشجير و زراعة الصمغ. و لا يغيب عن الذكر أهمية دور المرأة في المشاركة في القرار البيئي و وضع الخطط و السياسات البيئية و إصدار التشريعات و رقابة تطبيقها و تنفيذها.[2]

1-الجهود الدولية لإشراك المرأة في تحقيق التنمية المستدامة

في سنة 1991 عقد التجمع العالمي المعني بالمرأة و البيئة في فلوريدالدراسة الدعم المطلوب لمشروعات تديرها المرأة في إدارة البيئة و تم تقديم 218 تجربة نسائية يمكن تكرارها في مجال تدوير النفايات و الطاقة و الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية و البيئة.[3]

إن مفهوم التنمية المستدامة برز بصورة كبيرة منذ الثمانيات و أصبح ملزما بعد مؤتمر الأرض عام 1992. فان التنمية المستدامة يقصد بها الرقي في حياة الإنسان و السعي لرفاهيته بصورة تكفل العدالة بين المجموعات السكانية و لا تضر بالبيئة للإنسان الحالي و كما تحافظ على البيئة و موارد الثورة للأجيال القادمة. و في إطار مناقشة مشاكل البيئة و أسبابها برزت المناقشات حول إسهام المرأة في التنمية المستدامة و انعكاسات السلبية على المرأة من تدهور البيئة و مسؤوليتها أيضا في ذلك التدهور. كما برز أيضا النقاش حول فعالية الجهود و المشاركة الشعبية لحماية البيئة.[4]

---

[1] الامام محمد السيد ، **المجتمع الريفي: رؤية حول واقعه و مستقبله**، ط1، المكتبة العصرية ، 2007، ص 367.
[2] **حلقة عمل للمشاركة الشعبية و دور الأسرة و المرأة و الطفل في برنامج حماية البيئة**، 1996/01/13، تونس،ص26.
[3] أحمد ملحة، **الرهانات البيئية في الجزائر**،ط1، مطبعة النجاح، الجزائر، 2000، ص 116.
[4] **حلقة عمل للمشاركة الشعبية و دور الأسرة و المرأة و الطفل في برامج حماية البيئة**، مرجع سبق ذكره، ص77.

ولقد افرد جدول أعمال القرن21 المنبثق من مؤتمر قمة الأرض 1992 بريو دي جانيرو فصا خاصا عن المرأة و التنمية المستدامة و هو الفصل 24 و أكد على معرفتها و خبرتها في إدارة الموارد الطبيعية و حفضها و على ضرورة التخلص من المعوقات القانونية و الإدارية و التفافية و السلوكية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تعوق مشاركة المرأة في التنمية المستدامة و ضرورة محو الأمية و حصول الفتيات على التعليم الابتدائي و الإعدادي و توفير رعاية صحة المرأة و حقها في الأمومة و الإرضاع و أكد على دورها في إدارة البيئة و وقف التدهور البيئي و نبذ العنف ضد النساء و إدخال العمل المنزلي ضمن حساب اقتصاد الدولة.[1]

الباحث محمد فتحي محمد سيد . في دراسة اجراها بالتعاون مع الجمعية المصرية للتنمية البشرية والبيئية لمركز ومدينة القناطر الخيرية بعنوان "من أجل بيئة نظيفة والمحافظة عليها"، يؤكد أن كثيرا من السياسات التي تتخذ في الدول ثبت أن لها تأثيرا مميزا على المرأة عن الرجل، فهي صاحب العلاقة الأقوى مع البيئة ومواردها وهي التي تربي الأجيال وبالتالي هي التي تنمي فيهم الاحساس بالمسئولية تجاه البيئة، كما تتحمل المرأة مسئولية إدارة البيت مما يجعل لها شأنا في مواجهة التلوث المنزلي وفي اختيار السكن المناسب بيئيا، كما تقوم المرأة دائما باختيار المناسب لأسرتها من السلع الغذائية والأدوية والملابس، وبإمكانها هنا اختيار السلع الصديقة للبيئة. أما المرأة الريفية التي تفلح الأرض وتزرع المحاصيل وترعي الحيوانات.. فهي أكثر أفراد المجتمع إحساسا بالمشاكل البيئية بدءا من تدهور التربة الزراعية والجفاف وتلوث المياه والهواء والأمراض ومن ثم فإن هناك ضرورة لتعزيز دورها البيئي، إذ إن إشراكها في نشاطات حماية البيئة يسهم في حل العديد من المشاكل البيئية.. وعندما نقوم

[1] أحمد ملحة ، مرجع سبق ذكره. ص 116.

بتوعية المرأة ودعوتها للمساهمة في حماية البيئة فإننا في الوقت ذاته نكون قد قمنا بنشر هذا الوعي لدي جميع أفراد الأسرة وذلك لارتباطها القوي بأسرتها[1].

- و نحن نتحدث عن دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة فماذا أعدت الأمم المتحدة لتعزيز قدرتها على المشاركة و تحسين أوضاعها؟ .

عقدت الأمم المتحدة في سنة 1975م في مدينة مكسيكو اول مؤتمر لها بشأن المرأة و الذي صدر عنه إعلان الفترة (1976-1985) **عقد الأمم المتحدة للمرأة**، الذي تمحور حول المساواة و التنمية و السلم، هذا الاعلان أكد تأكيدا واضحا على الدور الفاعل الذي تضطلع به المرأة في سبيل تنمية أسرتها و بيتها من جهة و تنمية مجتمعها من جهة أخرى.[2]

و في سنة 1979م أقرت الجمعية العامة اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة و انشات صندوق الأمم المتحدة للمرأة و مركز الأبحاث و التدريب الدولي لتقدم المرأة، و من أهداف هذه الاتفاقية حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة، كما دعت هذه الاتفاقية جميع دول العالم للسعي على تعديل أنماط السلوك الاجتماعي و الثقافي التي ترسم صورة نمطية أو تصنف الاناث في وضعية أدنى من الذكور[3].

كما عقدت سنة م1985 ثلاث مؤتمرات عالمية في المكسيك كوبنهاقن و نيروبي و عقد مؤتمر نيروبي لمواجهة و تقييم النتائج التي حققها عقد الأمم المتحدة للمرأة و ربط العلاقة بين دورها و إدارة البيئة .[4] كما أكد هذا المؤتمر على ضرورة الاعتراف بدور المرأة في حماية البيئة و أوصى باعتماد و تنفيذ استراتيجيات نيروبي للنهوض بالمرأة.

---

[1] الموسوعةالعربية http://www.arabdiver.com تمت معاينة الموقع بتاريخ: 04/01/ 2013 على الساعة 21:00

[2] بلال بوترعة ، **المرأة و حماية البيئة**، ط1، مطبعة سخري، الجزائر،2012، ص 124.

[3] عبد السلام بشيرالدويبي، **علم الاجتماع الطبي**،ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،دت. ص119.

[4] **تقرير و توصيات حلقة عمل للمشاركة الشعبية و دور الأسرة و المرأة و الطفل في برامج حماية** البيئة، مرجع سبق ذكره. ص 24.

و في إطار اونيب ONEP (office national de l’eau potable) : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، تم تشكيل المجموعة الاستشارية المعنية بالتنمية المستدامة من 20 عضو من وزيرات بيئية و رئيسات منظمات غير حكومية و برلمانيات حيث عقدت تجمعات إقليمية في زمبى بوي ، أسيا ، تونس و في أمريكا اللاتينية لدراسة تكاليف تدهور البيئة و دور المرأة في تحسين البيئة.

في 1991م عقد التجمع العالمي المعني بالمرأة و البيئة في فلوريدا لدراسة الدعم المطلوب للمشروعات التي تديرها المرأة في إدارة البيئة و تم تقديم 218 تجربة نسائية يمكن تكرارها في مجال تدوير النفايات و الطاقة و الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية و البيئية و عقد المؤتمر العالمي شان كوكب سليم ثم عقد مؤتمر ريو في 1992م.[1]

كما صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية الذي يعرف أيضا بمؤتمر قمة الأرض و الذي عقد في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992م، جدول أعمال القرن 21 و لقد افرد جدول أعمال القرن 21 فصل خاص بالمرأة و التنمية المستديمة و هو الفصل 24 و أكد على معرفتها و خبرتها في إدارة الموارد الطبيعية و حفظها و على ضرورة التخلص من المعوقات القانونية و الإدارية و الثقافية و الإدارية و الاجتماعية و الاقتصادية و السلوكية التي تعوق مشاركة المرأة في التنمية المستدامة و ضرورة محو الأمية و حصول الفتيات على التعليم الابتدائي و الإعدادي و توفير رعاية صحية للمرأة و حقها في الأمومة و الإرضاع و أكد على دورها في إدارة البيئة و وقف التدهور البيئي و تحقيق عبء العمل عن القيادات داخل المنزل و خارجه و حصول المرأة على الفروض و حق التملك و نبذ العنف ضد النساء و رفع الوعي الاستهلاكي للتخلص من الأنماط الاستهلاكية غير المستدامة و إدخال العمل المنزلي ضمن حساب اقتصاد الدولة.[2]لقد اعتمد مؤتمر قمة

---

[1] **تقرير و توصيات حلقة عمل للمشاركة الشعبية و دور الأسرة و المرأة و الطفل في برامج حماية** البيئة، مرجع سبق ذكره. ص26.

[2] بلال بوترعة ، مرجع سبق ذكره. ص 124.

الأرض كذلك إلى جانب جدول أعمال القرن 21 اتفاقية التنوع البيولوجي التي أكدت على الدور الحيوي و الفعال للمرأة في صيانة التنوع البيولوجي و استخدامه على نحو قابل للاستمرار، و الحاجة إلى مشاركة المرأة على الوجه الأكمل في تقرير سياسات التنوع البيولوجي و تنفيذها على كافة المستويات مما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، أما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في عام 1995م ، فقد صدر عنها إعلان و منهاج عمل بيجين اللذان يجسدان التزاما دوليا جديدا ببلوغ أهداف المساواة و التنمية و السلام لجميع النساء و في كل مكان.[1]

و في عام 2000م اعتمدت الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي تضمن الأهداف الانمائية للألفية و منها الهدف الثالث الذي نص على تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة باعتبارهما وسيلتان فعالتان لمكافحة الفقر و تحقيق التنمية المستدامة، وأكدت على تلك المبادئ أيضا خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعروفة بخطة جوهنسبورغ في عام 2002م.

إن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بمشاركة المرأة مشاركة كاملة و على قدم المساواة مع الرجل. ولا شك أن المرأة العربية و هي التي تشكل نصف المجتمع العربي، دورا فعالا في تنمية هذا المجتمع بثورة شاملة و قد تزايدت مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، و اتسعت المجالات التي أصبحت تشارك فيها الرجل سواء كانت مجالات الإنتاج أو الخدمات كما حققت نسبة كبيرة من النساء العربيات المهنيات درجة عالية من النجاح و التقدم في عملها، و يرغب في كثير من النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.[2]

---

[1] بلال بوترعة ، مرجع سبق ذكره. ص 125.

[2] عوض عادل رفقي ،**المرأة و حماية البيئة**، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 1995. ص 16.

إدراكا لأهمية المشاركة النشطة للمرأة في إدارة البيئة و التنمية المستدامة باعتبار أن النساء يشكلن القاعدة العريضة و الدائمة اللازمة لحماية البيئة و صيانة الموارد الطبيعية، فقد بدا برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1984 تنفيذ حملة واسعة النطاق في ارتباط مع عقد الأمم المتحدة للمرأة من اجل تشجيع المرأة على النهوض بأدوار و مسؤوليات في مجال إدارة البيئة لتحقيق أهداف استراتيجية لإيصال الوعي العالمي بالمنظورات البيئية المتميزة الخاصة بالمرأة و توسيع نطاق مشاركة المرأة في المحافل المعنية بإدارة البيئة و تشجيع النساء على التنسيق فيما بينهن لتعزيز مبادراتهن في مجال إدارة البيئة، حتى يتمكن من المشاركة في النهوض بها بمزيد من الفعالية. و في هذا الصدد فقد شكل البرنامج فريق من كبار المستشيرين عام 1984 عن (التنمية المستدامة) يتألف من عشرين امرأة بارزة على صعيد المجتمع العالمي، بغية النهوض بمشاركة المرأة في مجال الإدارة البيئية.[1]كما وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة قائمة بعناوين ما يزيد عن 1000 قائدة نسائية و انشات بمساعدة منظمة دولية غير حكومية هي نساء العالم و البيئة. كما تعهد البرنامج بتقديم مساعدات مالية و فنية إلى عدة جمعيات نسائية غير حكومية بهدف تدعيم شبكة المنظمات البيئية غير الحكومية و التي تمارس نشاطاتها بالتعاون مع التنظيمات الحكومية ذات العلاقة.

2-معوقات مساهمة المرأة في تحقيق التنمية المستدامة

إن العلاقة بين المرأة و البيئة و في تدهورها بسبب حجم العمل الكبير الذي تقوم به و تورد لذلك[2] :

تتأثر النساء بتدهور نوعية التربية لقيامهن بمعظم الأعمال الزراعية و يؤدي تدهور التربة لانخفاض إنتاجيتها و من تم إلى مضاعفة جهد النساء للوصول إلى مستوى إنتاج

[1] عوض عادل رفقي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] **تقرير و توصيات حلقة عمل للمشاركة الشعبية و دور الأسرة و المرأة و الطفل في برامج حماية البيئة**، مرجع سبق ذكره. ص 78.

أفضل. وعليه لما كانت لتأثير البيئة المتدهورة كل تلك الأثار السلبية على النساء أضحى من الضروري إشراك المرأة في عمليات التخطيط , التنفيذ , الإدارة و المحافظة على المشروعات البيئية إلا انه يلاحظ تلك المشاركة ضعيفة و معدومة في بعض الأحيان و ذلك لأسباب عديدة منها:

1. ضعف المشاركة في اتخاذ القرار: و يعود لأسباب متداخلة مرتبطة بالمجتمع و نظرته لوضعية المرأة و الفجوة في التعليم بين النساء و الرجال , القوانين التي تتميز بالعديد من التحيُز ضد المرأة و الثقافة الأبوية التي تحجز على قدرات المرأة و تكملها من النمو و عدم كفاءة الأجهزة الإعلامية و الأجهزة الرسمية و غير الرسمية لتسليط الضوء على قصاب المرأة بدرجة كبيرة و تحسيس المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في تخطيط و اتخاذ القرار و عدم لعب تلك الأجهزة الدور الكافي لتعيير أنماط لعب الأدوار التقليدية بين الجنسين في اتخاذ المساواة بينهما.

هذا و من تعطل حجم الأعمال اليومية ذات العلاقة بما عاشه الإنسان التي تقوم بها المرأة ينحصر الوقت الذي تستطيع أن تعطيه للأعمال ذات العلاقة بإدارة شؤون المجتمع و المشاركة في الحياة العامة و بالتالي في اتخاذ القرارات التي من شانها أن تحسن من وضعها في اتجاه التمكين و المساواة.

2. نقص المعلومات المتعلقة بدور المرأة في التنمية : يؤدي لتحديد دورها في بناء المجتمع أو التقليل من اتره و يعزي هذا لعدم كفاءة المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية الموجودة التي تهتم بقياس حجم العمل الذي تؤديه المرأة مما يعكس صورة غير صحيحة عن حجم مشاركتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

و بالتالي يقلل من تعظيم دورها التنموي فيؤدي ذلك إلى تهميش مساهمتها في اتخاذ القرار , التخطيط و التنفيذ.[1]

المرأة تقوم في صلب العائلة و الأسرة بدور طلائعي حيت إنها الأقرب إلى الأطفال بحكم عاطفتها المرهقة و شعورها الحساس فهي الأم و الأخت و الجدة و العمة و الخالة و الجارة و هي أيضا تعمل جنبا إلى جنب من اجل توفير حاجيات العائلة و تامين حباتها في كتف المودة و الوئام.

و قد تدعم دورها في عصرنا الحاضر بسبب تدرجها في شتى الوظائف في المجتمع إلى جانب أنها بقيت الراعية الأولى للبيت و شؤونه.

المطلب الثالث: واقع التنمية المستدامة و دعم قدرات المرأة لتحقيقها:

1-واقع التنمية المستدامة في الجزائر

أضحت البيئة تشكل رهانا كونيا يستلزم تصورا شاملا خاصة و أن تدهور البيئة في أي منطقة يكون له انعكاسات وخيمة على توازن النظم الايكولوجية و من ثم يشكل خطرا في نفس الوقت على المعيشة و القدرة الاقتصادية. و تسعى الجزائر في إطار خطة العمل الافريقية في مجال البيئة إلى ضمان بيئة سليمة و منتجة و التقليص من الفقر و تطوير العمل من أجل تنمية مستدامة و هذا من خلال تعزيز المنظومة القانونية و الشراكة الدولية بشأن إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسة الجزائر و إعداد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم المسطر إلى غاية 2025م و الذي يتضمن ميكانيزمات جديدة مقترحة لتهيئة الاقليم خاصة في مجال إعادة الاعتبار للمدن و تنظيم نشاط المناطق الصناعية[2].

---

[1] **تقرير و توصيات حلقة عمل للمشاركة الشعبية و دور الأسرة و المرأة و الطفل في برامج حماية البيئة**، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.

[2] **الاستراتيجية الوطنية لترقية و إدماج المرأة:2008-2014**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، جويلية 2008. ص33.

2-واقع إشراك المرأة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

في إطار هذه السياسة التي تسعى الجزائر إلى تحقيق أهدافها، لا تزال المرأة بعيدة عن إشراكها بشكل واضح في صياغة السياسات و صنع القرار في مجال إدارة البيئة ، مع غياب الدعم الكافي لمساهمة النساء في إدارة الموارد الطبيعية و الحفاظ على البيئة إظافة إلى قلة التوعية بالتوقعا ت التي تشير إلى احتمال نضوب الموارد و تدهور النظم الطبيعية و الأخطار و المواد الملوثة و ما ينجر عنها من أضرار بصحة المواطنين و بالبيئة.[1]

3-دعم قدرات المرأة لتحقيق التنمية المستدامة

لقد أصبح إسهام المرأة في التنمية و مشاركتها في النهوض بمجتمعها حقيقة لا يمكن لأحد تجاهلها، و أصبحت بذلك قضية حماية البيئة و الحفاظ عليها قضية تخص الرجل و المرأة على حد السواء.

هذا الوضع الجديد الذي وجدت فيه المرأة اعترافا بدورها الفعال الذي يمكن أن تضطلع به في تنمية أسرتها بوجه خاص و مجتمعها عموما، فرض نفسه لعدد من الأسباب لعل أهمها تزايد خطورة المشاكل البيئية التي بدأ يشهدها العالم بسبب تدهور العلاقة بين الانسان و بيئته و ما نتج عن هذه العلاقة من دمار و تخريب أخل بتوازن النظام البيئي. [2]

تولي الدول اهتماما متزايدا من أجل ترسيخ مبادئ المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية كقاعدة أساسية للتنمية المستدامة ، كما أن المحافظة على البيئة تتطلب حشد كافة الامكانات الحكومية و الشعبية و الفردية للعمل معا على تحسين حالة البيئة، كما أنه من المؤكد على الدور الفعال و المحوري الذي يمكن أن تقوم به المرأة للمحافظة على البيئة و ترشيد استخدام الموارد من خلال أدوارها المتعددة فهي ربة الأسرة و المسؤول الأول عن نوعية و كم الموارد التي تستهلكها الأسرة، كما أنها مربية الأجيال التي تعلم أطفالها العادات

[1] **الاستراتيجية الوطنية لترقية و إدماج المرأة:2008-2014**، ص34-35.
[2] بلال بوترعة ، مرجع سبق ذكره، ص117.

و التقاليد و السلوكيات فضلا عن كونها عنصرا نشطا في قوة العمل و تعمل في مختلف المجالات الاقتصادية و الخدماتية، إضافة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه للعمل الاجتماعي الأهلي غير الحكومي[1].

لابد من توسيع مدارك المرأة و تعليمها و حثها على المشاركة بالعمل و الرأي و المشورة لتحقيق مساهمة فعالة و محسوسة للمرأة في جميع مجالات حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة و لن تتأتى للمرأة المشاركة الحقيقية بدون التعليم و اعطائها الفرصة لاستثمار قدراتها في اتخاذ القرارات التنموية في المشروعات المختلفة، خاصة مشروعات البنية الأساسية و المشروعات الخدمية و التعليمية التي لا يكتب لها النجاح و الاستدامة بدون المشاركة المجتمعية الواعية بكيفية الاستفادة منها و صيانتها. كما يجب دمج مبدأ تكافؤ الفرص في السياسات و البرامج المتعلقة بالبيئة و التنمية المستدامة.[2]

تأكيدا لهذا الدور تهتم الدول العربية بتعليم المرأة و دعم مشاركتها في اتخاذ القرار على كل المستويات الحكومية و يتضح ذلك جليا في أعداد النساء التي تقوم الحكومات بتعيينهن في السلك الوظيفي ثم اعطائهن الفرصة للترقي و الوصول إلى المستويات الادارية العليا التي تتيح لهن المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات المكملة لقرارات الرجل الذي طالما قام بهذا الدور فأصبحت المرأة اليوم تعين وزيرة و نائبة في المجالس النيابية[3].

من هنا تبرز أهمية التركيز على توعية المرأة بدورها في التنمية المستدامة، و بما أن العالم العربي تسوده أنماط اقتصادية متباينة وتقاليد و عادات متفاوتة أثرت على تقدم المرأة العربية و حدت من اسهامها في التنمية، فقد أصبح من الضرورات القصوى الآن وضع اطار عام

---

[1] **دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية و الحد من التلوث البيئي**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ط2، دار الكتب المصرية، مصر. 2007. ص 5.

[2] **الاستراتيجية الوطنية لترقية و إدماج المرأة 2008-2014**. مرجع سبق ذكره. ص34.

[3] **دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية و الحد من التلوث البيئي**، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مرجع سبق ذكره. ص91.

لخطة عمل تهدف إلى ترقية اسهام المرأة العربية في حماية البيئة و المحافظة على الموارد داخل و خارج نطاق الأسرة.[1]

المبحث الثاني: دور المرأة في التوعية البيئية

حماية البيئة مسؤولية مشتركة تشارك فيها الجهات الرسمية و الشعبية و مؤسسات القطاع الخاص، و لابد من العمل على تعزيز التشارك بين الجهات الرسمية و القطاع الخاص من اجل حماية البيئة من كل أشكال التلوث ثم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، و قد عملت الدول من خلال أجهزتها المختلفة على تعزيز الوعي البيئي. و قد أولى العالم مساهمة المرأة في الحفاظ على البيئة عناية فائقة لأنها مركز التنشئة و راعيتها، و كان لجهودها الأثر الواضح من خلال العمل التطوعي و الرسمي معا.[2]

كل المشاكل التي تسبب بها الانسان نتيجة استغلاله الخاطئ للبيئة دفع دول العالم للتفكير في التقليل من الضرر الحاصل للبيئة حيث نادى المفكرون إلى مفهوم التوعية البيئية من خلال إنشاء لجنة عالمية ترعاها الأمم المتحدة ، و توالت المبادرات و البرامج لتقييم و مراقبة كيفية استغلال البيئة ، صاحبها التفكير بمفهوم التوعية البيئية و التعليم و التدريب، مع جهود مكثفة في مجال التشريعات البيئية.

المطلب الأول: مفهوم التوعية البيئية قطاعاتها و أهدافها:

1-مفهوم التوعية البيئية:

التوعية البيئية هي البرامج أو النشاطات التي توجه للناس عامة أو لشريحة معينة بهدف

[1] نفس المرجع ص 6.
[2] يونس ابراهيم أحمد يونس، **البيئة و التشريعات البيئية**، ط1، دار الحامد، الأردن، 2008. ص 64.

توضيح و تعريف مفهوم بيئي معين، أو مشكلة بيئية لخلق الاهتمام و شعور بالمسؤولية، و بالتالي تغير اتجاهاتهم و نظرتهم، و اشراكهم في ايجاد الحلول المناسبة.[1]

إن حماية البيئة مسؤولية مشتركة تشارك فيها الجهات الرسمية و الشعبية و مؤسسات القطاع الخاص من أجل حماية البيئة من كل أشكال التلوث ثم الاستغلال الأمثل لكل الموارد الطبيعية و قد عملت الدول من خلال أجهزتها المختلفة على تعزيز الوعي البيئي و قامت بإدخال مفاهيم البيئة في المناهج لجميع المراحل الدراسية و عملت على تأسيس الأندية المدرسية في بعض الدول كوسيلة مهمة من وسائل التوعية البيئية و جعلت الجهات المسؤولة عن حماية البيئة من أولوياتها من خلال القيام بنشاطات من شأنها زيادة التوعية البيئية.[2]

و هي تهدف إلى توعية سكان العالم بالبيئة الكلية و تقوية اهتماماتهم بها و بالمشكلات المتصلة بها و تزويدهم بالاتجاهات و المعلومات و الالتزامات و المهارات التي تؤهلهم فرادى و جماعات للعمل على حل المشاكل البيئية الحالية و الحيلولة دون دون ظهور مشكلات بيئية جديدة.[3]

و تكمن أهمية التوعية البيئية في ايجاد الوعي عند الأفراد و الجماعات و إكسابهم المعرفة، و بالتالي تغيير الاتجاه و السلوك نحو البيئة بمشاركتهم في حل المشكلات البيئية، حيث يقومون بتحديد المشكلة و منع الأخطار البيئية من خلال تنمية المهارات في متابعة القضايا البيئية و الإدارة البيئية المرتبطة بالتطور دون المساس بالبيئة و تحقيق تنمية مستدامة.

---

[1] ربيع عادل مشعان و آخرون، **التربية البيئية** ،ط1، دار عالم الثقافة، عمان، الأردن، 2006.ص204.
[2] يونس ابراهيم أحمد مرير، **البيئة و التشريعات البيئية**، ط1، دار الحامد للنشر و التوريع،الأردن،2007. ص64.
[3] ربيع عادل و آخرون مشعان ، مرجع سبق ذكره، ص 102.

2-قطاعات التوعية البيئية:

تتدرج ضمن عملية التوعية البيئية العديد من القطاعات و نذكر من بينها: وزارة التربية و التعليم، حيث تساهم في رفع مستوى الوعي البيئي لدى الطلبة عن طريق ادخال المفاهيم البيئية في المناهج المدرسية ،وزارة الزراعة و ذلك عن طريق استراتيجيات الارشاد الفلاحي ، وزارة البيئة التي تنهض بمهمات التوعية و الاعلام البيئي، ، وزارة المياه و الري التي تعنى بمواضيع الارشاد و التوعية بموارد المياه و ترشيد الاستهلاك و إدارة المياه، وزارة الصحة التي تسهم من خلال برامجها في التثقيف الصحي ، مؤسسات الاعلام المختلفة كالصحف التي تفرد صفحات بيئية و برامج الاذاعة و التلفزيون التي تساهم من خلال برامجها العديدة في قضايا الصحة و الوقاية و حماية البيئة، ، المنظمات غير الحكومية، الجامعات وأخيرا المنظمات الدولية التي تسهم في دعم و رفد المؤسسات الوطنية العاملة في مجال التوعية البيئية و الخبرات الفنية و بالتمويل [1].

3-أهداف التوعية البيئية:

تهدف التوعية البيئية في مجال التلوث البيئي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها ما يلي[2]:

- تزويد الفرد بالفرص الكافية لإكسابه المعرفة و المهارة و الالتزام لتحسين البيئة و المحافظة عليها لضمان تحقيق التنمية المستدامة .
- تحسين نوعية المعيشة للإنسان من خلال تقليل أثر التلوث على صحته.
- تطوير الأخلاقيات البيئية بيث تصبح الرقيب على الانسان عند تعامله مع البيئة.
- تفعيل دور الجميع في المشاركة باتخاذ القرار بمراعاة البيئة المتوفرة.
- مساعدة الفرد في اكتشاف المشاكل البيئية، و ايجاد الحلول المناسبة لها.

[1] بشير محمد عربيات ، أيمن سليمان مزاهرة ، **التربية البيئية**، ط1، دار المناهج، عمان ، الأردن، 2009، ص 35-39.
[2] ربيع عادل مشعان ، مرجع سبق ذكره، ص205.

- تعزيز السلوك الايجابي لدى الأفراد في التعامل مع عناصر البيئة.
- زيادة الوعي بالعوامل البيئية و ارتباطها بصحة الانسان.

أما عن دور التوعية في حل المشكلات البيئية فهي تساهم بشكل فعال في التقليل من المشاكل البيئية من خلال برامج التوعية المختلفة و قد أكدت الدراسات فعاليته جنبا إلى جنب مع الوسائل الأخرى. حيث تناغم البيئة التي تحتوي النظام الاجتماعي و التكنولوجي و البيئي مقابل المشاكل البيئية من تلوث و استنزاف للموارد الطبيعية مع زيادة السكان بشكل مستمر، فيما تشكل التشريعات البيئية، و البحوث العلمية و التوعية البيئية الوسيلة المثلى لحماية البيئة.

المطلب الثاني: دور المرأة الريفية و الحضرية في التوعية البيئية:

إن المرأة سواءا الريفية أو الحضرية هي محور الأسرة و المسؤولة عن صحتها و تحسين معيشتها و يقع على عاتقها تربية أطفالها في بيئة سليمة تضمن لهم عدم الاصابة بالآلام الصحية و النفسية، و نظرا لعلاقة المرأة الوثيقة بالبيئة لابد من التطرق إلى دورها في استخدامها السليم للموارد الطبيعية و البيئية و في ترشيد الاستهلاك[1]. و في أحد المؤتمرات المتعلقة بالبيئة و المرأة قال الدكتور طلبة المدير التنفيذي السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مطالبا بأن تتحد نساء العالم أجمع من أجل حماية البيئة. و أشار أن النساء كن أول من قاد الاجتماعات ضد تلوث الماء و الهواء و التلوث بالكيماويات و كن رائدات في التعليم البيئي و عمل المواطنين المؤدي إلى اتخاذ قرار سياسي بيئي و يعتبر دور النساء بوصفهن ربات أسر يعملن بموارد محدودة حافزا لما يعتبره الكثيرون سببا لبروز وعي أكثر من جانب النساء بالحاجة لحفظ الموارد المتناقصة لبيئتنا العالمية و حمايتها. و كون النساء هن اللاتي

[1] أحمد ملحة، مرجع سبق ذكره، ص 117.

تقمن بالحركة البيئية بوصفهن أكثر من نصف الجنس البشري فهذا يعطيهن دورا رياديا في توجيه الطاقة نحو حركة البيئة و التنمية.[1]

1-دور المرأة الريفية تجاه البيئة:

و نحن نحتفل كل سنة باليوم العالمي للمرأة الريفية واجبنا أن نلقي التفاتة للدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة الريفية في عملية التنمية المستدامة[2]

فعند الحديث عن دور المرأة الريفية أو البدوية لا يمكن أن نكتفي بالإشارة العابرة التي أوردنها فيما سبق عن دورها كمربية و مرشدة، بل لابد من ابراز هذا الدور و التركيز عليه بشكل خاص لأنه الدور الأساسي في الموضوع الذي نعالج فالمرأة في المجتمعات الريفية و البدوية هي الأداة الأولى لنقل الموروث من العادات و الممارسات و المكتسب من المعرفة العملية التطبيقية و لعل أهم من ذلك كله نقل الاتجاهات و القيم و المواقف الصحيحة تجاه البيئة و قضاياها[3].

تقوم المرأة الريفية عموما بالأعمال المزرعية المختلفة (عدا عملية الحرث) النباتية و الحيوانية كما أنها تقوم بالعمليات التصنيعية التي تتم على مستوى المزرعة و تشارك في تسويق السلع الزراعية عندما تتم بكمية صغيرة. و تختلف نسبة مساهمتها في تلك العمليات مل بين 30% إلى 100% و تصل النسبة إلى أدنها في عملية الري تصل إلى أقصاها في عملية تسويق الحبوب و المنتجات الحيوانية و الدجانية و تنتج المرأة الريفية المنتجات الزراعية أساسا للاستهلاك الذاتي (الأسري) و تبيع الفائض عارة في سوق القرية.

و ينبع الاهتمام بدور المرأة في الريف لقيامها بدور المشجع و المعلم و المشرف على الأطفال في كلفة نشاطاتهم اليومية بالإضافة إلى وظيفتها كربة بيت و مسؤولة عن توفير

[1] عادل رفقي عوض، مرجع سبق ذكره، ص 85.
[2] أحمد ملحة، مرجع سبق ذكره، ص 116.
[3] عادل رفقي عوض، مرجع سبق ذكره، ص 155.

المياه بالمنزل لأغراض الشرب و اعداد الطعام و الاغتسال و غسل الانية و أعمال النظافة الاخرى مثل نظافة المراحيض و ازالة المخلفات [1]

فهذه العلاقة الوطيدة بين المرأة و عناصر البيئة (كما يوضحه الشكل 5) تؤدي بها إلى التعرض في ممارستها اليومية إلى حوادث خطيرة خصوصا في الوسط الريفي كما هو الشأن في العديد من الدول كالبحث عن موارد المياه و الحطب، الأمر الذي يدعو إلى توعيتها بكيفية التعامل مع بعض هذه العناصر لضمان سلامتها و سلامة وسطها البيئي[2].
فمن الشكل نلاحظ أن المرأة الريفية بصفة خاصة الممثلة في بالانسان تتحكم في البيئة (الانسان المتحكم في البيئة) و تتأثر بالبيئة (باعتبار الانسان أحد الكائنات الموجودة فيها)[3].

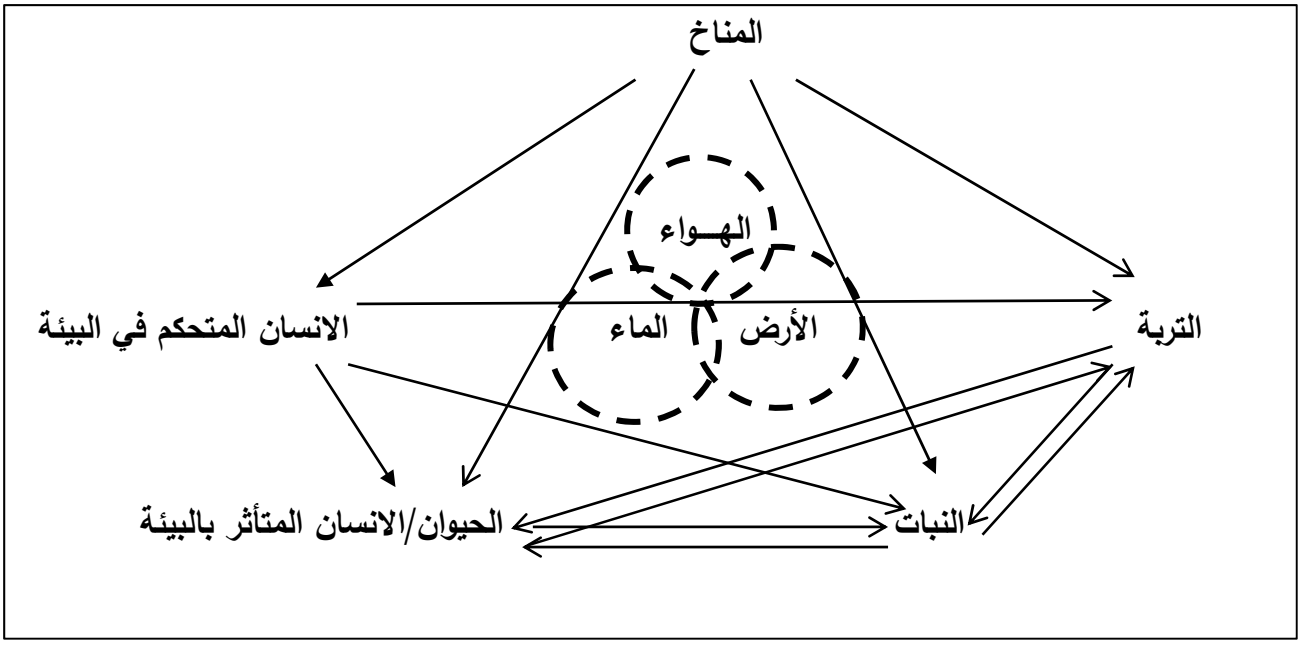

الشكل رقم(1): **العلاقة بين الانسان، المناخ، التربة، النبات، الحيوان ببعضها البعض و عناصر البيئة الثلاث.**

[1] عادل رفقي عوض، مرجع سبق ذكره، ص49.
[2] أحمد ملحة، مرجع سبق ذكره، ص 118.
[3] عبد التواب معوض، جرائم التلوث من الناحيتين القانونية و الفنية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1986، ص10.

فالمرأة الريفية القريبة من الأرض و الزراعة تتعامل مع البيئة مباشرة مدركة أهميتها و ضرورة حمايتها و الحفاظ على كل عنصر من عناصرها كما تقوم بدور ارشادي و تربوي لأبنائها فتعلمهم كيف يتعاملون مع التربة و الشجرة و الماء و الهواء ، و كيف يتعاملون مع المبيدات و مدى أخطارها على البيئة و الانسان اذا لم يحسن استخدامها. و من هنا تبرز أهمية تثقيف المرأة الريفية لتقوم بدور ارشادي و اعلامي تخطيطي و تنفيذي تخصصي و تقني و علمي و من هنا يبرز الدور الهام للمرأة عامة و الريفية خاصة في تحمل المسؤوليات المباشرة في التنمية و التخطيط لها من خلال اعتبارات بيئية سليمة.

2-التوعية البيئية للمرأة الريفية و الحضرية

إن التوعية البيئية للمرأة هي أولى خطوات وقف التعدي على البيئة من خلال تفعيل الدور الذي يمكن أن تقوم به في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة من التلوث ، وبما أن المرأة تمثل نصف المجتمع ويقع على عاتقها دور أساسي في التربية البيئية السليمة وحماية أفراد الأسرة من تأثير الأضرار المحتملة للعوامل البيئية مما يقلل من معدلات الإصابة بالأمراض الصحية والنفسية، لذلك فإن التركيز على دور المرأة وحثها على المشاركة الفعلية في أنشطة وبرامج التوعية البيئية سيكون له مردود في الحد من الأخطار البيئية.[1]

و تتبين أهمية دور المرأة في مجالي الممارسة و الوعي البيئيين و يزداد أثر تزامن ارتباط دورها بالتنمية مع قضايا حماية البيئة و الحفاظ على الطبيعة و مواردها. و الحديث عن دور المرأة في مجال " التوعية و التربية و الإعلام البيئي" يمكن أن يقسم فئتين و بالتالي يجب أن يكون العمل فيه على صعيدين، متمم الواحد منهما للأخر [2]:

[1] الموسوعةالعربية http://www.arabdiver.com تمت معاينة الموقع بتاريخ: 2013 /01/04 على الساعة 21:00
[2] عادل رفقي عوض، مرجع سبق ذكره، ص 152.

– الصعيد الأوّل هو ذاك الذي يعني المرأة الريفية المزارعة أو القريبة من الأرض في ظروفها المعيشية. فالمرأة بطبيعة دورها التقليدي التاريخي خاصة في عالمنا النامي لصيقة الاتصال بالبيئة، و هي في هذه المستويات من وجودها تستطيع أن تلعب دورا مزدوجا ذا وجهين: واحد يتعامل مع البيئة مباشرة، و واحد يرشد و يوجه و يربي قيم التعامل مع البيئة و عطاء الطبيعة.

– و الصعيد الثاني هو مسؤولية المرأة في دورها الجديد الذي نشأ نتيجة لتعليمها من جهة و اقتحامها لمجال العمل العام من جهة أخرى. و الكفاح من أجل الوصول إلى الحقوق و الواجبات و المشاركة في التنمية و في تطوير المجتمع و تحمل المسؤوليات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الرسمية و غير الرسمية، و هي في هذا الوضع أصبحت مطالبة بدور قيادي إرشادي و إعلامي، تخطيطي و تنفيذي تخصصي تقني و علمي بحثي .

المطلب الثالث: تعزيز دور المرأة في الممارسة البيئية

1-إشراك المرأة كمربية بيئية هامة

تعتبر المرأة الاساس الاول و الاخير في تربية بيئية سليمة لأطفالها و حتى وهم في رحمها، اذ أنّ الدور البيئي للمرأة يبدأ مع حياة الجنين الذي يتكون و ينمو في بيئة متوازنة حساسة يستمد الغذاء و الأكسجين من دم أمه، تعطيه الدفء و الشروط الملائمة لحياته
و استمراريته و تحميه من الاثار الضارة، و بعد الولادة يبدأ دورها في تربية ابنها ليتعلم كيف يتعامل مع البيئة ، وتعلمه مبادئ النظافة و الابتعاد عن كل ما هو ضار بعبارات و اشارات بسيطة فتمنعه من تناول اللهاة الا بعد غسلها و تعقيمها، و تمنع الزوار من التدخين في القاعات التي يوجد فيها طفلها حرصا منها على سلامة الهواء الذي يستنشقه.

و تلعب المرأة دورا كبيرا في مساعدة طفلها على اكتشاف المكونات البيئية، و ذلك من خلال مساعدته على التعرف على الكثير من مكونات البيئة المحيطة به من خلال هذا التعليم في

مرحلة اكتشاف مكونات البيئة يتم تدعيم و غرس المبادئ الاولى و قيم احترام البيئة لدى الطفل[1]، و لا ننسى دور المرأة في غرس العادات الصحية و البيئية من خلال تعليم أولادها أخلاقيا و سلوكيا اذ تحث على اجراء تغيرات في السلوك تؤدي الى وفورات ملحوظة في الأغذية و المياه و الطاقة. و من هنا تبرز أهمية تعليم المرأة و توعيتها لتعزيز دورها و مشاركتها الفعالة في الحماية البيئية و صيانة الموارد الطبيعية. فقد أثبت علم النفس البيئي أنه لا يوجد طفل أتقن فن النظافة من تلقاء نفسه و لكن اكتساب تلك المهارة جاء بعد جهود مضنية من قبل الأم أثمرت عن اقتناع الطفل بضرورة اكتساب النظافة من أجل راحته و صحته، و من ثم فالدور المبكر الذي يقوم به الوالدان و خصوصا الأم في تلقين الطفل تحمل المسؤولية في جميع أفعاله و خصوصا ما تعلق منها بالنظافة و احترام مكونات و عناصر البيئة التي يتواجد فيها يعتبر أمرا ضروريا يجب على الطفل أن يتلقاه في مراحل عمره الأولى.[2]

إنّ دور المرأة كمربية في المدرسة لا يقل عن دورها في المنزل فالمربية الماهرة تعزز العادات البيئية السليمة التي اكتسبها الطفل من أسرته و تصحح ما شذ منها و كلما نمى الطفل يبرز دورها في كيفية تعامل تلاميذها مع أدواتهم المدرسية من حيث التنظيم و النظافة و عدم الاسراف في استخدامها و تدربهم على الحفاظ على نظافة أقسامهم، أو سلامة الهواء و الماء و تغرس فيهم مبادئ حب الوطن و هذا لا يكون إلا بالحفاظ على المكونات البيئية فتشعرهم بأن كل جزء من بيئة هذا الوطن ملك لهم و للأجيال المقبلة.[3]

فللمرأة الواعية دور فعال لا يستهان به في تحسين بيئة المدن فقد كانت و لاتزال المسؤولة الأولى عن تربية النشء و لا تصح بيئة بدون تحسين لسلوكيات الأفراد و بلا توجيه سليم يحكمهم عند اتخاذهم للقرارات الهامة. إدن يجب إشراك المرأة و على كل المستويات في

---

[1] بلال بوترعة ، **المرأة و حماية البيئة**، ط1، مطبعة سخري، الجزائر. 2012. ص 142.

[2] كونستانيس فوتر، **تربية الشعور بالمسؤولية عند الأطفال**، ترجمة: خليل كامل ابراهيم، ط4، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،1994. ص16.

[3] عادل رفقي عوض، مرجع سبق ذكره، ص 20.

برامج النهوض بالبيئة و تحسينها لأن لها الدور المهم في ترسيخ المفاهيم البيئية في النشء و التي تمكنها من تربية و تنشئة أجيال لديهم اتجاهات و قيم و سلوكيات ايجابية اتجاه البيئة مما يعزز مشاركتهم الفعلية في حماية البيئة.[1]

2-تفعيل مشاركة المرأة في تنمية الوعي البيئي

فالعمل على تعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية و تنمية الوعي البيئي لدى النساء الريفيات- بصفة خاصة- و خاصة في طريقة التعامل مع استخدام الأسمدة و المبيدات و آثارها على الصحة و السلامة العامة ، فالمرأة في المنزل هي القادرة على فرض أنماط السلوك التي تحافظ على البيئة مثل ترشيد استهلاك الماء و الطاقة و حفظ القمامة بأساليب صحية[2].

من هنا فالواجب تكريس كافة الجهود الاعلامية و الارشادية عن الجمعيات و المنظمات غير الحكومية و المؤسسات لتوجيه المرأة التوجيه الصحيح عن كيفية محاربة تأثير التلوث على أبنائها و أسرتها و بيئتها و إشراكها في إعداد البرامج الخاصة بهذه الأمور.[3]

المبحث الثالث: أهمية و كيفية إشراك المرأة في حماية البيئية

ان المرأة و الام هما المفتاح الى مجتمع يعيش في بيئة صحيحة و مع ذلك فقد تمَ اهمال دور المرأة في زماننا هذا كما في الازمنة الغابرة رغم الدَور الذي تقوم به المرأة في الحفاظ على استمرارية البيت و الاسرة و مع ذلك فهي ضئيلة النفوذ في تخطيط او ادارة بيئتها التي تشمل البيت و الاسرة.[4] فالمرأة و باعتبارها من أولى المدارس التي يتلقى منها الطفل مبادئه الأولى تقوم بعملية تكوين القيم و الاتجاهات و المهارات فهي تقوم في خضم ذلك

---

[1] غنيمة هلال ، **دوافع توجه المرأة الجزائرية للعمل في اطار النشاطات الاجتماعية الخاصة في ظل التغير الاجتماعي**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر،2008/2007،ص 64.

[2] أحمد ملحة، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[3] غنيمة هلال ، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[4] عادل رفقي عوض، مرجع سبق ذكره، ص 16.

بترسيخ قيم و اتجاهات بيئية، فعملية التوعية البيئية من المنظور العالمي هي عملية تكوين القيم و الاتجاهات و المهارات و الادراك اللازم لفهم و تقدير العلاقات المعقدة، التي تربط الانسان بمحيطه الحيوي و توضح ضرورة المحافظة على البيئة و مصادرها و حسن استغلالها لأجل رفع مستويات معيشته. [1]

المطلب الأول: أهمية اشراك المرأة في البيئة

لقد أدركت العديد من الدول و الحكومات ضرورة إشراك نصف الطاقة البشرية و المتمثلة في النساء في صنع القرارات البيئية و تنفيذها و زيادة مشاركتها الشعبية في عمليات التنمية البيئية إذا ما توفرت لها الظروف لتحمل مسؤولياتها. و عموما تبرز أهمية إشراك المرأة في القضايا البيئية من خلال[2]:

- تشكل النساء نصف سكان العالم تقريبا و من ثم فإنه يمكن الاستفادة الكاملة من جهود المرأة إذا ما استخدمت و استغلت قدراتها على نحو أفضل من أجل حماية البيئة و صيانة مواردها الطبيعية.
- كون المرأة المسؤول الأول عن تلوث البيئة بالمخلفات المنزلية و الاستهلاك غير الرشيد للمياه و الزيادة السكانية.[3]
- المرأة مسؤولة و بالدرجة الأولى عن أمراض و وفاة الأطفال الرضع، و ذلك نتيجة اميتها البيئية و عدم إتباع نظام غذائي سليم لطفلها، كذلك قد تحدث بعض هذه الأمراض و الوفايات نتيجة الممارسات غير الصائبة في فطام الطفل.[4]

---

[1] عادل مشعان ربيع و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 208.
[2] **السكان و التغيير البيئي**، صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير حالة سكان العالم 2001. ص40.
[3] بلال بوترعة ، مرجع سبق ذكره، ص122.
[4] نفس المرجع، ص123.

و لذلك فلابد من تعزيز مشاركة المرأة في برامج التنمية و مشاريع حماية البيئة و المحافظة عليها و قد قال المهاتما غاندي :"إذا ربيت رجلا فقد ربيت فردا و إذا ربيت امرأة فقد ربيت كل أفراد الأسرة". فالأطفال الصغار يتعلمون ما حولهم من صلتهم بأمهاتهم و مع تقدَمهم في السن يكون للتعليم في المنزل أهمية أساسية في ترسيخ الاخلاق و العادات و بوسع المرأة المتعلمة ان تحدث تغيرات كبيرة في سلوك أفراد الاسرة و تؤدي الى تحقيق وعي بيئي و ترشيد ملموس في استهلاك المياه و الطاقة و الغداء و غيرها من الموارد و لا يعود هذا بالفائدة على الاسرة لوحدها و انما يصب على الوطن ككل.[1]

و منه فإنه أصبح من الضروري تشجيع اقتحام المرأة في مختلف ميادين التنمية و دعم مبادرات المرأة في الأنشطة التنموية و في حركية الحياة العامة على المستويات المحلية و الوطنية و خاصة في الأوساط الريفية.

1-محفزات اهتمام المرأة بالبيئة:

من البديهي انَ للمرأة دورا أساسيا في حماية البيئة ,فهي بحكم مسؤولياتها الاسرية المتعددة الجوانب اضافة الى ما تقوم به من اعباء خارج المنزل أكثر اهتماماتها بالمؤشرات التي ترسم الصورة التي سيكون عليها المستقبل القريب و البعيد, كما أنها في الوقت نفسه حريصة لكونها مربية الاجيال ,على تنشئتها تنشئة سليمة جسديا و نفسيا في بيئة صحيحة بعيدة عن التلوث ,كذلك فهي تهتم اهتماما بالغا بإزالة كل العوائق في سبيا الوصول الى هذا الهدف و لعل أنَ من أخطر العوائق التي تهدد صحَة الاطفال و الكبار على السواء فساد البيئة و تلوثها و لذا فانه يحدد المرأة عاملان هامان يحفزان اهتماما في هذا المجال هما[2]:

- الأول : يتعلق بالحفاظ على صحتها و صحة المجتمع

[1] عادل رفقي عوض، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] عادل رفقي عوض، مرجع سبق ذكره، ص83.

- الثاني : ضمان سلامة أطفالها من خطر تلوث البيئة ,مما يدفعها الى أن تقبل على تعليم أطفالها و ارشادهم الى كل ما يدعو بالخير على بيئتهم و مجتمعهم و مستقبلهم.

و لذلك لابد من تعزيز مشاركة المرأة في برامج التنمية و مشاريع حماية البيئة و المحافظة عليها. و قد قال المها تما غاندي : "اذا ربيت رجلا فقد ربيت فردا و اذا ربيت امرأة فقد ربيت كل افراد الاسرة".

و في نفس السياق، قالت مسؤولة برامج قطاع البيئة والصحة في الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) مرح مراد:

"تلعب المرأة دوراً هاماً في حماية البيئة، حيث أنها قد تؤثر فيها سلباً أو إيجاباً، إن كانت جاهلة وغير واعية بنتائج الممارسات الخاطئة في استخدام الموارد المتاحة، وتتجلى إيجابيتها في استخدام تلك الموارد بحيث تحافظ على ديمومتها". و من هنا تبرز أهمية تطوير و تدعيم اهتمام المرأة و تحسيسها تجاه القضايا البيئية.

المطلب الثاني: دور المرأة في الحفاظ على البيئة الداخلية و الخارجية

يرتبط المجتمع ارتباطا وثيقا بعناصر البيئة الطبيعية من خلال عملية تبادلية للمواد الانتاجية أو الاستهلاكية. و تتميزهذه العلاقة بأنها ترتكز على جانبين: الجانب الأول يظهر الانسان ككائن بيولوجي يرتبط بعناصر البيئة الطبيعية و تمده بسائر العناصر والظروف الملائمة لاستمراره، أما الجانب الثاني من العلاقة التبادلية فيظهر الانسان ككائن اجتماعي داخل جماعة معينة هدفها تحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجاته[1].

[1] منى قاسم ،**التلوث البيئي و التنمية الاقتصادية**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994،ص41.

1-دور المرأة في الحفاظ على البيئة المنزلية :

تزداد الساعات التي يمضيها الانسان داخل منزله بالنسبة لربات البيوت، الأطفال و الشيوخ و المرضى إلى ما قد يصل إلى 24 ساعة يوميا و من ذلك تتضح الأهمية الكبيرة للحفاظ على البيئة المنزلية و غيرها من الأماكن المغلقة من مصادر التلوث المختلفة، مع الحفاظ على استمرارية تلك البيئة صالحة للمعيشة الصحية السليمة. [1] و من الأهمية بصفة خاصة لصحة الانسان نوعية الهواء داخل المنزل، فكثير من الكيمياويات و المنتجات التي تستخدم داخل المنزل تبث غازات و أبخرة و جسيمات على درجة كبيرة من الخطورة[2]

يمثل المنزل بيئة عمل لجميع النساء، سواءا العاملات داخل المنزل أو ربات البيوت[3]، إضافة إلى الدور التقليدي للمرأة المتمثل في اهتمامها بالأسرة و تصريفها لشؤونها يجعلها تحتل موقفا يمكنها من اسداء النصح و المشورة و التحلي ببعد النظر فيما يتعلق بتصميم و تجهيز المرافق الحضرية. و يمكن القول أن الأنشطة المنزلية و في طليعتها مواقد الاحتراق في نظم التدفئة المركزية تساهم بجزء بسيط في التلوث الهوائي في الدول الفقيرة مقارنة بالدول الصناعية الباردة حيث نظم التدفئة المركزية تساهم بنسب أكبر في تلوث الهواء.[4]

و يمكن للمرأة أن تساهم في الحفاظ على البيئة المنزلية وتساهم في تأمين بيئة صحية[5]:

-الحفاظ على بيئة سليمة خالية من الامراض و التلوث عند حفظ الاغذية

---

[1] حسين لعروسي ، **التلوث المنزلي**، ط2، مكتبة المعارف الحديثة، الاسكندرية، 1998، ص5.

[2] تراقسواجنر ، **البيئة من حولنا-دليل لفهم التلوث و آثاره**، ترجمة محمد صابر، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص243.

[3] **دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية و الحد من التلوث البيئي** ، ط2، المنظمة العربية للتنمية الادارية، دار الكتب المصرية، مصر، 2007، ص 87.

[4] سليمان مزاهرة ، الوابكة علي فالح، **البيئة و المجتمع**، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص159.

[5] عادل رفقي عوض، مرجع سبق ذكره، ص94.

–وضع مواد التنظيف في أوعية خاصة محكمة الاغلاق بعيدة عن متناول الاطفال و في مكان بارد جيد التهوية, مع مراعاة ضرورة عدم استعمال مادتين كيماويتين في وقت واحد نظرا لخطورة خلط المواد الكيماوية .

–تستخدم المرأة مصادر الطاقة أثناء قيامها بالنشاطات اليومية وتعتبر توجيهها وتعليمها لأطفالها للحد من استهلاك الطاقة لتنشئة أجيال جديدة على دراية بأبعاد مشاكل الطاقة وأثرها على البيئة.[1]

–التأكد من مدَة صلاحية الادوية و الحفاظ عليها بعيدا عن متناول الاطفال .

–فصل النفايات المنزلية الخطرة (كالأدوية ,البطاريات ,الزيوت ..الخ) عن النفايات المنزلية لتجنب تلويث النفايات المنزلية.

–التقليل قد الامكان من استخدام الاكياس البلاستيكية نظرا لثباتها في البيئة لمدة طويلة و صعوبة التخلص منها و الاستعاضة منها بأكياس القماش اليدوية أو الورقية.

–استخدام الاسمدة العضوية بدلا من الكيماوية للنباتات المنزلية و تشجيع تزيين المنازل بالنباتات الخضراء بدلا من النباتات البلاستيكية.

–المرأة مسؤولة في ترشيد استهلاك المياه في المنازل و بذلك فتساهم في التقليل من هدر المياه.

و كون المرأة هي محور الاسرة و المسؤولة عن صحتها و تحسين معيشتها فتقع على عاتقها مسؤولية تربية أطفالها في بيئة سليمة تضمن لهم عدم الاصابة بالأمراض الصحية و النفسية و هي تغرس فيهم القيم النيلة الأمينة على الموارد, و هي المسئولة عن ادارة المنزل و في المدن تخدم في المصانع أو المؤسسات العلمية ,الصحية, التربوية و المهنية و في الريف تجلب المياه و الخشب المصدر الرئيسي للطاقة و تقطع و تغرس الاشجار كما تربي

[1] الموسوعة العربية http://www.arabdiver.com تمت معاينة الموقع بتاريخ: 04/01/ 2013 على الساعة 21:00

الحيوانات و تعتني بالزرع و الحيوان و تنقل الماء و هي المنتج الرئيسي للغذاء (تساهم المرأة في افريقيا ب 80 بالمائة من طاقة انتاج الغذاء و تساهم في أسيا ب 60 بالمائة و تساهم في شمال افريقيا و الشرق ب 30 بالمائة .[1]

و نظرا لهذه العلاقة الوثيقة بين المرأة و البيئة فلا بد من التطرق الى دورها في استخدامها السليم للموارد الطبيعية و البيئة و في ترشيد الاستهلاك من ماء و طاقة و كهرباء و خفض الهدر و القمامة و اختيارها المؤمن و الحكيم للمنتجات و السلع و الخدمات لاختيار البدائل المأمونة او اختيار السلع ذات الجودة العالية التي توفر في الصيانة . و كذلك دورها في تغيير الانماط المعيشية نحو الاستدامة و احترام الشروط الصحية و القوانين البيئية. كما أن لها دور في التوعية و التربية البيئية و توصية أسرتها لتكوين القيم و الاتجاهات و المهارات و السلوك الايجابي و ترجمة الوعي الى سلوك ,كربط السيارة الفخمة الكبيرة بالتلوث البيئي الذي تسببه و الطاقة التي تهدرها بدل ربطها بالمستوى الاجتماعي الرفيع أو ربط التغليف المبالغ فيه بعدد الاشجار التي قطعت بدل ربطه بالأناقة و الفخامة[2].

و منه فلابد من رفد المرأة بالمعلومات و تأهيلها و حصولها على الموارد و الخدمات الأساسية كما أنه من الضروري التطرق لتفصيل دورها في المجتمع و المشاركة في التجمعات النسائية و الحملات البيئية و تشكيل الرأي العام و رفع الوعي البيئي.

2-دور المرأة في الحفاظ على الموارد و ترشيد السلوكيات:

للمرأة العربية دور فعال و مؤثر في تغيير الكثير من أنماط الاستهلاك و ترشيد استخدام الموارد و النظافة و تقليل النفايات المنزلية و من منطلق "الأم مدرسة إذا اعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق" فالمرأة العربية كأم هي مربي الأجيال القادمة من صانعي القرار رجالا

[1] عادل رفقي عوض، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] نفس المرجع، ص26.

و نساءا فارتباط الأبناء بالأم و تأثرهم بها له أبعاد تربوية و نفسية مهمة يجب التركيز عليها لتغيير أنماط سلوكية كثيرة تتحكم في استهلاك الموارد و تؤثر في نمو المجتمع .و لا بد أن تعي المرأة العربية الدور الهام المناط بها في تعليم الأجيال القادمة أسس المحافظة على الموارد الطبيعية و ترشيد استهلاكها و الحد من انتاج الملوثات بجميع أنواعها.[1]

و للمرأة العربية دور كبير و مؤثر في تحديد الممارسات اليومية و ترشيد أنماط الاستهلاك و المحافظة على الموارد و تقليل النفايات الناتجة عن الحياة اليومية كما أن للمرأة العربية قوة ضاغطة و متحكمة في المنتجات الغذائية اتي تباع في الأسواق[2].

و تستطيع المرأة من خلال تعرفها على المنتجات المصنعة بواسطة تكنولوجيا نظيفة في مصانع ملتزمة بالقوانين و المؤشرات البيئية خلق قوة ضغط على الصناعات الملوثة لتغيير أنماط انتاجها الى أنماط نظيفة صديقة للبيئة. مثلا في مجال الصناعات الغذائية لا يمكن إهمال دور المرأة في توعية أفراد الأسرة لشراء المنتجات المصنعة بطرق صديقة للبيئة مما يشكل قوة فعالة ضاغطة أكثر بكثير من قوة القوانين، فالمستهلك هو المتحكم في الصناعة و يحدد حجم تسويقها و هو القوة الاقتصادية التي لا يجب التقليل من تأثيرها في دفع الصناعة إلى الالتزام بقوانين البيئة.[3]

3-دور المرأة في الحد من التلوث:

تتعرض المرأة و خصوصا في الريف إلى مجموعة من الملوثات التي تؤثر على صحتها و صحة أسرتها حيث تقوم المرأة الريفية بأكثر من ثلثي الجهد في الزراعة و تربية الحيوان، بذلت في هذا السياق العديد من الجهود والدراسات لتحديد آثار التدهور البيئي على المرأة خصوصا ما تعلق منها بندرة المياه وغياب خدمات الطاقة الحديثة وثبت أن التأثيرات

[1] **دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية و الحد من التلوث البيئي**، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مرجع سبق ذكره، ص15.
[2] نفس المرجع، ص17.
[3] نفس المرجع، ص17.

الصحية للملوثات البيئية أشد قسوة على المرأة بسبب تعرضها المباشر لملوثات المياه والغذاء والهواء الداخلي، فالتفاعلات والآثار الصحية لهذه الأخطار هي أشد تأثيرا على المرأة والأطفال أكثر من الرجال[1]. فدور المرأة خارج المنزل يتأكد من خلال عملها على الحد من تلوث الطرقات و الممرات حول المنازل و ذلك ب:

التأكد من التخلص من القمامة بطريقة سليمة و مستمرة، و العمل على عدم حرق القمامة لمنع التلوث الناتج عن ذلك، و التحفيز لفصل المخلفات القابلة للتدوير.

عدم غسل الملابس و الأواني و المعدات مباشرة في الموارد المائية مثل الينابيع و الخزانات و أخذ الماء اللازم لعمليات الغسيل و النظافة إلى خارج الموارد المائية.

الامتناع عن صرف المخلفات البشرية أو المخلفات الصلبة في المسطحات المائية.

الاهتمام بزراعة الزهور التي يتغذى منها النحل و الاهتمام بزراعة الأشجار و تربية دود القز لاستخراج الحرير الطبيعي الذي بدأ العالم يوجه كل الاهتمام لاستخدامه مرة أخرى لصناعة الحرير كأحد الألياف الطبيعية المفضلة الآن.[2]

المطلب الثالث: طرق إشراك المرأة في المحافظة على البيئة:

هناك العديد من المشروعات التي قدمت لخدمة المجتمع و لم يكتب لها النجاح و ضاعت نبالغ طائلة من ميزانيات الدول دون أن تحقق الاستدامة المرجوة بسبب عدم مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات أثناء التخطيط و التنفيذ و التقييم لهذه المشروعات المهمة. تتضح هنا أهمية تعليم المرأة الأساسيات البيئية حتى تكون مشاركتها واعية و على علم بكل ما يصحح مسار هذه المشروعات لدعم استمراريتها. و المقصود بالتعليم هو كل نت التعليم النظامي

---

[1] **الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية 2005/2004**، تقرير إخباري، نوع الجنس والفقر والبيئة، الأمم المتحددة، ، 2005، ص63.

[2] **دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية و الحد من التلوث البيئي**، مرجع سبق ذكره، ص44، 47.

و غير النظامي من خلال برامج التوعية و الارشاد التي تستخدم جميع الطرق التعليمية التقليدية و غير التقليدية لتوصيل المعلومات لكل شرائح المجتمع من النساء بما في ذلك القطاع العريض من النساء غير الملمات بالقراءة و الكتابة[1]:

1-برامج التوعية و الارشاد:

تعاني برامج التدريب و الارشاد -خاصة التي توجه إلى المجتمعات الريفية- من عدم إشراك المرأة فيها و إذا أشركت فإن هذه البرامج تخاطب المستويات التعليمية الأعلى من المستوى الذي تتمتع به غالبية النساء في الريف و عليه يجب أن تكون هذه البرامج من البساطة و الوضوح. و لتحقيق ذلك لابد من الاعتماد الأكثر على وسائل التعليم المرئية و المسموعة لتخطي عقبة عدم إلمام الكثير من النساء و الرجال بالقراءة و الكتابة. و هناك عامل إجتماعي مهم يجب عدم إهماله، فالمرأة خير معلم لغيرها من النساء في كيقية المحافظة على نظافة المنول و ما يحيط به و يمكن الاعتماد على القيادات الريفية النسائية في توجيه النساء إلى أفضل طرق المحافظة على الصحة و البيئة من خلال الحد من التلوث البيئي في الريف[2].

2-دور المنظمات غير الحكومية:

تعمل الجهات و المنظمات غير الحكومية بطريقة أسهل و أبعد ما تكون عن النظم البيروقراطية التي قد تحكم الجهات الحكومية، لهذا اتفق في العديد من المؤتمرات الخاصة بدور المرأة في البيئة على إعطاء الأولوية لعمل هذه الهيئات و المنظمات غير الحكومية في دعم دور المرأة في المحافظة على البيئة و الحد من تلوثها. و لابد أن تتوجه الجامعات

[1] **دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية و الحد من التلوث البيئي**، مرجع سبق ذكره، ص91.
[2] نفس المرجع. ص 92.

و مراكز البحوث إلى دعم المنظمات غير الحكومية من خلال إشراكها في الأبحاث التطبيقية لتقوية خبراتها في مجال نشر التوعية.[1]

3- تنسيق الجهود الحكومية و غير الحكومية لتفعيل دور المرأة في حماية البيئة:

يتطلب دور المرأة في المحافظة على البيئة تبني السياسات و تنفيذ البرامج و تحقيق تنسيق و تعاون تام بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، و المقصود بذلك الجهات المعنية بشؤون البيئة و تحسين و تطوير أحوال المرأة و بين الجهات غير الحكومية و إيجاد الآلية المناسبة لمتابعة التنفيذ و يتم ذلك عن طريق المقترحات الآتية:

-دعوة جميع الدول إلى وضع الدراسات الاستبيانية التي تعكس احصائياتها مدى مشاركة المرأة في الأنشطة المختلفة و ذلك بهدف تحديد أولويات المجالات التي يمكن أن تسهم فيها الغالبية العظمى من النساء من خلال طبيعة وضعهن الوظيفي و تحديد الدور الايجابي المتوقع منهن في المحافظة على البيئة.

-دراسة العوامل الاجتماعية و النفسية التي تحد من اشتراك المرأة في خطط التنمية في هذه الدول و العمل على إيجاد الحلول لها بما يضمن توصيل المفهوم البيئي إلى المرأة، حتى و إن لم تقبل المرأة في المرحلة الحالية المشاركة الفعالة خارج منزلها.

-إعداد البرامج التي تهدف إلى تعريف المرأة في كل قطاعات المجتمع المختلفة بأخطار تدهور البيئة من حولها و إبراز الدور المتوقع منها، و إرشادها إلى أفضل السبل لترشيد استخدام الموارد و لحماية بيئة المنزل داخليا و خارجيا و بيئة العمل من أخطار الملوثات المختلفة.

-أن تقوم هذه المنظمات الدولية و الاقليمية و العربية و الجهات المانحة، بدعم تنفيذ هذه البرامج في دول المنطقة بالتنسيق و التعاون مع الجهات الحكومية و غير الحكومية على أن

[1] **دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية و الحد من التلوث البيئي**، مرجع سبق ذكره، ص93.

يتم تقييم هذه البرامج من خلال ما أحرزته من رفع لمستوى إدراك المرأة للمشكلات البيئية المحيطة بها و طرق الحد من تأثيراتها، من خلال مؤشرات التقييم البيئي التي يتم تطويرها لقياس كفاءة البرامج المختلفة.

-العمل على تعميق التفكير الشمولي في المحافظة على البيئة، فهذه ليست قاصرة على قطاع دون آخر من المجتمع أو على الجهات الحكومية في الدول، بل هي عمل جماعي متعدد الأطراف تشارك فيه جميع قطاعات المجتمع رجالا و نساء و ليس حكرا على وزارة دون الأخرى كما لا يقتصر دور المرأة على المنزل فقط بل يمتد إلى جميع القطاعات التي تعمل فيها خارج المنزل، سوآءا أكان ذلك في الحضر أم في الريف.[1]

[1] **دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية و الحد من التلوث البيئي**، مرجع سبق ذكره، ص47.

خلاصة الفصل:

نستخلص أن للمرأة دورا مهما في حماية البيئة والحفاظ عليها وعلى مواردها من التبديد والاستنزاف من خلال أدوارها البيئية التي تنهض بها من خلال سعيها الدؤوب للمحافظة على سلامة ونظافة البيئة سواءاداخل المنزل الذي يمثل بيئة عمل جميع النساء، أو خارجه. و نظرا لهذه العلاقة الوثيقة بين المرأة و البيئة فتتجلى أهمية دورها في استخدامها السليم للموارد الطبيعية و البيئة و في ترشيد الاستهلاك من ماء و طاقة و كهرباء و خفض الهدر و القمامة

و نستخلص من كل هذا أن للمرأة دور فعال و ذلك من خلال:

–وعيها بحماية البيئة من التلوث و تربية أبنائها و تنشئتهم على السلوكيات الايجابية و حثهم على المشاركة الدائمة في حماية البيئة.

–الاستفادة من موقعها (في المصنع، الحقل، المدرسة، الجامعة، المستشفى، المطاعم...) حتى تستطيع أن تعمل و تشارك و تحث على المشاركة الايجابية.

–المشاركة في المنزل و الشارع و الحي في نظافة بيتها و استخدام الأساليب الصحيحة و الصحية في التخلص من القمامة.

–المشاركة في الحملات و القوافل التوعوية البيئية و الصحية.

–المشاركة بالرأي و الجهد و المال و المطالبة بإثبات حقها في المشاركة و كل ما من شأنه حماية البيئة (تشجير، نظافة، صرف صحي).[1]

[1] محمد السيدعامر، **المشاركة الشعبية لحماية البيئة** ، ط1، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 2002، ص 226،227.

الفصل الثالث:

مشاركة المرأة في

الجمعيات البيئية

الفصل الثالث: مشاركة المرأة في الجمعيات البيئية

بما أن البيئة و الحفاظ عليها هي قضية حياتية تهم الجميع، فلابد لجميع الأفراد تحمل مسؤوليتهم تجاه هذه القضايا، فالاهتمام بمشاكل البيئة و حمايتها فرض نفسه على المجتمع الدولي بصورة لم يشهدها من قبل، حيث أصبحت القضايا المتعلقة بحماية البيئة و تنميتها تحتل موقعا متميزا في أولويات التنمية لكل دول العالم المتقدمة و النامية على حد السواء [1]. لذلك يقع على عاتق مختلف الجهات مسؤولية الحفاظ على البيئة، بما فيهم الجمعيات البيئية التي ترتكز أهدافها أساسا على تمكين المواطنين من حقوقهم البيئية و بناء قدراتهم في فهم الواقع البيئي و إشراكهم في عملية صنع القرار. و محاولة منا إلى تشخيص ذلك، ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: نشأة الجمعيات البيئية دوليا و وطنيا

المبحث الثاني: مكانة الجمعيات البيئية العالمية و الوطنية

المبحث الثالث: مشاركة المرأة في الحركة الجمعوية البيئية

[1] عادل رفقي عوض، مرجع سبق ذكره، ص59.

المبحث الأول: نشأة الجمعيات البيئية

- المطلب الأول: تعريف الجمعيات البيئية و دورها في التوعية البيئية

1-تعريف الجمعيات البيئية:

تعرف الجمعيات بأنها جماعات مؤلفة من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية، ذات تنظيم مستمر لمدة معينة، لغرض غير الحصول على ربح مادي[1].

و الجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة و واضحة، و قد تزايد عددها بشكل ملفت للانتباه و تنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية، الانسانية و هناك جمعيات تخدم فئات و شرائح اجتماعية معينة مثل: الأطفال، الشباب، المرأة، كبار السن، المعوقين، المرضى، المسجونين، كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها و بأنشطتها الى المجتمع ككل و أخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها.[2]

كما أنها تعتبر من أهم مكونات المجتمع المدني، كما تختلف التسميات و ترتكز كل منها على عنصر معين كعنصر التبرعات المالية في مصطلح القطاع الخيري أو العمل التطوعي في مصطلحي القطاع التطوعي و المنظمات الخاصة التطوعية، أو عدم الارتباط بالدولة في مصطلح المنظمات غير الحكومية.[3]

---

[1] حسين محمد، **الوجيز في نظرية الحق بوجه عام**، ط1، المؤسسةالوطنيةللكتاب،الجزائر،1985، ص175.

[2] بكيربن بايوب قشار،**المجتمع المدني والاعلام البيئي في الجزائر**، مدكرة لنيل شهادة الماجيستير، قسم علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2011.2012. ص 147.

[3] علي الدين هلال ، نفين سعد، **النظم السياسية العربية (قضايا الاستمرار و التغيير)**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 179.

و تعتبر الجمعيات منظمات غير حكومية (NGOs) و هي مؤسسات تطوعية خاصة، و هي تعبير عن حيوية المجتمع و تعاظم دوره في نشوء الديموقراطية و الأفكار الجماعية...

و قد يضن للوهلة الأولى أن المنظمات غير الحكومية حديثة العهد، برزت كنتيجة للثورة الصناعية أو تابعة لها، إلا أن الواقع يشير إلى أنها أقدم من ذلك بكثير، فلقد عرف العالم أول نموذج للمنظمات غير الحكومية في نهاية القرن السابع عشر و بالتحديد في عام 1794 حينما ولدت لأول مرة الجمعية الطبيعية الدينية. غير أن هذه المنظمات زادت بشكل متواضع لتصبح على نحو 170 منظمة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم لتصل إلى حوالي 2574 في اوساط السبعينات، و لتصل مع أواخر القرن العشرين إلى ما يزيد على 5000 منظمة غير حكومية[1].

و هناك تعريف آخر يمكن أن يطلق عليها اسم المنظمات أو الجمعيات الأهلية ، و هي منظمات تطوعية لا تهدف إلى تحقيق الربح يتجاوب المواطنون من خلالها مع قضايا محددة و يعملون من أجلها، سوآءا بصفتهم أفرادا أم جماعات.[2]

و بالرجوع إلى قانون 12-06 مؤرخ في 12 يناير 2012 الذي يهدف إلى تحديد شروط و كيفيات تأسيس الجمعيات و تنظيمها و تسييرها و مجال تطيقها، فالمادة الثانية من القانون تعرف الجمعية كالآتي: "تعتبر الجمعية تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة"[3].

2-دور الجمعيات البيئية في القيام بالتوعية البيئية:

تلعب الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني حتى أن البعض يطلق عليها تسمية

---

[1] راتب السعود ،**الانسان والبيئة، دراسة في التربية البيئية**،دط،دارالحامد للنشر و التوزيع، الأردن. 2007. ص 258.

[2] عيسى صوادق، **البيئة، المواطن و الجمعيات**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، قسم علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، 2008/2007. ص94.

[3] قانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات الصادر بتاريخ 12 يناير 2012، الجريدة الرسمية، العدد2، 15 يناير 2012.

"جمعيات النفع العام"[1]. و تعتبر من بين أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا. ففي كثير من دول العالم تلعب الجمعيات البيئية غير الحكومية دورا هاما و حيويا في مجال حماية البيئة، فهي إلى جانب أنها تراقب الدولة و مختلف المؤسسات الصناعية فانها أيضا تساهم بمختلف الأنشطة الفعلية في مجال حماية البيئة.و تحمل الجمعيات البيئية على عاتقها تقديم الوعي البيئي للمواطنين و فتح المجال للمتطوعين في تقديم المساعدة و المشاركة بدورهم كما تهدف الجمعيات إلى بناء الفكر و الثقافة و القيم لدى الناشئة ليكتسبوا مهارة التحليل العلمي للمشاكل البيئية و استنساخ آثارها الصحية و التنموية لاكتساب القيم الاجتماعية و الأخلاقية و الوطنية التي تحثهم على المشاركة الجماعية في حل مشكلات التلوث البيئي و الحد من انتشار أخطاره[2]. و بالإضافة إلى كل ذلك فإن الجمعيات البيئية تتيح الفرص لمشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم و تحمل مسؤولية الادارة و التنفيذ و التمويل لمشروعات و برامج هذه الجمعيات.

بمعنى أن هذه الجمعيات تعتبر مجالا هاما من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية و الاجتماعية بل و في بعض الأحيان في الحياة الاقتصادية و من ثم فهي تسهم في تدعيم الديمقراطية في المجتمع المدني.[3] و تتجلى أهمية بروز هذه الجمعيات كقنوات للمشاركة السياسية و الاجتماعية في عملية رسم القرارات و رسم السياسة العامة للدولة، حتى تبرز بذلك على أنها إحدى التجسيدات العملية للديمقراطية ضمن المجتمع[4].

---

[1] توفيق ابراهيم حسنين، **النظم السياسية العربية،الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط1، مركزالدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005،ص171.

[2] أحمد حميد محمود، **الثقافة البيئية مطلب حضاري للأسرة**، ط1، دارالرضا للنشر،،سوريا،دمشق، 2003، ص115.

[3] مدحت أبو النصر، **ادارة الجمعيات الأهلية** ، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر،2004، ص 60.

[4] حيدر غسان ، **المقاربة ما بين الضرورة و الواقع للمجتمع المدني العربي و المنظمات الحكومية و غير الحكومية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص39.

تحتاج الجمعيات البيئية إلى انطلاقة واعية و مخططة لكي تحقق الكثير من أهدافها فيما يتصل بالتوعية البيئية و يمكن أن تقدم اسهاما كبيرا فيما يتصل بالقضايا البيئية على النحو التالي:

أ-المساهمة في زيادة الوعي البيئي لمواجهة القضايا البيئية.

ب-الاسهام في تدريب قادة العمل و من أجل و يرتبط التدريب فيما يلي:

1. القائد البيئي كصانع قرار يتناول التدريب حينما تتواجد عدة اختيارات و كيفية اتخاذ القرار.
2. القائد البيئي كصانع سياسات: يحدد خطط و استراتيجيات حماية البيئة في ضوء أولويات المجتمع.
3. القائد البيئي كقائم بالاتصال البيئي: بناء القدرات و المهارات الاتصالية في إعطاء و استقبال المعلومات.[1]

و تقتضي الضرورة وضع خطة تفصيلية لمشاركة الجمعيات و الأندية البيئية في المواضيع البيئية المهمة و يشمل ذلك قضايا[2]:

-المياه و ضرورة المحافظة عليها و منع تلوثها و ترشيدها في المجالات الزراعية و الصناعية المنزلية.

-المياه العادمة و مشكلاتها المتزايدة بتزايد السكان و المرافق.

-إدارة المناطق الساحلية و الحفاظ على الشواطئ من التلوث.

- النفايات المنزلية و جهود إعادة تدويرها.

---

[1] مصطفى كمال طلبة، **تدريب القادة البيئيين** 21 أكتوبر 2000، المؤتمر السنوي لإدارة البيئة في الوطن العربي، الرباط، مركز التنمية المتواصلة للتدريب و بناء القدرات، القاهرة،2001، ص4.

[2] بشيرمحمدعربيات، أيمن سليمان مزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

-المحافظة على الأرض الزراعية و منع التردي و مكافحة التصحر بعمليات التشجير خاصة.

-تلوث الهواء في المصانع و وسائل المواصلات.

-تقليل استهلاك الطاقة.

-المحافظة على المناطق الأثرية و الارث الثقافي.

-توعية المواطنين و إشراكهم في نشاطات حماية البيئة.

و بالرغم من تباين الجمعيات و المنظمات البيئية من حيث اهدافها و على الرغم من تفاوتها من حيث كمية و نوعية البرامج و النشاطات التي تؤديها إلى أن القاسم المشترك بينها جميعا هو العمل على توعية المواطن بأهمية البيئة و حمايتها، و تشجيعهم على المشاركة في تنفيذ أهدافها[1]. و مع ذلك ففي الجزائر تبقى معظم برامج الجمعيات البيئية موجهة أساسا إلى التوعية البيئية لكنها لا تؤدي دورها في التوعية البيئية بل تقتصر على أنشطة التحسيس البيئي، و تتضمن مايلي:

1-انتاج مواد التوعية البيئية (ملصقات، نشرات)

2-تأسيس النوادي البيئية (النوادي الخضراء)

3-القيام بحملات التحسيس البيئي في مجال المساحات الخضراء و تسيير النفايات المنزلية و مكافحة التلوث.

4-تنظيم الندوات و المؤتمرات و اللقاءات العلمية التي تستهدف نشر المعرفة و تبادل الاراء و الخبرة و عرض الدراسات و البحوث في مجالات كثيرة لتحليل القضايا البيئية.

[1] راتب السعود،مرجع سبق ذكره، ص262.

5-تبادر الجمعيات البيئية إلى إنشاء جمعيات الأحياء من أجل تكثيف جهود التنسيق بين أعمال الهيئة الادارية بين الأحياء فهي التي تلعب دور الوسيط بين الطرفين في القضايا البيئية.

6-الاحتفال بالمناسبات البيئية من خلال المحاضرات و الندوات و توزيع النشرات... و من أبرز هذه المناسبات، يوم 21 مارس، اليوم العالمي للبيئية 5 جوان، يوم الأوزون 16 سبتمبر، يوم البيئة العربي 14 أكتوبر.[1]

المطلب الثاني: نشأة الجمعيات البيئية على المستوى الدولي

إن حماية البيئة قضية تهم كل فرد من أفراد المجتمع لذلك فإن كل فرد يقع على عاتقه الالتزام بالحفاظ على البيئة التي يعيش فيها، و قد اختار المدافعون عنها صورة الجمعية للتنسيق بين الجهود، حيث تعتبر واجهة معبرة في الانظمة الديمقراطية التي تنشط فيها هذه الجمعيات و لعبت كل منها في مجالها دورا هاما في حماية المواطن و البيئة التي يعيش فيها[2].

نشأت فكرة الجمعيات منذ عدة قرون في دول الغرب الرأسمالي و ذلك في إطار مفهوم الخير و الاحسان philanthropie و في ضوء القيم الدينية و ارتبطت معظم هذه الجمعيات بالكنيسة، غير أن هذا المضمون قد تطور و اتسع استجابة لتطور الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في هذه الدول بحيث أصبح لهذه المنظمات مضمون جديد و دور أكثر فعالية في مجتمعاتها.[3]

---

[1] حدة بن سعدة ، **حماية البيئة في التشريع الجزائري، دراسة في ضوء قانون حماية البيئة و القانون العقاري**، ط1، مطبعة حيرش، الجلفة، 2009، ص151.

[2] **"التربية في مواجهة مشكلات البيئة"** ، المؤتمرالدولي الحكوم ي للتربية البيئية، مجلة اليونسكو، باريس، أكتوبر، 1976. ص32.

[3] مدحت أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص 52.

أما عن الجمعيات البيئية فيرجع تكوين الجماعات الأهلية الأولى إلى ما قبل القرن العشرين، حيث كان معظم أعضائها من الأغنياء و النبلاء الذين ينظمون الرحلات الاستكشافية أو يعملون على حماية أنواع من الحياة البرية أو مناطق طبيعية متميزة، و مع بروز حركة البيئة الحديثة من منتصف الستينات من القرن الماضي، تكونت مئات من المنظمات غير الحكومية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اختلفت اهتماماتها حول القضايا البيئية و قد لعبت هذه المنظمات دورا هاما في الضغط على الحكومات في نشر الوعي و العمل البيئي و يمكن تقسيم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة إلى:

الأولى: منظمات نشأت على المستوى العالمي مثل: صندوق الحياة البرية، و منظمة السلام الأخضر (غرين بيس) و أصدقاء الأرض.

الثانية: منظمات تعمل على المستوى الاقليمي.

الثالثة: و هو النوع الغالب، منظمات تعمل على المستوى المحلي و الوطني.[1]

لقد برزت هذه المنظمات غير الحكومية في الدول المتقدمة ابتداءا، ثم انتشرت حمى الاهتمام بها إلى مختلف دول العالم، بحيث لم تعد توجد دولة إلا و فيها عدد من هذه المنظمات. لقد تنادى أبناء الدول المتقدمة لتنظيم الجهود من أجل الحد من التصنيع و ترشيده لما فيه من أضرار بالبيئة و طالبوا بوقف التدهور البيئي و التلوث الناجم عن الصناعات و شكلوا جمعيات و هيئات و منظمات بيئية أو أحزاب الخضر مما اضطر كثيرا من زعماء الدول أن يضمنوا خطبهم في الاحتفالات و المناسبات بعض الكلمات الداعية للحفاظ على البيئة[2].

[1] عيسى صوادق، مرجع سبق ذكره، ص 94.95.
[2] راتب السعود، مرجع سبق ذكره،ص259.

و أما عن العالم العربي فقد عرف في البداية أشكالا عديدة من الجمعيات الأهلية التي تأثرت بالقيم الدينية و عمل الخير و مساعدة الفقراء و المحتاجين ثم مع تطور الوعي الاجتماعي و بنى الدول و هيكلتها تطور مفهوم المنظمات الأهلية إلى منظمات غير حكومية، و خلال العقدين الأخيرين ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية العربية و توسعت أنشطتها كما و كيفا و زادت نشاطاتها في مختلف المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و غيرها[1]. فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عدد الجمعيات التي تهتم بشؤون البيئة و معظمها يواجه مشاكل من خلال القيود التشريعية و النقص في الموارد المالية، و هناك مشاكل أخرى مثل عدم وضوح مفهوم العمل التطوعي لأنه يحتاج إلى تضافر و تعاون بين الجمعيات و وسائل الاعلام و هو أمر غير موجود تقريبا في العالم العربي.[2]

و لقد تزايد عدد الجمعيات الأهلية في العقد الأخير زيادة كبيرة في معظم بلدان العالم، ليس مجرد زيادة في العدد فقط لكن أيضا في النشاط و طبيعة الأغراض و الأهداف مما حد بنا إلى القول باشتمالها الآن على مختلف جوانب النشاط الانساني.[3]

المطلب الثالث: نشأة الجمعيات البيئية في الجزائر

1-الاهتمام بالحركة الجمعوية البيئية بالجزائر:

بدأ الاهتمام بالبيئة في الجزائر في مرحلة السبعينات حيث أسست بعض الجمعيات و أحدثت هيئة تعني بالبيئة تتمثل في المجلس الوطن للبيئة بموجب المرسوم رقم 74-56 المؤرخ في 12 جويلية 1974، ثم انتقلت مسؤولية العمل البيئي في التسعينات إلى وزارة

---

[1] حيدر غسان، **المقاربة مابين الضرورة و الواقع للمجتمع المدني العربي و المنظمات الحكومية و غير الحكومية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص27.

[2] عصام الحناوي ، **قضايا البيئة في مائة سؤال و جواب**، ط4، المنشورات التقنية، بيروت، 2004، ص 195.

[3] مدحت أبو النصر ، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الداخلية و الجماعات المحلية، حيث تم انشاء المديرية العامة للبيئة بمقتضى المسوم رقم 94-247 المؤرخ في 10 أوت 1994 الاتي أصبحت فيما بعد في سنة 1996 كتابة الدولة لحماية البيئة و هو ما اعتبر نواة أولى لوزارة البيئة التي ستنشأ بشكل مستقل في 2001 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-08 المؤرخ في 07 جانفي 2001.[1]

عند إعداد المخطط الوطني للأعمال من أجل حماية البيئة و التنمية المستدامة، لوحظ أن دور المجتمع المدني في حماية البيئة هامشي نظرا لأن الاطار المؤسساتي و القانوني ضعيف و الجمعيات البيئية لا تزال قليلة التأطير زهيدة التمويل و لا تتوفر لها دواعي المصداقية و السلطة اللازمة لتأدية مهامها. و نلاحظ أنه رغم التطور الكمي للجمعيات البيئية التي تتميز على العموم بالطابع المحلي يتمثل نشاطها الرئيسي في أنشطة الاتصال و التحسيس البيئي، لكن قلة الجمعيات التي تمتلك قدرات للتدخل في ميادين الدعم للجماعات القاعدية و المشاريع الميدانية كما نشير إلى أن هذه الأنشطة الاتصالية تتخذ طابع مناسباتي و غرضي و في أغلب الأحيان لا تندرج في إطار سياسة أو استراتيجية مخططة منسقة قطاعيا مشتركة و مستدامة[2].

2-تنامي دور الجمعيات بعد أحداث أكتوبر:

بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 التي شكلت منعرجا هاما في مسار الدولة الجزائرية، متسببا في تغيير النظام السياسي الذي كان قائما على الأحادية الحزبية منذ الاستقلال، و بهذا دخلت الجزائر عهدا جديدا يتسم بالتعددية و احترام الحريات و بصدور دستور 23 فبراير 1989 فتح مجال انشاء الجمعيات حيث نصت المادة 396 من دستور 1989 "حريات

[1] **ملخص التقرير الوطني للمخطط الوطني للأعمال من أجل حماية البيئة و التنمية المستدامة**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الاقليم و البيئة، الجزائر، أوت 2001، ص4.

[2] **المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الاقليم و البيئة،الجزائر. 2001. ص8.

التعبير و انشاء الجمعيات مضمونة للمواطن" و كدلك المادة 31 التي نصت على ما يلي: "يدافع المواطن على حقوقه بنفسه و بواسطة جمعية"[1].

تميز الفضاء الجمعوي بصفة عامة بانفجار منقطع النظير لم تشهده الجزائر من قبل و تحديدا بعد صدور القانون31/90 المؤرخ في 1990/12/04 و المتضمن شروط تأسيس و تنظيم الجمعيات، و قد عدل هذا القانون مؤخرا في 2012.[2] و بذلك يعتبر قانون 90-31 خطوة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعوي فاتحا المجال واسعا لإنشاء الجمعيات بمختلف أنواعها من أجل ترقية الانشطة ذات الطابع المهني و الاجتماعي و البيئي.[3]

أما عن الجمعيات البيئية، فإنه و إلى غاية نهاية النصف الأول من التسعينات، لم يظهر نشاط بارز لهذه الجمعيات و يرجع ذلك لعدة أسباب منها: غياب الاعتماد، انعدام المقر، مشكل التمويل و تجاهل السلطات العمومية المحلية و الوطنية لمعاناة هذه الجمعيات. ابتداءا من النصف الثاني من التسعينات ، ظهرت إرادة السلطة في اشراك الجمعيات الايكولوجية في تطبيق برامج هذا القطاع (قطاع البيئة) نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه الحركة الجمعوية في مجال التحسيس و التوعية البيئية، إذ تعتبر همزة وصل بين الهيئات الرسمية و الجمهور و قناة لايصال الاهتمامات البيئية المدرجة في برامج الحكومة إلى كل شرائح المجتمع[4].

و يرجع تحول الموقف الرسمي من تجاهل الجمعيات الايكولوجية في اشراكها في القضايا البيئية إلى طلبها بضرورة مساندة الدولة في هذه المهمة إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية، فالادراك الصحيح لحجم المشاكل البيئية و تجربة التكفل الرسمي فقط بها، أثبتت

---

[1] اسماعيل قيرة و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009. ص164.

[2] **الصحة و البيئة**، منشورات مجلس الأمة، 01 جويلية 2003، الجزائر، ص6.

[3] محمود بوسنة ، **"الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها و طبيعة تطورها و مدى مساهمتها في تحقيق الأمن و التنمية"** مجلة العلوم الانسانية، العدد 17، جامعة منتوري، قسنطينة، ، جوان 2002، ص135.

[4] بكيربن بايوب قشار،مرجع سبق ذكره،ص168.

بما لا يدع مجال للشك بأن رفع التحدي يتطلب تضافر جهود الجميع، بما فيهم الأطراف غير الرسمية و على رأسها الجمعيات البيئية، نظرا لاهتمامها بالمشاكل القاعدية و المباشرة المتولدة عن تردي البيئة و لقدرتها على التجنيد فضلا عن خلفيات سياسية لدى المواطنين مرتبة بعدم الثقة في كل ما هو رسمي مما يدفع إلى عزوفهم عن المشاركة في انجاح المبادرات الحكومية. أما السبب الخارجي فيرتبط بنمو مكانة المنظمات غير الحكومية و مساهمتها المتعاظمة في انجاح المبادرات الدولية لحماية المحيط، و كذا بسبب توصيات الملتقيات الدولية –خاصة مؤتمر ستوكهولم 1972– التي تحث على إسناد دور أعظم للجمعيات البيئية و خاصة تلك التي تعمل على المستوى المحلي[1].

و هكذا شرع في إقامة تعاون بين السلطات العمومية (ممثلة في وزارة البيئة) و الجمعيات العامة في مجال حماية البيئة، على أساس تمويل المشاريع التي تتقدم بها الجمعيات البيئية بواسطة الصندوق الوطني للبيئة.[2]

و في هذا الصدد أصدرت كتابة الدولة المكلفة بالبيئة التعليمية رقم 130 بتاريخ 21 أفريل 1998 موجهة إلى مفتشي البيئة بالولايات تطلب الاتصال بالجمعيات الايكولوجية التي تنشط على مستوى كل ولاية و إعلامها بامكانية تمويل مشاريعها، و قد نتج عن هذه العملية استفادة 49 مشروع بيئي من التمويل تقدمت به 34 جمعية على مستوى 21 ولاية.

المبحث الثاني: مكانة الجمعيات البيئية العالمية و الوطنية

- المطلب الأول: الجمعيات البيئية العربية و العالمية

توجد اليوم في أغلب الدول العربية قوانين خاصة بالجمعيات، حيث تمنح هذه القوانين الحق بإنشاء الجمعيات غير الحكومية و تحدد حقوقها و الاشتراطات اللازمة لإنشائها

[1] **Situation actuelle des associations activant dans le domaine de l'environnement**. Direction générale de l'environnement, sous-direction de la formation, éducation et sensibilisation, Alger, p.15.

[2] ibid, p.20.

و لأنشطتها. و من ثمار سعي الجمعيات البيئية العربية أن تعمل بشكل مشترك في حماية البيئة العربية أن أنتجت:

1-الشبكة العربية للبيئة و التنمية:

بينما كانت المنظمات غير الحكومية من مختلف الأقطار العربية تسعى جاهدة و تعمل بكل دأب و مثابرة، رغم ذلك فقد كانت أنشطتها متفرقة هنا و هناك و لم يكن لها مظلة تجمعها في هذا المجال الهام و الحيوي تجعلها قادرة على توحيد الدور و النشاط العربي و إبرازه على المستويين الاقليمي و الدولي، كما كانت هناك الرغبة في إنشاء كيان قوي و مؤثر و فعال في كافة المجالات البيئية و التنمويةو قد أفرزت هذه العوامل من خلال التشاور العربي للمنظمات غير الحكومية الذي عقد بالقاهرة في نوفمبر 1990 تحضيرا لقمة الأرض عن نشأة و تأسيس الشبكة العربية للبيئة و التنمية.

و قد لاقت الشبكة منذ تأسيسها ترحيبا قويا من كافة المنظمات غير الحكومية العربية و كذا الأفراد المعنيون بشؤون البيئة و التنمية المستدامة على مستوى الوطن العربي و سارع العديد للانضمام لعضوية تلك المنظمة الوليدة من كافة الأقطار العربية: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، السودان، مصر، فلسطين، الأردن، لبنان، سوريا، الكويت، البحرين ، قطر، اليمن، السعودية.[1]

أهداف الشبكة: تهدف الشبكة إلى تنمية و تطوير و تنسيق مجالات عمل أعضائها و توثيق الروابط و الاسهام في تحقيق التكامل البيئي و التنموي و ذلك على النحو التالي:

-تبادل المعلومات البيئية بين أعضاء الشبكة بما يتيح استفادة الأعضاء من الخبرات المختلفة على المستوى العربي لحل المشاكل البيئية.

[1] **دورالتشريعات والقوانين في حماية االبيئة العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2010، ص43.

– إعداد و صياغة المقترحات الخاصة بتنفيذ بعض المشروعات البيئية بواسطة أعضاء الشبكة و العمل على إيجاد تمويل لها.

–العمل على إيجاد قنوات للاتصال بين المنظمات على المستوى الدولي و العربي.

–وضع برامج التدريب و التأهيل لرفع كفاءة العاملين في مجالات أنشطة البيئة.

توفير أحدث المعلومات و الاحصاءات التي لها صلة بأنشطة الشبكة لتكون مرجعا لكافة أعضائها.

–معاونة الأعضاء في توفير احتياجاتهم من الكوادر الفنية و الادارية عن طريق التبادل فيما بينهم.

–العمل على دعم الشبكة من خلال الجامعة العربية، منظمات الأمم المتحدة و كذلك الهيئات الدولية الأخرى.

أنشطة الشبكة:

تعمل الشبكة العربية للبيئة و التنمية بالتعاون الدائم و المستمر مع مختلف أنشطة الجامعة العربية بدءا من تقديم تقرير سنوي عن أنشطتها يتضمنه جدول أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة و حضور الاجتماع بصفة مراقب م مرورا بمشاركتها بفعالية و ايجابية في كافة اللجان.

الاحتفال سنويا بيوم البيئة العربي 14 أكتوبر.

إصدار الدليل العربي للمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤوولين عن البيئة، و كذا إصدار مجلة "منتدى البيئة" شهريا.

المؤتمر العربي كل ثلاث سنوات : مثل مؤتمر الشبكة حول البيئة الحضرية عام 1993، مؤتمر الشبكة حول 5 +RIO عام 1996، مؤتمر الشبكة حول إدارة المخلفات الصلبة في البلديات عام 1999[1].

2-جمعية السلام الأخضر غرينبيس:Green peace

تعتبر منظمة السلام الأخضر "غرينبيس" إحدى منظمات المجتمع المدني الدولية العاملة في مجال حماية

البيئة، فهي منظمة غير حكومية لا تتوخى الربح. تأسست منظمة غرينبيس على يد فريق صغير من الناشطين من فانكوفر بكندا، في عام 1971.

وتعتبر غرينبيس اليوم منظمة دولية تعطي الأولوية للحملات البيئية العالمية، يقع المقر الرئيسي لغرينبيس في أمستردام بهولندا، فيما تتوزع مكاتبها الوطنية كما الاقليمية في 14 دولة، هذا و تحظى غرينبيس بدعم مليونين و ثمانمائة ألف شخص في مختلف أنحاء العالم، و حرصا منها على استقلالية قرارها ترفض

المنظمة مساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة بها، وتعتمد على مساهمات فردية و هبات من جمعيات خيرية. 1

و نظرا لأنها منظمة دولية، ترتكز غرينبيس عملها حول المخاطر الأكثر فداحة و التي تهدد التنوع البيولوجي و البيئة على سطح الكوكب، و تتلخص حملاتها العالمية فيما يلي:
المساهمة في وقف التغير المناخي-حماية الغابات القديمة- إنقاذ البحار و المحيطات- رفض الاستغلال الجيني- تعزيز التجارة المستدامة- إلغاء الكميائيات السامة و مناهضة التسلح النووي.

[1] **دورالتشريعات والقوانين في حماية االبينة العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2010، ص43.

تعتبر الجمعيات غير الحكومية من أهم مكونات المجتمع المدني في المرحلة المعاصرة، و لذلك تحظى بعناية و اهتمام كبيرين في كثير من المجتمعات بفعل دورها و أنشطتها المجتمعية متعددة الأغراض. للجمعيات البيئية مميزات عدة فهي تتكون من عناصر طوعية لديها الحافز الشخصي لممارسة أنشطة تطوعية تستهدف حماية البيئة، فضلا عن عدم تقيدها بالعوائق الروتينية البيروقراطية و هو ما يتيح لها حرية الحركة و المرونة في التصرفات و في العمل الفعال لحماية البيئة. كذلك فإن هذه الجمعيات بحكم اتصالها بالقاعدة العريضة من جماهير المواطنين، يمكنها القيام بدور مؤثر و فعال، في مجال التثقيف البيئي و رفع الوعي البيئي لدى المواطنين.[1]

المطلب الثاني: مكانة الجمعيات البيئية في الجزائر

1-مكانة الجمعيات البيئية بين النسيج الجمعوي الكلي

لقد شكلت الجمعيات الايكولوجية (البيئية) بمختلف نشاطاتها دعامة متينة للدولة في مجال حماية البيئة، كما لعبت دورا كبيرا في نشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المدني، إذ نجد اهتماما كبيرا للحركة الجمعوية بالشؤون البيئية، و نلمس ذلك من خلال العدد الهائل من الجمعيات التي تنشط في إطار البيئة، حيث بلغ عدد الجمعيات الايكولوجية في سنة 2011، 32 جمعية معتمدة على المستوى الوطني و 917 جمعية بيئية معتمدة على المستوى المحلي –بعد أن كان العدد سنة 2000، حوالي 200 جمعية بيئية ما بين وطنية و محلية[2]. و مع نهاية سنة 2012، وصل عدد الجمعيات البيئية الى 61 جمعية معتمدة على المستوى الوطني، و 1579 جمعية على المستوى المحلي[3].

---

[1] **دورالتشريعات والقوانين في حماية االبيئة العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2010. ص 159.

[2] Direction générale de l'environnement- Op.cit, p.22.

[3] وزارة الداخلية و الجماعات المحلية. احصائيات نهاية سنة 2012.

تصنيف الجمعيات	العددالاجمالي
الصداقة– التبادل– التعاون	25
قدامى التلاميذ و الطلبة	33
الثقافة–الفنون–التربية–التكوين	143
حقوق الانسان	7
الطفولة و المراهقة	14
البيئة و الاطار المعيشي	61
الجمعيات الأجنبية	20
الأسرة الثورية	9
الجمعيات النسائية	23
المعوقين و غير المؤهلين	18
التراث التاريخي	21
الشبيبة	50
التعاضديات	34
مختلف المهن	213
الجمعيات الدينية	10
المتقاعدين و المسنين	8
الصحة	151
العلوم و التكنولوجيا	49
التضامن– الاسعاف– العمل الخيري	28
الرياضة و التربية البدنية	82
السياحة و الترفيه	29
الـمجـمـوع	1028

الجدول رقم (1):الجمعيات الوطنية المعتمدة حسب التصنيف (ديسمبر 2012)[1].

[1] منشور وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012.

نلاحظ من خلال قراءة الجدول أن الجمعيات البيئية تحتل المرتبة الخامسة في تصنيف الجمعيات الوطنية المعتمدة حسب احصائيات وزارة الداخلية و ذلك بعد الجمعيات المتعلقة بمختلف المهن، جمعيات الصحة، جمعيات الثقافة و الفنون، جمعيات الرياضة و التربية الفنية، لتأتي في المرتبة الخامسة الجمعيات البيئية ب 61 جمعية وطنية معتمدة لدى الوزارة. و رغم ذلك فيبقى العدد الاجمالي للجمعيات البيئية قليلا مقارنة بالجمعيات الأخرى التي تسبق في الترتيب، فتمثل الجمعيات البيئية 61 جمعية بينما تشكل جمعيات الثقافة و الفنون 143 جمعية، جمعيات الصحة 151 و جمعيات الرياضة 82 جمعية، فترتيب الأولويات يتضح جليا من خلال هذا الجدول فعلى الرغم من احتلال الجمعيات البيئية للمرتية الخامسة إلا أن عدد الجمعيات يعتبر جد ضئيل.

رقم الولاية	الولاية	عدد الجمعيات البيئية المحلية المعتمدة	رقم الولاية	الولاية	عدد الجمعيات البيئية المحلية المعتمدة
1	أدرار	26	25	قسنطينة	32
2	الشلف	14	26	مدية	32
3	الأغواط	39	27	مستغانم	18
4	أم البواقي	26	28	مسيلة	36
5	باتنة	22	29	معسكر	44
6	**بجاية**	**66**	**30**	**ورقلة**	**72**
7	بسكرة	40	**31**	**وهران**	**77**
8	بشار	21	32	البيض	26
9	**بليدة**	**54**	33	إليزي	29
10	بويرة	13	34	برج بوعريريج	16
11	تمنراست	7	35	بومرداس	21
12	تبسة	19	36	الطارف	17
13	تلمسان	25	37	تندوف	2
14	تيارت	26	38	تيسمسيلت	11
15	تيزي وزو	46	39	الواد	30
16	**الجزائر**	**138**	40	خنشلة	36
17	الجلفة	32	**41**	**سوق اهراس**	**77**
18	جيجل	43	42	تيبازة	23
19	سطيف	21	43	ميلة	19
20	سعيدة	27	44	عين الدفلة	11
21	**سكيكدة**	**71**	45	النعامة	12
22	سيدي بلعباس	1	46	عين تيموشنت	26
23	عنابة	4	الـــمجـــمـوع		1579
24	قالمة	14			

الجدول رقم (2): الجمعيات البيئية المحلية المعتمدة (ديسمبر 2012)[1]

[1] **احصائيات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية**، الجزائر، 2012.

نلاحظ من خلال الجدول الممثل لوضعية الجمعيات المحلية المعتمدة ، أن أكبر عدد من الجمعيات البيئية يُسجَل في ولاية الجزائر العاصمة ب 138 جمعية بيئية، تليها ولاية غرداية ب 115 جمعية بيئية ثم وهران و سوق اهراس بنفس العدد أي 77 جمعية في كل منهما ، ثم ورقلة ب 72جمعية و سكيكدة ب 71 جمعية ثم بجاية ب 66 جمعية و بليدة ب 54 جمعية. و في باقي الولايات فهي أقل من 50 جمعية و تتناقص لتصل إلى جمعيتان بتندوف و غليزان و جمعية واحدة فقط بسيدي بلعباس. و ما يلاحظ من التحليل السابق هو ان النشاط الجمعوي غير متكافئ و غير موزع بشكل منتظم في كافة التراب الوطني إذ أنه و في بعض الولايات كغليزان، تندوف، سيدي بلعباس و عنابة تقترب الجمعيات البيئية من الانعدام، بينما تحتل الجزائر العاصمة العدد الأكبر من الجمعيات المحلية البيئية المعتمدة.

أما عن الجمعيات البيئية النشطة في ولاية الجزائر العاصمة و المعتمدة لدى وزارة البيئة و تهيئة الاقليم فيبلغ عددها 64 جمعية ناشطة في المجال البيئي، يختلف عددها من دائرة إدارية لأخرى، حسب ما يوضحه الجدول التالي:[1]

[1] **إحصائيات الجمعيات البيئية النشطة في ولاية الجزائر**، وزارة البيئة و تهيئة الاقليم، الجزائر. 2013.

ولايـــة الـــجزائـر					
اسم الجمعية	**الدائرة الادارية**	**اسم الجمعية**	**الدائرة الادارية**	**اسم الجمعية**	**الدائرة الادارية**
جمعية حماية البيئة للجزائر الوسطى "القلعة"	**الدائرة الادارية لسيدي امحمد**	جمعية حماة البيئة لحوض كيتاني	**الدائرة الادارية لبـاب الـوادي**	جمعية المحيط السليم	**الدائرة الادارية لدرارية**
جمعية تنمية الثقافة البيئية و المحيط		جمعية البيئة الأمل باب الوادي		جمعية أصدقاء الطبيعة و التراث	
جمعية الجزائر للتبادل و التعاون للمحيط و التهيئة العمرانية و التنمية		جمعية المحافظة على البيئة و حماية المحيط من التلوث		جمعية أصدقاء الطبيعة	**الدائرة الادارية للرويبة**
جمعية بيئوية و حماية البيئة		جمعية حماية البيئة الزمردة		جمعية أصدقاء البحيرة للصحة و البيئة	
جمعية شبكة الاعلاميين للبيئة و التنمية المستدامة		جمعية الصيد و حماية الوسط البحري POSIDONIA		جمعية أصدقاء البيئة	
جمعية حماية البيئة و نظافة المحيط		جمعية العتيقة لحماية البيئة		جمعية أصدقاء بحيرة الرغاية	
جمعية الطبيعة و النمو أول ماي		جمعية شبكة التبادل متعددة الاختصاصات في ميادين البيئة و التنمية		جمعية البيئة و الوسط المعيشي لبلدية هراوة	
جمعية أشعة الشمس		حماية البيئة البحرية لبلدية رايس حميدو		جمعية المحيط و البيئة	**الدائرة الادارية لبئرتوتة**
جمعية المحافظة على البيئة		جمعية البلدية لحماية البيئة	**الدائرة الادارية للدار البيضاء**	جمعية صيانة الجميلة	**الدائرة الادارية للشراقة**
جمعية انيرجي سيتي		جمعية أكوا خضراء AQUAVERT		جمعية المحافظة على الجميلة	
جمعية حماية البيئة و ترقية الحياة "بسمة"	**الدائرة الادارية لحسين داي**	جمعية حماية البيئة و البحر		جمعية ايفر "الورقة" لحماية البيئة	
جمعية البيئة لبلوزداد		جمعية حماية البيئة "أنزار"		جمعية الأمل لمدينة شراقة	
جمعية تطوير المشاتل و حماية المساحات الخضراء "البهجة"		جمعية صيادي السمك "المرجان"		جمعية الفناك	
جمعية سلامة المحيط الثقافية "الهناء"		جمعية البيئة و التنمية ببلدية برج البحري		جمعية القبة الخضراء	
جمعية المدينة الخضراء لحماية البيئة		جمعية البيئة السليمة		جمعية أصدقاء البيئة المستدامة	**الدائرة الادارية لبراقي**
جمعية كوكب أخضر		جمعية أصدقاء الشجرة		جمعية حماي البيئة "الربيع"	
جمعية الرفق بالحيوانات الأليفة		جمعية آفاق الاجتماعية		جمعية أصدقاء الطبيعة	
جمعية الحياة لحماية البيئة	**الدائرة الادارية للحـراش**	جمعية الازدهار لحماية البيئة و نظافة المحيط			
جمعية الحزام الأخضر للحفاظ على البيئة و المساحات الخضراء		جمعية المحافظة على النسيج البيئي و الصحي لتراب بلدية بئر خادم	**الدائرة الادارية لبئرمراد رايس**	جمعية المحافظة على البيئة المروج الخضراء	**الدائرة الادارية لزرالدة**
جمعية العقار و المساحات الخضراء		جمعية الرحلة الخضراء		جمعية الصيد البري الساحل	
جمعية أصدقاء الحيوانات		جمعية إقامة البساتين			
جمعية حماية الطيور البرية و وسط عيشها		الجمعية البيئية الحياة ببلدية السحاولة		جمعية حماية البيئة و المحيط و ثرفيه الشباب	

الجدول رقم (3): الجمعيات البيئية المعتمدة لدى وزارة البيئة و تهيئة الاقليم لولاية الجزائر.

2-واقع الجمعيات البيئية في الجزائر:

عند إعداد المخطط الوطني للأعمال من أجل حماية البيئة و لتنمية المستدامة أن دور المجتمع المدني في حماية البيئة هامشي[1]، و ذلك راجع لكون الإطار المؤسساتي و القانوني ضعيف، و الجمعيات البيئية لا تزال قليلة التأطير زهيدة التمويل و لا تتوفر لها دواعي المصداقية و السلطة اللازمة لتأدية مهامها.

و نلاحظ أنه رغم التطور الكمي للجمعيات البيئية التي تتميز على العموم بالطابع المحلي و يتمثل نشاطها الرئيسي في أنشطة الاتصال و التحسيس البيئي، أما بالنسبة للجمعيات التي تمتلك قدرات للتدخل في ميادين الدعم للجماعات القاعدية و المشاريع الميدانية فعددها قليل.

و تجدر الاشارة إلى أن هذه الأنشطة الاتصالية تتخذ طابع مناسباتي و غرضي و في أغلب الأحيان لا تندرج في إطار سياسة أو استراتيجية مخططة، منسقة قطاعيا، مشتركة و مستدامة.[2]

المبحث الثالث: مشاركة المرأة في الحركة الجمعوية البيئية

المطلب الأول: اندماج المرأة في الحركة الجمعوية.

إن التساؤل الذي يتعلق بمكانة المرأة في الجمعيات يعتبر حديثا، و تشير مختلف الدراسات إلى أن مشاركة المرأة في الحركة الجمعوية تعد ضعيفة مقارنة بمشاركة الذكور و ذلك في

[1] **المخطط الوطني للأعمال ممن أجل البيئة و التنمية المستدامة**، وزارة تهيئة الاقليم و البيئة، الجزائر، ديسمبر،2001، ص8.

[2] **تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2005**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الاقليم و البيئة، الجزائر، جويلية 2006، ص 447.

مختلف الميادين و لكن هذا الفارق يتجه نحو الاضمحلال خاصة في البلدان المتقدمة. فمشاركة المرأة في الجمعيات تطورت منذ العشرين سنة الأخيرة [1].

انطلقت أول حركة جمعوية نسائية سنة 1830 و ذلك بمشاركة نساء في Saint » « Simonisme و هي عقيدة اجتماعية جديدة التي تقف على وضعية العمال و النساء على حد السواء[2] .

و إن للمرأة العربية دور تاريخي عميق في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني و في تطوير أوضاعها و تغيير المجتمع الذي تعيش فيه، و لقد كانت الجمعيات منذ أوائل القرن العرين آلية أساسية تنفذ منها المرأة إلى ساحة المجتمع المدني، و تسعى للتأثير فيه ليس فقط من أجل نيل حقوقها و أيضا من أجل دعم الفئات المهمشة في المجتمع[3].

يرتبط الاهتمام بالحركات و التنظيمات النسائية بشكل وثيق بالجهود التي أخذت تبذلها الشعوب من أجل التغيير الاجتماعي. لقد لعبت الحركة النسائية دورا مهما في جميع حركات الشعوب في التاريخ الحديث حتى أنه أصبح يقال لا يمكن حدوث تحولات إجتماعية كبيرة في أي مجتمع دون حركة نسائية منظمة.[4]

فإعادة تأسيس المشهد السياسي بالمغرب العربي منذ بداية الثمانينات قد سبب اضطرابات على المستوى النظري و التطبيقي للمسألة النسائية. لقد ساهم ولوج مجال التعليم و استثمار فضاءات جديدة للحرية و توسع حرية التعبير و دخول النساء الحقول الاقتصادية و العلمية و الثقافية في تطوير وعي نسائي، هذه الأشياء تمثل أصل توسع المسألة النسائية التي بدأت

[1]TCHERNONDOG (Viviane), TABARIES (Muriel), **Les femmes dans les associations**. Données sur les résultats de l'enquête sur le profil des dirigeants bénévoles des associations. Février 2004 , Paris,p.3.

[2]LEUJEUNE-RESNICK (Evelyne), Femmes et associations (1830-1880), Edition Publisud, Paris, 1991.p.23.

[3]إملي نفاع و آخرون، **المرأة في المنظمات الأهلية العربية**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص9.

[4] نفس المرجع، ص19.

في الاشتغال باعتبارها نواة للتاريخ الاجتماعي للمغرب العربي. و مع بداية السبعينات صارت النخبة النسائية بالمغرب العربي عموما منشغلة بوضعها داخل المجتمع ، و ترى ضرورة التفاوض حول موقعها و دورها داخله، ولقد بدأت أيضا في خلق فضاء مشاركتها الخاص، و سوآءا كن منعزلات او مندمجات في شعب نسائية تابعة للأحزاب السياسية او منظمات أو في جمعيات، فإن النساء في المغرب العربي بحثن عن انفتاح أكبر على العالم و عن اهتمام أوسع داخل المجتمع[1].

فالجمعيات تعد بالنسبة للمرأة شريكا أساسيا للدفاع عن حقوق المرأة و المطالبة بمزيد من المساواة الفعلية بين الجنسين و قد كان صدور القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع الاجتماعي بمثابة بداية انطلاق المجتمع المدني في الجزائر فمن 1962 إلى 1989 كان عدد الجمعيات لا يتجاوز 167 جمعية وطنية و ارتفع العدد ليصل سنة 2005 إلى أكثر من 70 ألف جمعية منها ما يقارب 900 جمعية منها 23 تعني بمشاكل المرأة و الأسرة[2]. أما عن مشاركة المرأة في العمل الجمعوي بالجزائر فقد كان المجال متاحا لممارستها لهذا النشاط منذ صدور قانون الجمعيات 1990 الذي لم يدع مجالا للتفرقة بين الحق في النشاط الجمعوي سوآءا بالنسبة للذكر أم الأنثى على حد السواء. و هو كذلك ما يضمنه قانون الجمعيات المعدل لسنة 2012. ففي كلتا الحالتين لم يكن القانون موضع التفرقة بين المشاركة النسوية أو الذكورية في النشاط الجمعوي بل يضمن لحق التأسييس و المشاركة.[3]

[1] حمودي عبد الله ، **وعي المجتمع بذاته-عن المجتمع المدني في المغرب**، ط1، دار توبقال، المغرب، 1998. ص 115.
[2] **المرأة الجزائرية- واقع و معطيات**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، الجزائر. 2006. ص 59
[3] مقابلة مع السيدة: حورية بن شاطر ، نائبة مدير الشراكة للحفاظ على البيئة، وزارة البيئة و تهيئة العمران، 201/10/2. 11سا.

المطلب الثاني: واقع مشاركة المرأة في الجمعيات البيئية

1.مشاركة المرأة في الجمعيات البيئية:

لم يعد العمل الجمعوي تمضية لوقت الفراغ بل أصبح ضرورة من ضرورات الحياة مهما تغيرت أشكال الحياة و تطورت وسائلها المادية، و من أهم الميادين التي لابد من أن تشغل الحيز الكافي من الاهتمام نجد البيئة التي تغتالها عمليات التلوث و الاهمال و الهدر في مكوناتها و سوء الاستغلال، و ليس أقدر من المرأة على قيادة الاتجاه نحو حمايتها و العناية بها. لأن المرأة فطرها الله في أصل الخلقة على أن تكون أكثر أناة و صبرا و أغرز عطاءا و حرصا على تجميل الحياة و إشاعة الأمن في كل ما حولها و من حولها.[1]

2.حضور المرأة في الجمعيات البيئية في الجزائر

إن المشاركة في حماية البيئة لا تعني فقط تلك المساهمات التي تقدمها التنظيمات الحكومية في هذا المجال بل أيضا تلك الأنشطة الجماهيرية و التي يقوم بها عامة الناس من ذكور و إناث (سواءا أكان ذلك من خلال التنظيمات البرلمانية، الشعبية، الدينية و السياسية/الحزبية أو التنظيمات النسائية الحكومية و غير الحكومية. و لا شك أن وجود المرأة و التي تشكل نصف سكان العالم تقريبا في التنظيمات الحكومية و غير الحكومية من منطلق وظيفي أو تمثيلي أو تطوعي قد أتاح لها الفرصة الملائمة لدور بارز في التعامل مع مختلف القضايا البيئية المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع[2].

خلال سنة 2011 سجلت 13 جمعية تنشط في مجال حماية البيئة و التنمية المستدامة، التي ترأستها امرأة من مجموع 369 جمعية تنشط في نفس الميدان في الجزائر.[3]

---

[1] إميلي نفاع ، **مرجع سبق ذكره**. ص 497.
[2] عادل رفقي عوض ، مرجع سبق ذكره. ص 60.
[3] إحصائيات وزارة البيئة و تهيئة الاقليم. 2011.

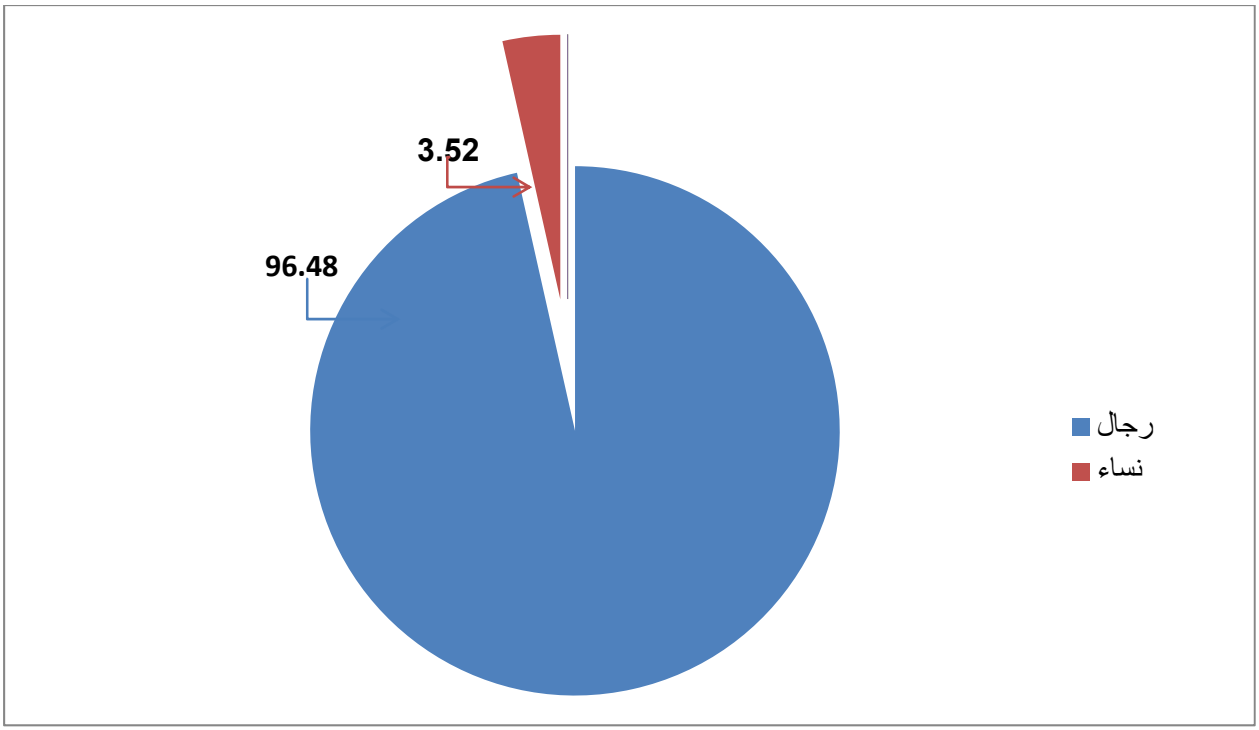

الشكل رقم (2):نسبة ترأس المرأة للجمعيات البيئية خلال سنة 2011.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن نسبة ترأس النساء للجمعيات ذات الطابع البيئي ضعيفة جدا مقارنة بالجمعيات المترأسة من قبل الرجال، و يجدر الذكر أن الجمعيات البيئية ليس لديها اعتماد بمجملها لدى وزارة البيئة و تهيئة الاقليم، كما تبين الإحصائيات و الدراسات أن حضور المرأة في الجمعيات البيئية يرتفع تدريجيا مقارنة بالسنوات السابقة ، فمشاركة المرأة في الجمعيات كأعضاء أو ترأسها لها في ارتفاع مستمر و لو أن العدد يبقى ضئيلا مقارنة بمشاركة الرجل[1]. و أما عن ترأس المرأة للجمعيات البيئية فيوضح لنا الجدول التالي قائمة النساء المترأسات للجمعيات البيئية في الجزائر خلال 2011.

[1] مقابلة مع السيدة: حورية بن شاطر ، نائبة مديرية الشراكة للحفاظ على البيئة. 201/10/2. 11سا

اسم الجمعية	مجال نشاطها	اسم الرئيسة	الولاية
جمعية "تيميدونة"	التربية و التوعية البيئية و محاربة التلوث	بن مسعود عيشة	تمنراست
جمعية(IBDAE) للبيئة	التربية و التوعية البيئية	شريد ليلى	الشلف
جمعية النادي الأخضر	التربية و التوعية البيئية	بوحالة خديجة	ورقلة
جمعية حماية البيئة و الصحة "الأمل"	التربية و التوعية البيئية	شاري نجاة	سطيف
جمعية حماية البيئة	التربية و التوعية البيئية و محاربة التلوث	مكي زوليخة	وهران
جمعية حماية البيئة و الطبيعة "الرأس الاخضر"	التربية و التوعية البيئية	لايلي حياة	بجاية
جمعية حماية البيئة "الازدهار"	التربية و التوعية البيئية	عباسية	النعامة
جمعية "مدينتي، حيي"	التربية و التوعية البيئية	دروي شمامة	تيزي وزو
جمعية الشباب المبدع و البيئة	التربية و التوعية البيئية الساحل،الغوص في الماء، نشاطات مائية.	لمروس فريزة	تيزي وزو
جمعية القلب الأزرق		فتيحة عفيان	الجزائر العاصمة
الفدرالية الوطنية للمحافظة على البيئة	التربية و التوعية البيئية	زرواطي فاطمة الزهراء	الجزائر العاصمة
جمعية الجزائر البيضاء	التربية و التوعية البيئية	شندري صفية	الجزائر العاصمة
جمعية حماية البيئة "شعة الشمس"	التربية و التوعية البيئية	لعماري فتيحة	الجزائر العاصمة

الجدول رقم (4): قائمة الجمعيات البيئية المعتمدة اللاتي ترأسهن نساء

قراءة الجدول:

يمثل الجدول قائمة الجمعيات اللاتي ترأسهن نساء لسنة 2011، و اللاتي تتوزعن في مختلف النواحي، شرق غرب جنوب و شمال الوطن و نلاحظ أن عددهن يبقى ضئيل جدا و مع الاشارة إلى أن هذه القائمة لا تمثل جميع الجمعيات البيئية الاتي ترلأسهن نساء و إنما الجمعيات المعتمدة لدى وزارة البيئة و تهيئة الاقليم فقط.

كما تجدر الاشارة إلى أن الإحصائيات الأخيرة للجمعيات البيئية لسنة 2013 التي أجرتها وزارة البيئة و تهيئة الاقليم تبين أنه من بين 400 جمعية ناشطة في المجال البيئي لا يتجاوز فيها عدد النساء المترئسات لهذه الجمعيات عشرين امرأة، و هذا ما يمثل عددا قليلا مقارنة بالعدد الاجمالي للجمعيات على مستوى الجزائر. و في نفس الوقت تجدر الاشارة إلى أنه تم تسجيل ارتفاع في عددهن عند اجراء المقارنة بين11 مرأة مترئسة عام 2011 و أكثر من 20 في عام 2013 ، أي أن العدد تضاعف في أقل من سنتين.

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق أن الجمعيات البيئية تحتاج إلى انطلاقة واعية ومدروسة، و خطة معتمدة في التدرج لكي تحقق الكثير من أهدافها فيما يتصل بالتوعية البيئية، و ذلك بإتباع الخطوات السابقة الذكر، و لكنها في نفس الوقت تعاني من مشاكل تعيق من آداء أدوارها بصفة كاملة نستعرضها فيما يلي:

معوقات سياسية حيث بقيت سيطرة الدولة على منظمات المجتمع المدني

صعوبة الحصول على المعلومات البيئية من الإدارة

ضعف مستوى آداء أعضاء الجمعيات البيئية

غياب التخطيط المستقبلي

ضعف التنسيق بين الجمعيات البيئية

أما عن العنصر النسوي، فقد شهد خلال السنوات الأخيرة التحاقا متزايدا بالجمعيات البيئية مع تولي مختلف المناصب داخل الجمعية، و لكن هذا التواجد بالجمعيات البيئية يبقى جد ضئيل على الرغم من ارتفاعه المعتبر مقارنة بالسنوات الماضية، و تبقى الجهود المكثفة في مختلف المجالات واجبة من أجل تحسين و رفع مشاركة المرأة بالجمعيات البيئية.

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

اعتمدنا في تحليلنا للنتائج الميدانية على منهج وصفي تحليلي، يجمع بين الجانبين الكمي و الكيفي، و ينقسم هذا التحليل إلى جزئين:

جزء متعلق بالنتائج الكمية للاستبيان، و جزء آخر خاص بالتحليل الكيفي للنتائج و إعطاء الدلالات بناءا على الجانب النظري للدراسة.

و سنتناول في هذا الفصل تحليل تساؤلات الدراسة المتفرعة عن اشكالية الدراسة حتى نستطيع الربط بينها و بين المحاور الرئيسية للاستمارة و التي تتمثل فيما يلي:

- ما هو واقع حضور المرأة في الجمعيات الناشطة في المجال البيئي؟
- ماهي درجة المسؤولية التي تحتلها المرأة داخل هذه الجمعيات؟
- ماهي الأدوار التي تقوم بها المرأة في الجمعيات الناشطة في مجال البيئة؟
- هل تنجح المرأة إلى إبلاغ الرسالة البيئية عبر عملها الجمعوي؟
- ماهي الصعوبات التي تواجهها المرأة و التي قد تحُد من نشاطها الجمعوي؟

اعتمدنا بداية في الدراسة الكمية على ترقيم الاستمارات من 1 إلى 115 استمارة ثم شكلنا جداولا لتبويب بياناتها ثم قمنا بتفريغ كل البيانات و انتهينا بإدخالها في البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS(Statistical Package for the Social Sciences).

و في النهاية استخرجنا الجداول البسيطة ثم الجداول المركبة التي تتقاطع مع متغيرات الدراسة ، و بعدها مباشرة قمنا بتحليل البيانات كيفيا حسب الإطار النظري للدراسة.

و تتمثل متغيرات الدراسة في كل من السن، المستوى التعليمي، الحالة العائلية و المنصب بالجمعية، و تتوزع عينة بحثنا حسب المتغيرات المذكورة على النحو الأتي:

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
25-15 سنة	43	% 37,4
35-26 سنة	33	%28,7
45-36 سنة	20	%17.4
55-46 سنة	15	%13
أكثر من 56 سنة	4	%3.5
المجموع	115	%100

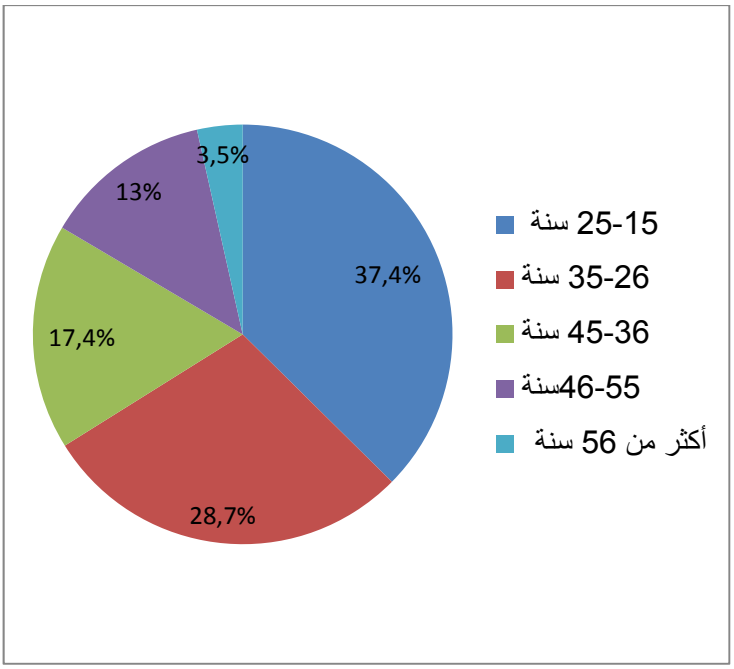

الجدول رقم (5): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب فئات السن

الشكل رقم (3): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب فئات السن

قراءة الجدول:

يتضح من خلال الجدول الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب فئات السن أن أغلبية أفراد العينة تتراوح أعمارهن مابين 15-25 سنة حيث تمثل نسبتهم 37,4% و تليها فئة الأعمار المتراوحة من 26-35 سنة بنسبة 28,7 % لتليها نسبة 17,4% للفئة العمرية 36-45 سنة، ثم 13% بالنسبة للفئة المتراوحة ما بين 46-55 سنة، و أما عن فئة التي تزيد أعمارها عن 56 سنة فهي تمثل نسبة 3,5 %.

فيتضح أن الاقبال على النشاط في الحركة الجمعوية ذات الطابع البيئي تمس فئة الشباب ذلك أن مجتمع بحثنا يشمل هذه الفئة إذ أن أغلبية المبحوثات تتراوح أعمارهن ما بين 15-35 سنة.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
ابتدائي	0	% 0
متوسط	12	%10,4
ثانوي	35	%30,6
جامعي	68	%59
المجموع	115	%100

الجدول رقم(6): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي

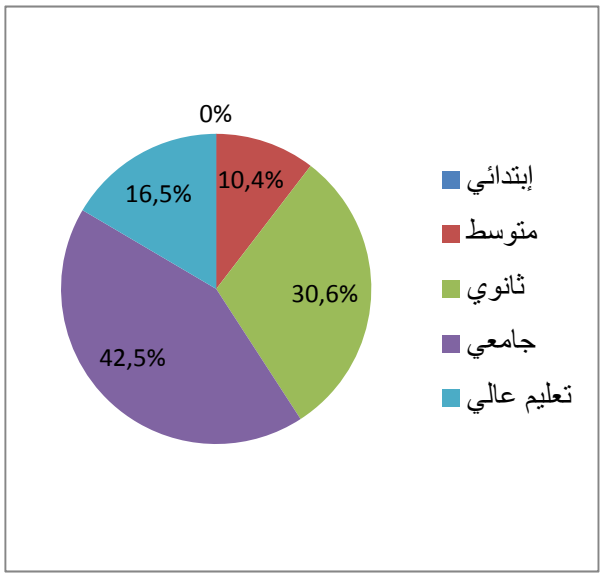

الشكل رقم(4):التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي

قراءة الجدول:

تبين نتائج الجدول (6) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي، أن أغلبية المبحوثات هن من فئة الجامعيات و ذلك بنسبة 59%، تليها نسبة 30,6% من العينة ذات المستوى الثانوي، متبوعة بنسبة 10,4% من المبحوثات ذات مستوى متوسط، و بالنسبة للمستوى الابتدائي فلم تسجل أية حالة.

مما يشير أن الانخراط بالجمعيات البيئية لديه علاقة بالمستوى التعليمي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة الانخراط بالجمعية البيئية حسب ما تبينه النتائج و الدليل على ذلك أنه لم تسجل أية حالة لمنخرطة ذات مستوى ابتدائي.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
عزباء	64	% 55,7
متزوجة	36	%31,3
مطلقة	11	%9,6
أرملة	4	%3,5
المجموع	115	%100

الجدول رقم (7): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الوضعية العائلية

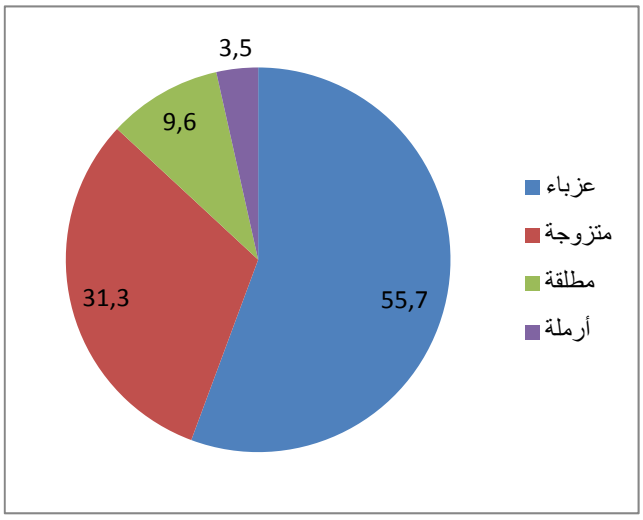

الشكل رقم (5): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الوضعية العائلية

قراءة الجدول:

تبين نتائج الجدول أن 55,7% من المبحوثات عازبات و هي أعلى نسبة، تليها نسبة 31,3% متزوجات، ثم 9,6% بالنسبة للمطلقات و أخيرا وجود ضئيل بالنسبة للأرامل التي تمثل نسبة تواجدهن 3,5%.

أكثر من نصف المبحوثات تنتمين إلى فئة العازبات و ذلك راجع لكون أن أغلبية المبحوثات الناشطات بالجمعيات البيئية هن من فئة الشباب حيث و كما سبق تبيانه فأغلبيتهن لديهن بين 15 إلى 25 سنة.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
رئيسة الجمعية	10	% 8,7
نائبة الرئيس	2	%1,7
أمينة الخزينة	1	%0,9
الأمينة العامة	5	%4,3
عضو في اللجنة	27	%23,5
عضو منخرط	70	%60,9
المجموع	115	%100

الجدول رقم (8): المنصب بالجمعية

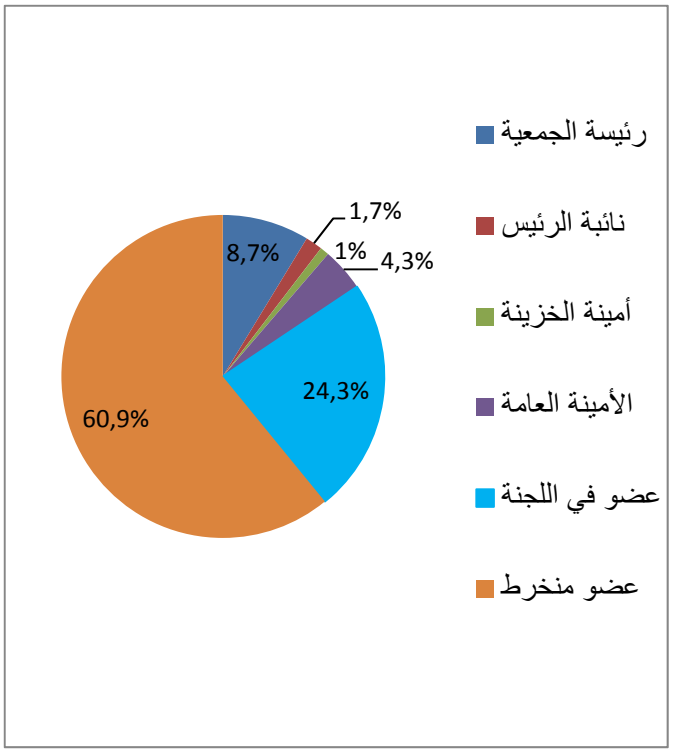

الشكل رقم (6): المنصب بالجمعية

قراءة الجدول:

يمثل الجدول رقم (8) المنصب الذي تحتله المبحوثات في الجمعية البيئية التي تنشط بها، و تشير البيانات إلى أن 60,9% من المبحوثات أعضاء منخرطة، 23,5% أعضاء في اللجنة و نسب لا تتفاوت 10% بالنسبة للمناصب الأخرى.

مما سبق يتضح أن المرأة الناشطة في الجمعيات ذات الطابع البيئي متواجدة في مختلف المراتب، فلا يُحتكر عليها منصب معين و إنما تتقلد مختلف المسؤوليات.

و تجدر الاشارة إلى أنه خلال سنة 2012 سجلت 13 مرأة تترأس كل منها جمعية تنشط في مجال حماية البيئة و التنمية المستدامة على المستوى الوطني، و العدد يرتفع بالنسبة للنساء المترئسات للجمعيات الناشطة على المستوى المحلي و الولائي.

المبحث الأول: الوضعية النظامية للجمعية و علاقة المرأة بها

- المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة حسب العينة العامة

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
1-5 سنوات	62	53,9
10 سنوات	32	27,8
أكثر من 15 سنة	21	18,3
المجموع	115	%100

الجدول رقم(9): تاريخ تأسيس الجمعية

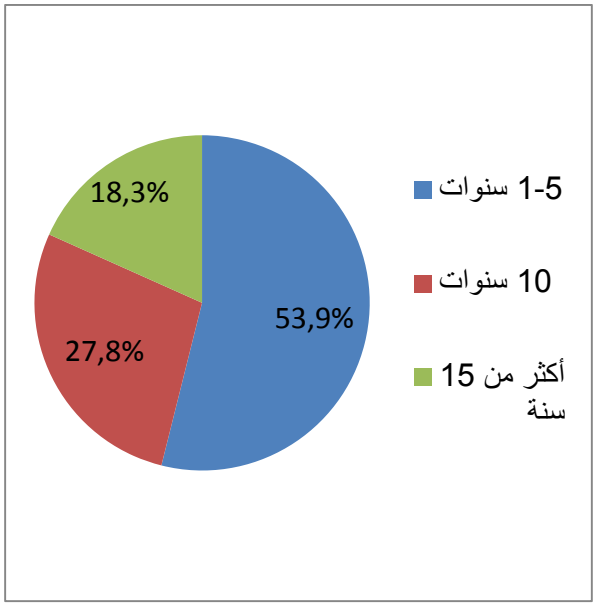

الشكل رقم(7): تاريخ تأسيس الجمعية

قراءة الجدول:

الجدول رقم (9) يشير إلى تاريخ تأسيس الجمعيات التي تنتمي إليها عينتنا، و توضح بياناته إلى أن نسبة المنخرطات في الجمعيات البيئية التي أسست في الخمس سنوات الأخيرة تمثل أعلى نسبة المقدرة ب 53,9% تليها نسبة 27,8% بالنسبة للجمعيات التي أنشئت منذ 10 سنوات، و أخيرا نسبة 18,3% للجمعيات التي أسست منذ أكثر من 15 سنة.

نتائج الجدول توضح لنا أن الجمعيات التي أُسست في السنوات الأخيرة تضم عددا معتبرا من النساء المنخرطات دليل على أن حضور المرأة في النشاط الجمعوي البيئي خلال السنوات الأخيرة في تزايد مقارنة بالسنوات الماضية و ذلك راجع إلى الاستقرار الذي شهده الوطن في العشر سنوات الأخيرة بعد ما مر به في العشرية السوداء، ففي العشر السنوات الأخيرة مع بداية الاستقرار بدأت النساء في استرجاع نشاطها في المجال الجمعوي، و في السنوات الخمس الماضية أسست جمعيات ذات الطابع البيئي التي ضمت عددا مضاعفا من المنخرطات.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
محلية	41	%35,7
ولائية	50	%43,5
وطنية	24	%20,9
المجموع	115	%100

الجدول رقم (10) :نوع الجمعية

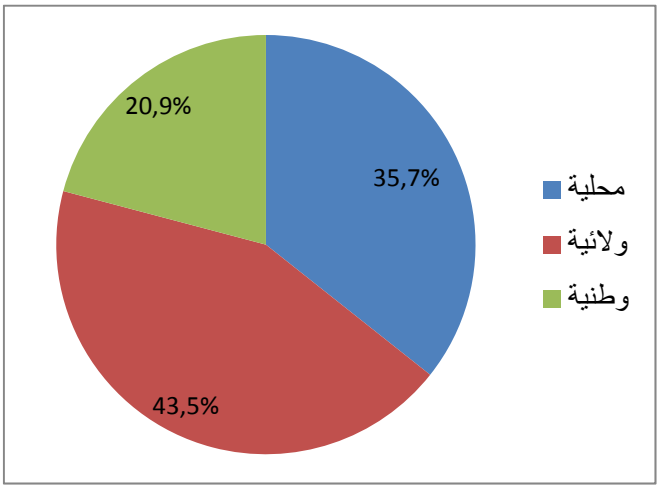

الشكل رقم (8): نوع الجمعية

قراءة الجدول:

يوضح لنا الجدول نوع الجمعية التي تنتمي إليها النساء المبحوثات، و يتبين أن أغلبيتهن تنشطن بجمعيات ولائية بنسبة 43,5%، تليها الجمعيات المحلية بنسبة 35,7 %، و أخيرا الجمعيات الوطنية بنسبة 20,9%.

ما يدل أن تواجد النساء يرتفع في الجمعيات البيئية الناشطة على المستوى الولائي و المحلي، و ينخفض بالنسبة للجمعيات الناشطة على المستوى الوطني. راجع إلى النشاطات التي تلزم أعضاء الجمعية بما فيهم المرأة الناشطة إلى التنقل خارج الولاية بالنسبة للجمعيات الولائية و هو الأمر الذي قد لا يساعد العديد منهن بسبب ضروف عائلية.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
1-3 سنوات	73	% 63,5
4-6 سنوات	15	%13
أكثر من 7 سنوات	25	%23,5
المجموع	115	%100

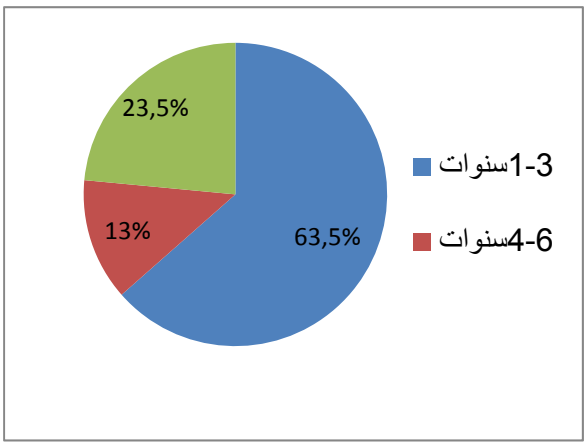

الجدول رقم (11): الأقدمية العضوية بالجمعية **الشكل رقم(9):** الأقدمية العضوية بالجمعية

قراءة الجدول:

يظهر الجدول (11) الأقدمية العضوية للعينة المبحوثة في الجمعية البيئية التي تنتمي إليها، و تشير النتائج إلى أن نسبة المبحوثات ذوات 1-3 سنوات أقدمية هي إلى النسبة الأعلى و التي تتمثل في 63,5% ثم تتناقص هذه النسبة إلى 13% بالنسبة للمبحوثات اللاتي تتراوح أقدميتهن العضوية بالجمعية من 4-6 سنوات، لتعود و ترتفع النسبة إلى 23,5% بالنسبة للمبحوثات اللاتي تجاوزن 7 سنوات أقدمية عضوية بالجمعية.

المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة

الحالةالعائلية / الاجابة	عزباء		متزوجة		مطلقة		أرملة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1-3 سنوات	58	%50,4	13	%11,3	2	%1,7	0	%0	73	%63,4
74-6 سنوات	2	%1,73	8	%7	3	%2,6	2	%1,7	15	%13
أكثر من 7 سنوات	4	%3,5	15	%13,1	6	%5,3	2	%1,7	27	%23,6
المجموع	64	%55,6	36	%31,4	11	%9,6	4	%3,4	**115**	**%100**

الجدول رقم(12): الأقدمية العضوية بالجمعية حسب الوضعية الاجتماعية

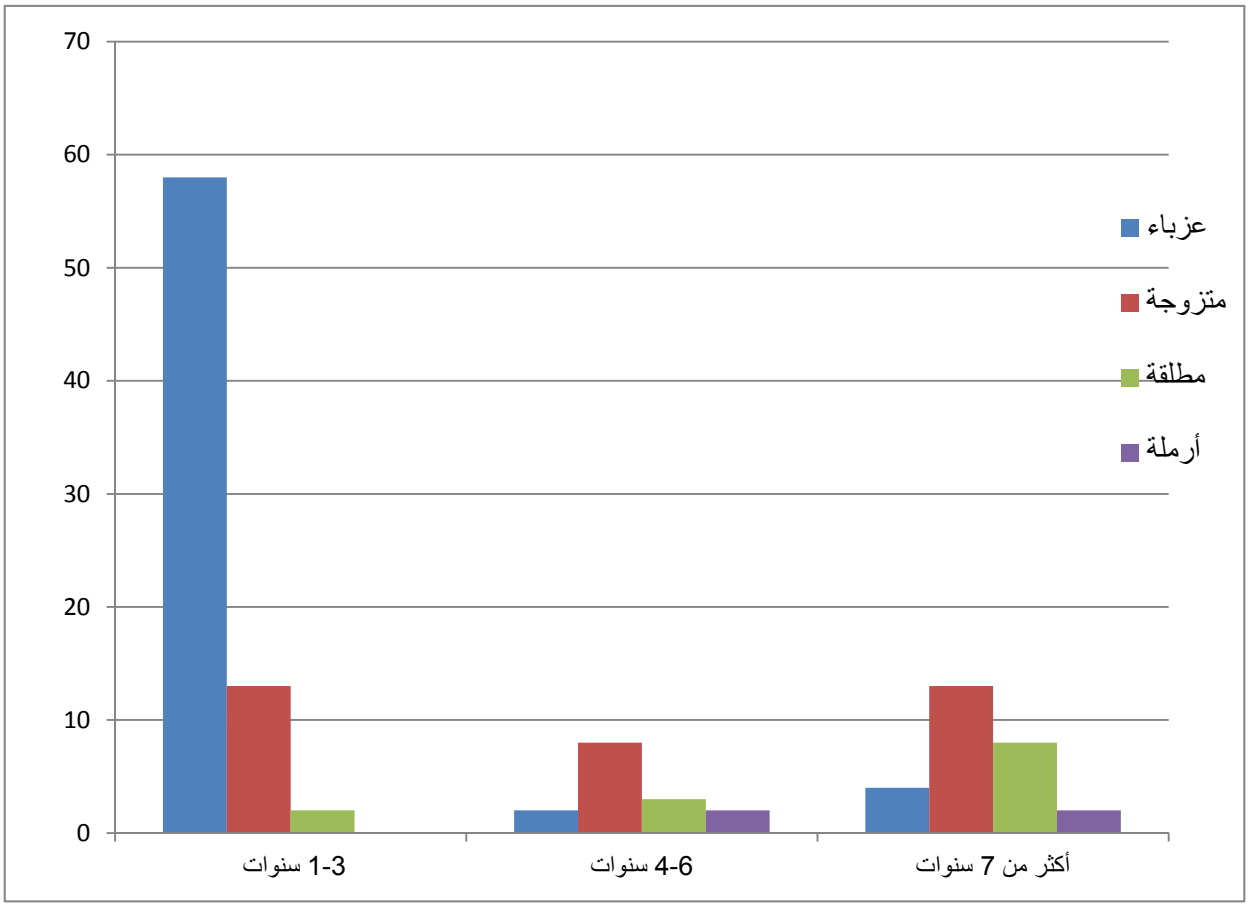

الشكل رقم (9): الأقدمية العضوية بالجمعية حسب الوضعية الاجتماعية

قراءة الجدول:

مؤشرات الجدول (12) تساعدنا على فهم عملية الأقدمية العضوية للنساء الناشطات بالجمعيات، فبالنسبة للشريحة ذات 1 إلى 3 سنوات أقدمية بالجمعية فأغلبهن مبحوثات عازبات بنسبة 50,4% الوضعية التي تسمح لهن إلى التفرغ التام لاهتماماتهن و انشغالاتهن بما في ذلك نشاطهن في الجمعيات، ذلك ما يفسر تواجدهن بنسبة أعلى، أما عن المبحوثات ذوات 4-6 سنوات أقدمية، فتتناقص نسبة تواجدهن إلى 11,3% و ذلك تُفسره النسبة المهيمنة لفئة المتزوجات، ففي هذه الفترة تمر معظم النساء بمراحل اجتماعية متعددة أهمها

الزواج(حسب ما تبينه النتائج) الانجاب أو الطلاق، كما تم التطرق إليه في الفصل الأول حيث تهيمن تغيرات الظروف الاجتماعية على حياة المرأة، اهتماماتها و نشاطاتها، مما يؤدي للحد من نشاطها بالجمعية. أما عن نسبة المبحوثات ذوات أكثر من 7 سنوات تواجد بالجمعية فترجع نسبة مشاركتهن لترتفع، و تمثل فئة المتزوجات النسبة الأعلى، دليل على الرجوع إلى ممارسة النشاط الجمعوي و ذلك نتيجة للاستقرار العائلي فتعود لتسترجع نشاطاها الجمعوي بالموازاة مع مهامها الأسرية، كما تمثل نسبة المطلقات 6% من المبحوثات ما تنطبق عليه نظرية ليبلاي التي تطرقنا إليها في الفصل الأول حيث تمر المرأة بثلاث مراحل و هي مرحلة الاستقرار، المرحلة الانتقالية و مرحلة عدم الاستقرار.

السن / الأقدمية	25-15 سنة		35-26 سنة		45-36 سنة		55-46 سنة		أكثر من 56 سنة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
3-1 سنوات	37	%31.7	35	%30.1	5	%4.8	0	%0	0	%0	76.6	%66.6
6-4 سنوات	0	%0	4	%3.2	4	%3.2	4	%3.2	0	%0	11.1	%9.6
أكثرمن7سنوات	3	%3.2	2	%1.6	5	%4.8	12	%11	4	%3.2	27.3	%23.8
المجموع	40	%34.9	41	%34.9	14	%12.8	16	%14.2	4	%3.2	115	%100

الجدول رقم (13): الأقدمية العضوية بالجمعية حسب السن

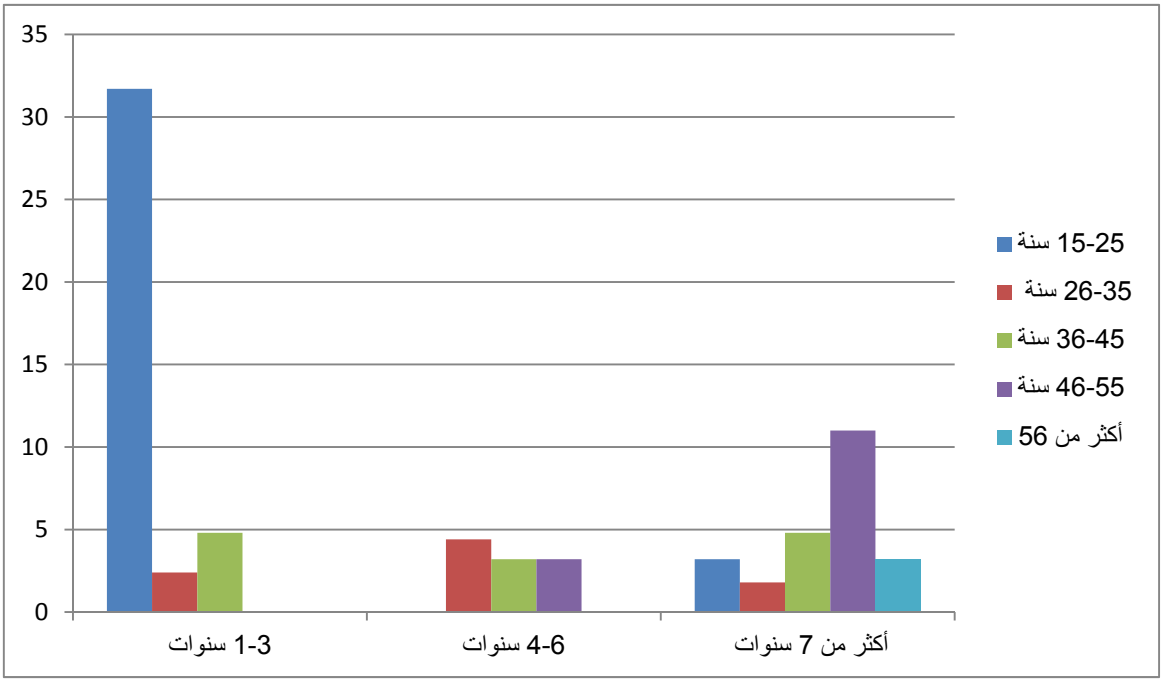

الشكل رقم (11): الأقدمية العضوية بالجمعية حسب السن

قراءة الجدول:

تبين لنا نتائج الجدول (13) أن ما يراوح 30% من المبحوثات ذات الفئة العمرية المتراوحة من 15 إلى35 سنة لديهن من سنة إلى 3 سنوات أقدمية، و أن معظم المبحوثات اللاتي تفتن سن 46 سنة يفوق تواجدهن بالجمعية 7 سنوات.

رغم أنه هناك تواجد لبعض الشباب في الجمعيات البيئية منذ اكثر من 7 سنوات ، و تواجد لأعضاء من 36-45 سنة في الجمعيات منذ أقل من 3 سنوات إلا أنه يمكن استنتاج أن الأقدمية بالجمعيات لها علاقة طردية مع السن.

المنصب / الأقدمية	رئيسة		نائبة الرئيس		أمينة الخزينة		الأمينة العامة		عضو في اللجنة		عضو منخرط		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1-3 سنوات	0	%0	0	%0	0	%0	1	%0.8	14	%12.1	57	%49.3	72	%62.6
4-6 سنوات	4	%3.4	0	%0	0	%0	0	%0	4	%3.4	4	%3.4	12	%10.4
أكثر7 سنوات	6	%5.2	2	%1.7	1	%0.8	4	%3.4	9	%7.8	9	%10	31	%27
المجموع	8	%8.6	2	%1.7	1	%0.8	5	%4.2	72	%23.3	70	%62.1	115	%100

الجدول رقم (14): الأقدمية العضوية بالجمعية حسب المنصب بالجمعية

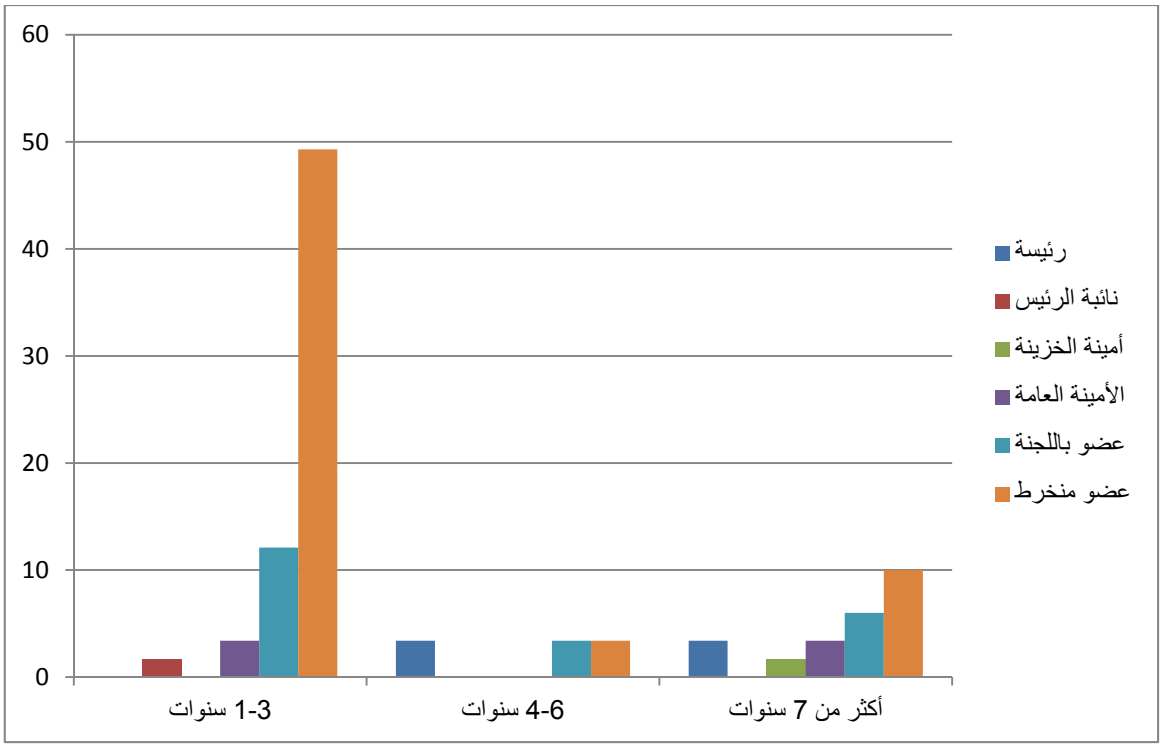

الشكل رقم (12): الأقدمية العضوية بالجمعية حسب المنصب بالجمعية

قراءة الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين الأقدمية العضوية بالجمعية حسب المنصب الذي تتولاه المبحوثات، أن جل المترئسات للجمعيات البيئية لهن أكثر من 4 سنوات أقدمية، و أن أكثر من نسبة 49% من الأعضاء المنخرطات بالجمعية لديهن من سنة إلى 3 سنوات أقدمية.

يتبين لنا مما سبق أن منصب رئيسة الجمعية تتولاه المبحوثات اللاتي لهن أقدمية بالجمعية تتراوح من 4 سنوات إلى ما أكثر، و نفس الأمر بالنسبة لمنصب نائبة الرئيس و أمينة الخزينة، و الأمينة العامة. ذلك يدل على أن الأقدمية العضوية بالجمعية تحدد تولي مناصب المسؤولية بالجمعية.

المبحث الثاني: مشاركة المرأة بالجمعيات البيئية

- المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة حسب العينة العامة

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
الدراسة في مجال له علاقة بالبيئة	12	%10,4
العمل في مجال له علاقة بالبيئة	4	%3,5
الاهتمام بالقضايا البيئية	93	%80,9
ملئ وقت الفراغ	6	%5,2
المجموع	115	%100

الجدول رقم (15): سبب الانخراط بالجمعية البيئية

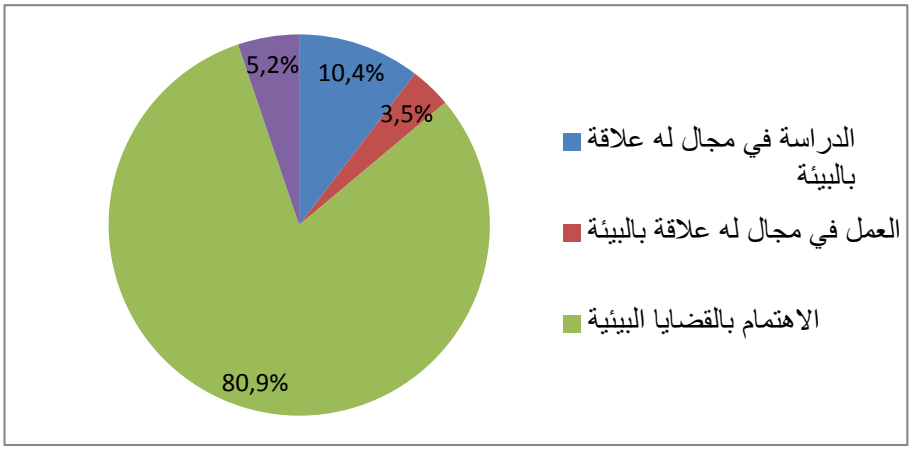

الشكل رقم (13): سبب الانخراط بالجمعية البيئية

قراءة الجدول:

تشير بيانات الجدول (15) إلى الأسباب التي دفعت بالمبحوثات إلى انخراطهن بالجمعية البيئية، حيث أن الاهتمام بالقضايا البيئية يمثل أعلى نسبة تتمثل في 80,9% تليها الدراسة

في مجال له علاقة بالبيئة بنسبة 10,4%، ثم ملئ وقت الفراغ بنسبة 5,2% و أخيرا العمل في مجال له علاقة بالبيئة بنسبة 3,5%.

مما سبق يتضح أن السبب الرئيسي لانخراط أغلبية أفراد العينة هو الاهتمام بالقضايا البيئية و هذا يؤكد ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني إذ أن المرأة بطبيعتها تهتم بالقضايا البيئية فهي صاحبة علاقة قوية مع البيئة و مواردها من جهة، و هي التي تولد الاحساس بالمسؤولية تجاه البيئة من جهة أخرى. فاهتمامها بالبيئة يجعلها تبحث عن النشاط في المجال البيئي عبر الانخراط في الجمعيات ذات الطابع البيئي لتفعيل قدراتها و تجسيد اهتماماتها على أرض الواقع.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
دائما	37	%31.7
غالبا	51	%44.4
نادرا	27	%23.9
المجموع	115	%100

الجدول (16):المشاركة في نشاطات الجمعية

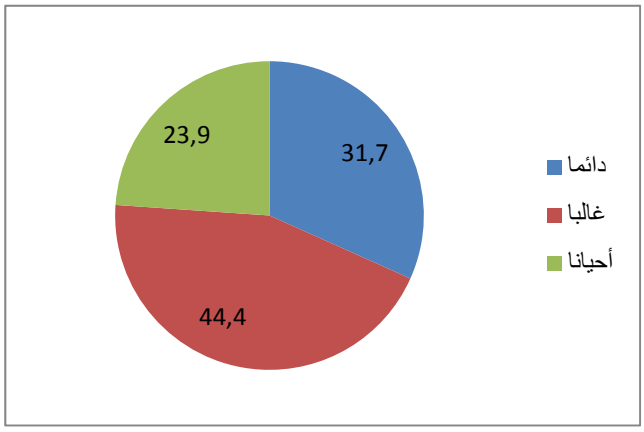

الشكل (14): المشاركة في نشاطات الجمعية

قراءة الجدول:

من قراءتنا للجدول يتبين لنا أن معظم المبحوثات تشاركن بنسبة 44% بصفة غالبة في نشاطات الجمعية، تليها نسبة 31.7% منهن تشاركن بصفة دائمة و أخيرا 23.9% بصفة نادرة. أي أن أكثر من 75 % من الناشطات بالجمعيات تلتزمن عموما باحترام أوقات المشاركة بالجمعية.

و تجدر الإشارة إلى أن بعض الجمعيات البيئية تلجأ إلى استعمال طرق صارمة مع أعضاء الجمعية بإجبارية حضور الاجتماعات و ضرورة الالتزام تجاه النشاط الجمعوي.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	71	%61.9
لا	45	%38.1
المجموع	115	%100

الجدول رقم (17): ملائمة توقيت العمل بالجمعية

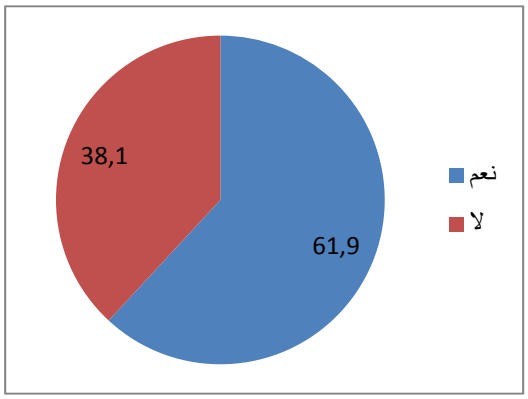

الشكل رقم (15): ملائمة توقيت العمل بالجمعية

قراءة الجدول:

تبين نتائج الجدول أن أكثر من 61% من المبحوثات تجدن أن توقيت العمل بالجمعية مناسب و الدليل على ذلك هو درجة مشاركتهن في النشاطات حسب ما تبين في السؤال السابق، و نسبة 38.1% منهن تجد التوقيت غير مناسب و ترجعن ذلك حسب إجابتهن في السؤال المفتوح إلى أسباب تتعلق بالدراسة أولا حيث أن أغلبيتهن طالبات جامعيات، ثم بسبب العمل بدرجة ثانية.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
المؤهلات المعرفية و الدراسية للمرأة المنخرطة	24	% 20,9
الخصائص البيولوجية و النفسية للمرأة	41	%35 ,7
شخصية المرأة المنخرطة	48	%41,7
عناصر أخرى	2	%1,7
المجموع	115	%100

الجدول رقم (18):المؤهلات التي تؤدي بالمرأة إلى انخراطها بالجمعية البيئية

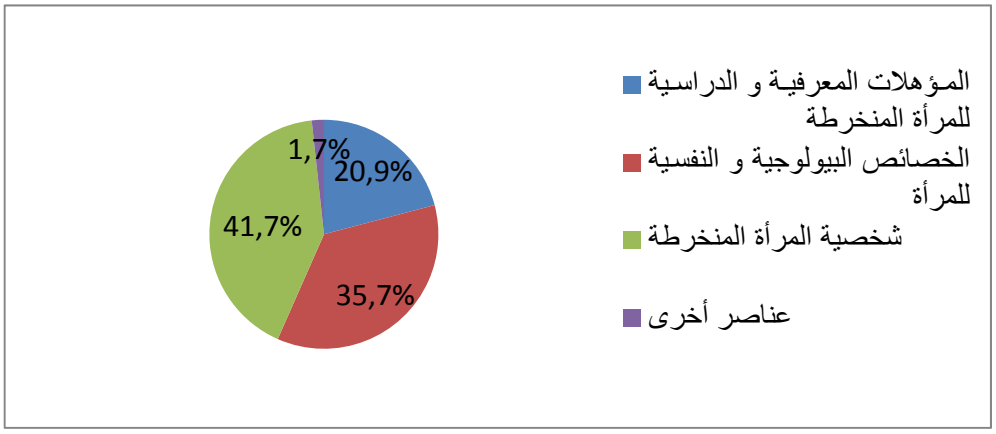

الشكل رقم (16): المؤهلات التي تؤدي بالمرأة إلى انخراطها بالجمعية البيئية

تحليل الجدول:

الجدول رقم (18) يوضح المؤهلات التي تؤدي بالمرأة إلى انخراطها في النشاط الجمعوي البيئي، حيث تمثلت أعلى نسبة في 41,7% تشير إلى شخصية المرأة، تليها الخصائص

البيولوجية و النفسية للمرأة بنسبة 35,7%، ثم الخصائص المعرفية بنسبة 20,9% و أخيرا مؤهلات أخرى بنسبة 1,7% (تمثلت الاجابة عنها في السؤال المفتوح ب "مواكبة العصر").

تعكس بيانات هذا الجدول إلى أن أكثر من 41% من المبحوثات ترى أن شخصية المرأة هي المؤهل الرئيسي الذي يؤدي بالمرأة إلى انخراطها بالجمعيات البيئية، و ذلك راجع لكون معظم المبحوثات تنتمين إلى فئة الشباب، حيث تمثل المرحلة التي يتم فيها تجسيد الاتجاهات و القيم المكتسبة و كذا تفعيل شخصية الفرد على أرض الواقع، ثم تليها نسبة 35,7% من المبحوثات اللاتي أجبن بالخصائص البيولوجية و النفسية للمرأة و هذا ما يثبت ما تم التطرق إله في الفصل الأول حيث أن الصفات البيولوجية للمرأة تنعكس على نفسيتها و أهم ما يميزها هو الاندفاع نحو العمل التطوعي الخيري فتندفع إثر هذه الخصائص البيولوجية التي تميزها إلى القيام به، و الذي يتجسد في دراستنا في نشاطها داخل الجمعيات الناشطة في المجال البيئي.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	104	%91
لا	10	%9
المجموع	115	%100

الجدول رقم (19): ضرورة وجود المرأة بالجمعية البيئية

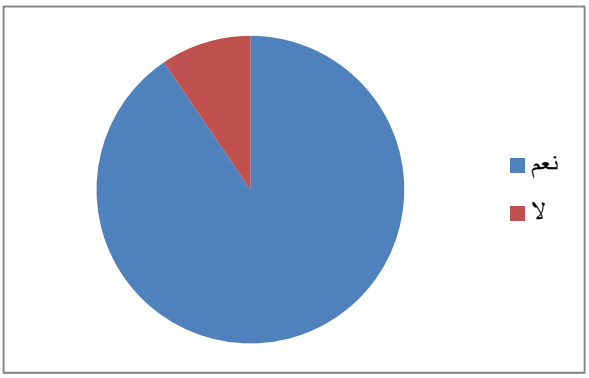

الشكل رقم (17): ضرورة وجود المرأة بالجمعية البيئية

قراءة الجدول:

يتبين من نتائج الجدول أن أكثر من 91%من المبحوثات تؤكدن على ضرورة تواجد المرأة بالجمعيات البيئية و 6% منهن تجدن أن وجودها غير ضروري. تشير هذه النتائج أن أغلبية النساء المبحوثات مقتنعات بضرورة تواجدهن بالجمعية البيئية و هن ترجعن ذلك لأسباب عديدة، أهمها :

أولا: الدور التربوي الذي تلعبه المرأة، و الذي يتجلى في ممارستها لنشاطها في الجمعيات البيئية.

ثانيا: الدور المكمل لدور الرجل، فحضور الرجل لوحده بالجمعية ناقص، كما هو حضور المرأة لوحدها، و لذلك يتوجب أن يكون كلا من الرجل و المرأة حاضرين في الجمعية البيئية.

ثالثا: المرأة أكثر قربا من الأطفال بطبيعتها مما يبرز ضرورة تواجدها بالجمعية البيئية.

رابعا: سهولة الاتصال للمرأة مع المرأة، خاصة فيما يتعلق بالاتصال الشخصي المباشر.

المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة

درجة المشاركة / الحالة العائلية	دائما		غالبا		نادرا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عزباء	20	%17,5	32	%27,8	12	%10,5	64	%55,8
متزوجة	11	%9,5	16	%14,2	9	%7,5	36	%31,2
مطلقة	8	%7	1	%0,9	2	%1,5	11	%9,5
أرملة	4	%3,5	0	%0	0	%0	4	%3,5
المجموع	43	%37,5	23	%42,9	23	%19,6	115	%100

الجدول رقم (20): درجة مشاركة المرأة في نشاطات الجمعية حسب الحالة العائلية

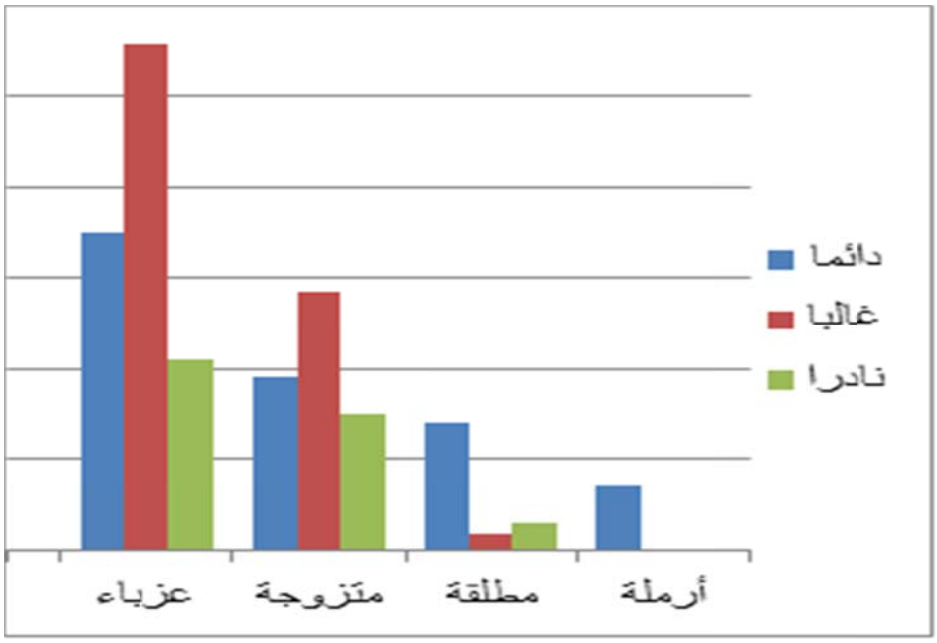

الشكل رقم(18): درجة مشاركة المرأة في نشاطات الجمعية حسب الحالة العائلية

قراءة الجدول:

يوضح الجدول (20) درجة مشاركة المرأة في نشاطات الجمعية حسب الحالة العائلية، فبالنسبة للمبحوثات العازبات و المتزوجات فأغلبهن تشاركن غالبا في نشاطات الجمعية بنسبة 27% للعازبات 14% للمتزوجات، أما عن المطلقات و الأرامل فأغلبهن تشاركن بصفة دائمة.

يتضح لنا من خلال التحليل أن العازبات و المتزوجات تشاركن بصفة أقل و هذا راجع لانشغالهن بالدراسة، العمل أو المسؤولية الزوجية، أما بالنسبة للمطلقات و الأرامل فهن تشاركن بصفة دائمة كنتيجة عن ترتيب النشاط الجمعوي ضمن الألويات.

الاجابة / المشاركة	المنصب بالجمعية										المجموع	
	رئيسة		نائبة الرئيس		أمينة الخزينة		الأمينة العامة		عضو باللجنة		عضو منخرط	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دائما	10	%8,7	0	%0	1	%0,9	0	%0	17	%14,8	16	%14	**44**	**%38,2**
غالبا	0	%0	0	%0	0	%0	4	%3,5	8	%7	36	%31 ,3	**48**	**%41,7**
نادرا	0	%0	2	%1,7	0	%0	0	%0	3	%2,6	18	%15,6	**23**	**%20,1**
المجموع	10	%8,7	2	%1,7	1	%0,9	4	%3,5	28	%24,3	70	%60,4	**115**	**%100**

الجدول رقم (21) درجة المشاركة في نشاطات الجمعية حسب المنصب بالجمعية

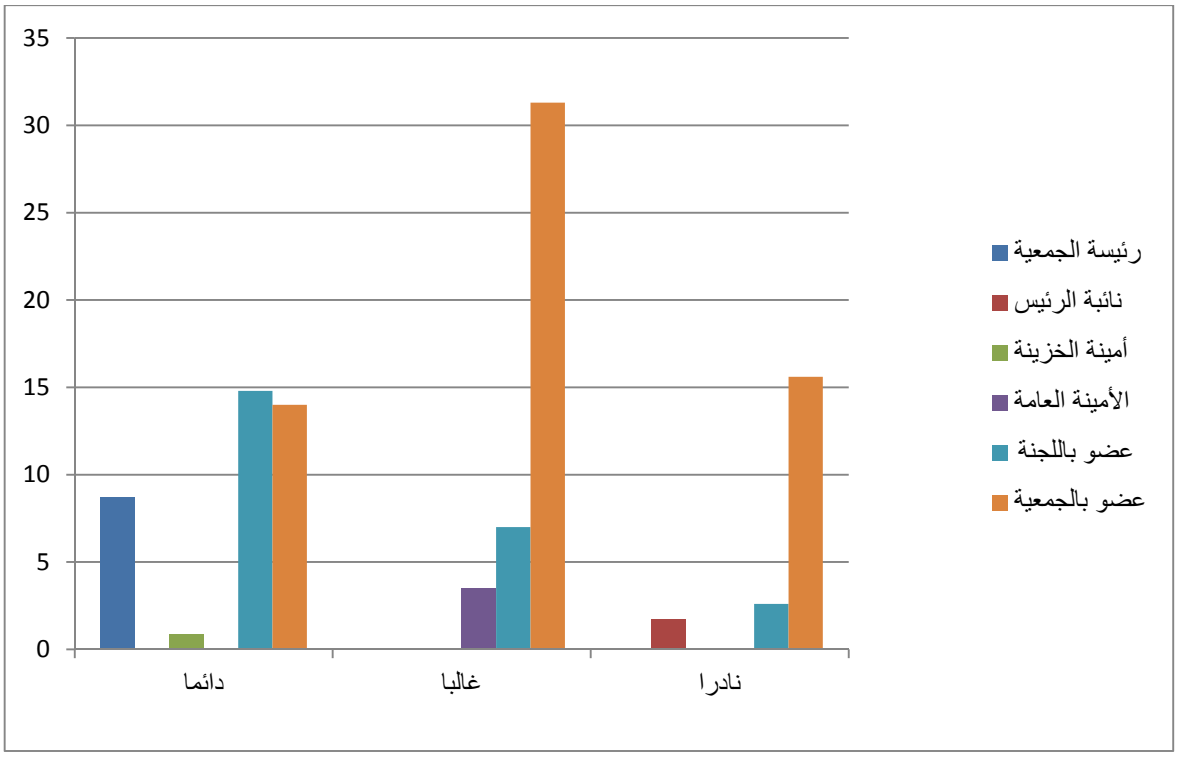

الشكل رقم (19): درجة المشاركة في نشاطات الجمعية حسب المنصب بالجمعية

قراءة الجدول:

تبين نتائج الجدول (21) درجة مشاركة المبحوثات في نشاطات الجمعية حسب المنصب بالجمعية، فبالنسبة لرئيسات الجمعية فهن تشاركن بنسبة 8,7% بصفة دائمة، و 31,3% من الأعضاء المنخرطات بالجمعية تشاركن غالبا بنشاطات الجمعية.

و تتبين من النتائج أن أعضاء اللجنة تشاركن دائما إلى غالبا بنشاطات الجمعية مما يساهم بصورة ايجابية في آداء الجمعية، و في نفس الوقت يتبين أن الأعضاء المنخرطات بالجمعية هن من تشاركن بصفة نادرة، و ذلك ما يؤثر سلبا على فعالية الجمعية.

الاجابة / درجة المشاركة في نشاطات الجمعية	هل توقيت المشاركة في نشاطات الجمعية مناسب؟				المجموع	
	نعم		لا			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دائما	34	%29,5	9	%7,8	43	%37,3
غالبا	33	%28,7	16	%14	49	%42,7
نادرا	10	%8,7	13	%11,3	23	%20
المجموع	77	%66,9	28	%33,1	115	%100

الجدول رقم(22): درجة المشاركة في نشاطات الجمعية حسب ملاءمة توقيت العمل بها

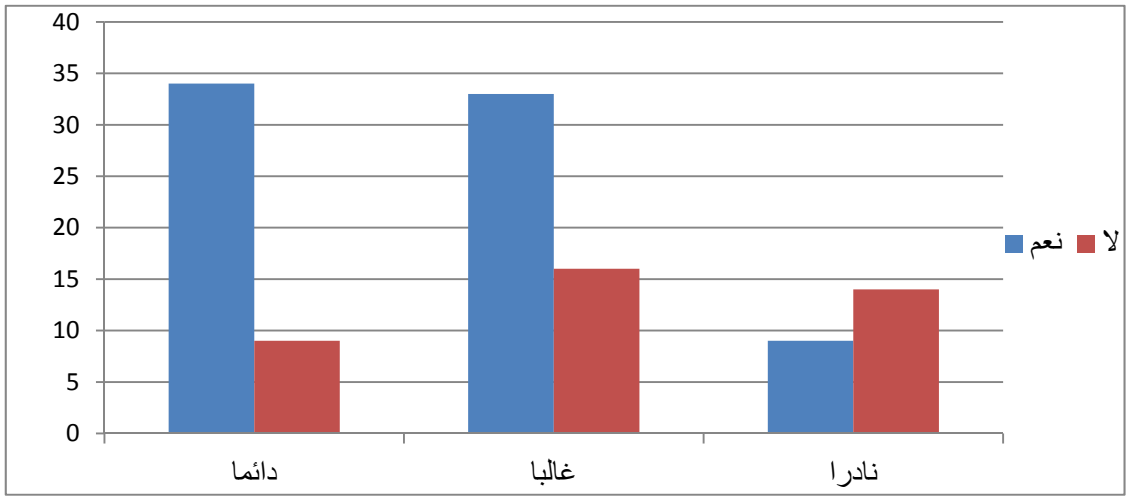

الشكل رقم(20): درجة المشاركة في نشاطات الجمعية حسب ملاءمة توقيت العمل بها

قراءة الجدول:

الجدول رقم (22) يبين لنا درجة المشاركة في نشاطات الجمعية حسب ملاءمة التوقيت بالجمعية، و تتمثل أعلى نسبة في المبحوثات اللاتي أجبن بنعم و تشاركن دائما في نشاطات الجمعية بنسبة

29,5%، أما عن المبحوثات اللاتي تجدن توقيت النشاط بالجمعية غير مناسب فهن تشاركن غالبا ثم نادرا بالنشاطات.

تظهر نتائج الجدول أن المبحوثات اللاتي تشاركن نادرا في نشاطات الجمعية ترجعن السبب إلى عدم ملاءمة التوقيت المبرمج بالجمعية. المبحوثات اللاتي أجبن ب: نعم عند طرح السؤال "هل توقيت النشاط بالجمعية يناسبك؟" تشارك معظمهن بصفة دائمة في نشاطات الجمعية، أما بالنسبة إلى النساء اللائي أجبن ب"لا" عن السؤال فإن مشاركتهن تقل في النشاطات الجمعوية.

من التحليل السابق نسجل ملاحظة و هي أن العائق الذي يمنع المرأة من ممارسة النشاط الجمعوي البيئي هو عدم ملائمة التوقيت و ذلك يرجع لعاملين متمثلين في الظروف الاجتماعية و العائلية بالدرجة الأولى ثم بسبب ارتباطات تتعلق بالعمل أو الدراسة بالدرجة الثانية و هي الأجوبة التي تحصلنا عليها في السؤال المفتوح عن سبب عدم ملاءمة توقيت نشاطات الجمعية.

المبحث الثالث: نشاط المرأة داخل الجمعية البيئية

- المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة حسب العينة العامة

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
فئة الأطفال	71	%61,7
فئة الشباب	33	%28,7
فئة النساء	11	%9,6
فئة الرجال	0	%0
المجموع	115	%100

الجدول رقم(23):الجمهور الذي يسهل على المرأة الناشطة في الجمعيات البيئية التفاعل معه

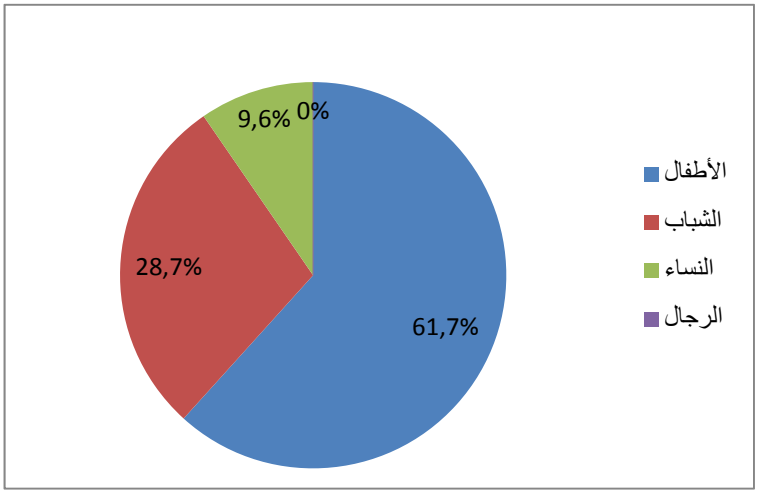

الشكل رقم (21):الجمهور الذي يسهل على المرأة الناشطة في الجمعيات التفاعل معه

قراءة الجدول:

يوضح لنا الجدول (23) الجمهور المستهدف الذي يسهل على المبحوثات التفاعل معه،

حيث حظيت فئة الأطفال بأعلى نسبة تمثلت في 61,7% ثم تُسجل نسبة 28,7% بالنسبة لفئة الشباب، 9,6% فئة النساء، و 0% لفئة الرجال.

تعكس بيانات هذا الجدول سهولة تفاعل اغلبية المبحوثات مع فئة الأطفال دليل على نجاح المرأة الناشطة في الجمعيات إلى إيصال الرسالة بسهولة لهذه الفئة، و من جهة أخرى فإن قراءتنا العميقة لهذه النتيجة تجعلنا نسجل ملاحظة هامة و هي أنه بما أن المرأة تجد سهولة في آداء العملية الاتصالية مع الأطفال ، فلابد من تحفيز نشاطها في الجمعيات ذات الطابع البيئي، إذ أن توعية الأطفال –بصفة خاصة– بالالتزام بالعادات البيئية السليمة و الحرص على السلوكات التي تحمي بيئتنا هي ضمان جيل جديد واعي، يتبنى سلوكات قد غرست في ذهنياته بصفة سليمة منذ بداية تنشئته.

العينة / التفاعل	التكرار	النسبة
بإيجابية مع جميع النشاطات	86	%74.6
بإيجابية مع بعض النشاطات	22	%19.1
بصعوبة مع معظم النشاطات	7	%6.3
المجموع	115	%100

الجدول رقم (24): التفاعل مع نشاطات الجمعية

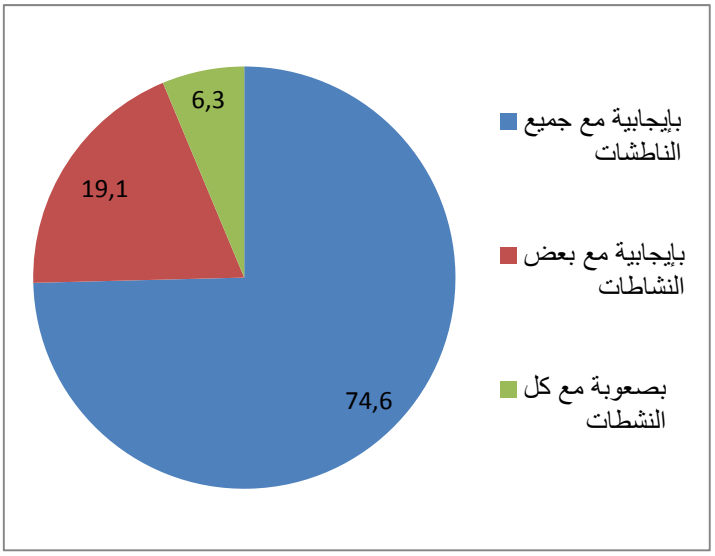

الشكل رقم (22):التفاعل مع نشاطات الجمعية

قراءة الجدول:

من قرائتنا للجدول يتبين أن 74.6% من النساء المنخرطات بالجمعيات البيئية عينة الدراسة تتفاعلن بإيجابية مع جميع النشاطات، و أن 19.1% منهن تتفاعلن بإيجابية مع بعض النشاطات، و أقلية هن من تجدن صعوبة في التفاعل مع كل النشاطات

هذه النتائج تؤثر إيجابا على مردودية النشاطات الجمعوية، فإيجاد سهولة في التفاعل مع النشاطات المختلفة يدفع بالمنخرطات إلى التحفز في آداء عملهن.

و أما عن المبحوثات الاتي تجدن صعوبة في التفاعل مع كل النشاطات ، فتمثلت إجاباتهن في السؤال المفتوح في تبرير ذلك بالنشاطات التي تستلزم تنقلات خارج الولاية، في المناطق البعيدة عن العاصمة ، إذ أن ذلك يشكل عائقا أمام إمكانية المشاركة بحكم الظروف العائلية بالنسبة لربات البيت، أو عدم إمكانية الاقامة فيما يتعلق بالنشاطات التي تستوجب التنقل خارج الولاية لعدة أيام.

و نجد من الأسباب التي تشكل صعوبة في آداء النشاطات البيئية (حسب المبحوثات)، تلك المتعلقة بعدم سهولة جلب اهتمام المواطنين لتوعيتهم من جهة ، و صعوبة في التفاعل مع بعض شرائح المجتمع من جهة أخرى، و ترجع المبحوثات الأسباب إلى عدم اهتمام المستهدفين بحماية البيئة و الحفاظ عليها و غياب الوعي البيئي لدى بعضهم و عدم احترامهم للبيئة.

فالصعوبة المواجهة من قبل المبحوثات تتمثل أساسا في تغيير السلوكات المتبناة من قبل الأفراد لأن ذلك يستوجب أولا الاستمرارية في النشاط التوعوي و الدوام عليه، ثم اشراك مختلف الجهات و تكافل الجهود جميعها بما فيها دور الفرد بنفسه.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	111	%96,5
لا	4	%3 ,5
المجموع	115	%100

الجدول رقم (25): هل هناك نشاطات تبرزين فيها قدراتك بصفة خاصة؟

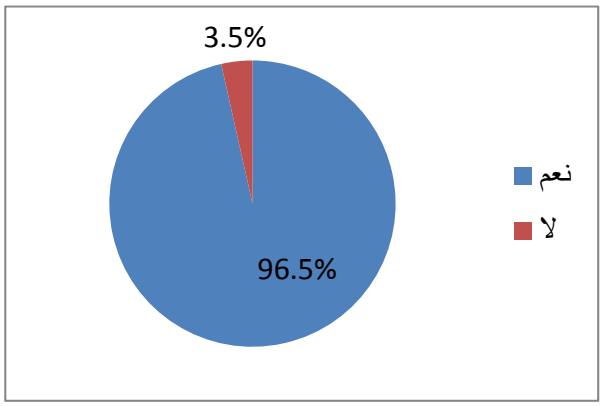

الشكل رقم (23): هل هناك نشاطات تبرزين فيها قدراتك بصفة خاصة؟

قراءة الجدول:

يبين الجدول (25) أن نسبة 96,5% التي تمثل أغلبية المبحوثات أجبن بنعم حيث تجدن نشاطات تبرزن فيها قدراتهن بصفة خاصة و 4 مبحوثات أجبن ب لا، ومنه فالعينة الكلية الممثلة في كل من الجدول (26)، (33) و (34) تمثل فئة المبحوثات اللاتي أجبن بنعم و عددهن الكلي 111 مفردة.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
النشاطات التحسيسية و التوعوية	75	% 67,5
نشاطات التسلية والترفيه	26	%23,4
إعداد الملصقات و البرامج	10	%9,1
المجموع	111	%100

الجدول رقم (26): نوع النشاطات التي تبرز المرأة قدراتها بصفة خاصة

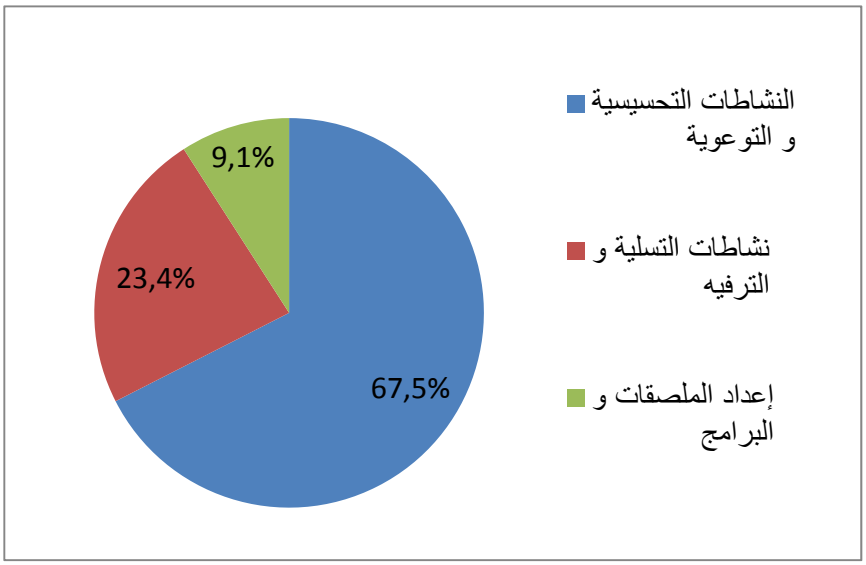

الشكل رقم (24): نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها بصفة خاصة

قراءة الجدول:

يظهر الجدول (26) النشاطات التي تبرز فيها المبحوثات قدراتهن بصفة خاصة، حيث سجلت أعلى نسبة قدرت ب 67,5% بالنسبة للمشاركة في النشاطات التحسيسية

و التوعوية ثم 23,4% بالنسبة لنشاطات التسلية و الترفيه وأخيرا 9,1% بالنسبة لإعداد الملصقات و البرامج.

مؤشرات هذا الجدول تشير إلى أن معظم المبحوثات تهتمن بالمشاركة في النشاطات التحسيسية و التوعوية و التي تتمثل في: دروس توعوية و تحسيسية، حملات التنظيف(تنظيف الشواطئ، الأحياء، الغابات)، حملات التشجير و غيرها من النشاطات التي تتدرج في هذا الاطار، و تدخل هذه النشاطات في نطاق الاتصال البيئي التوعوي التحسيسي فنسبة 67,5% من المبحوثات اللائي تهتمن بالمشاركة في النشاطات التحسيسية و التوعوية تؤكد ما تم التطرق إليه في الفصل الأول حول ميول المرأة للنصح و الارشاد، فالمرأة هي من ترعى أطفالها و توجه النصائح بصفة دائمة و مستمرة و هذا النوع من النشاط يمكّنها من القيام بذلك، خصوصا و أن النتائج السابقة أكدت سهولة العملية الاتصالية للمرأة مع الأطفال.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	115	%100
لا	0	%0
المجموع	115	%100

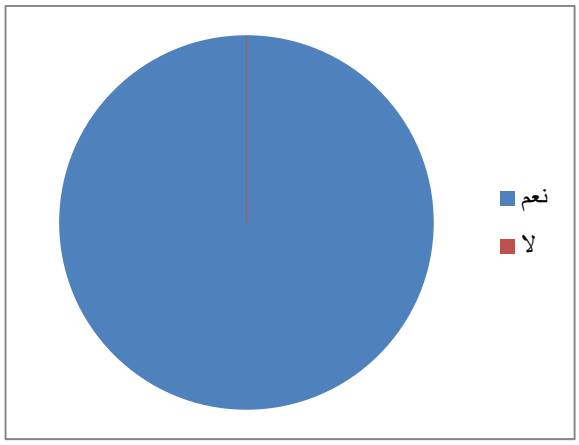

الجدول رقم (27) تقديم الاقتراحات بالجمعية **الشكل رقم (25):** تقديم الاقتراحات بالجمعية

قراءة الجدول:

تشير بيانات الجدول إلى أن كل المبحوثات دون استثناء تقدمن اقتراحات بالجمعية، ذلك يرجع بالفائدة على مدى فعالية الجمعيات، لأن هذه الاقتراحات هي التي من شأنها تحسين آداء الجمعية البيئية و لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنه يتم أخذها بعين الاعتبار.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
اقتراحات في المجال التنظيمي للجمعية	60	%52,2
اقتراحات في المجال البيئي	55	%47,8
المجموع	115	%100

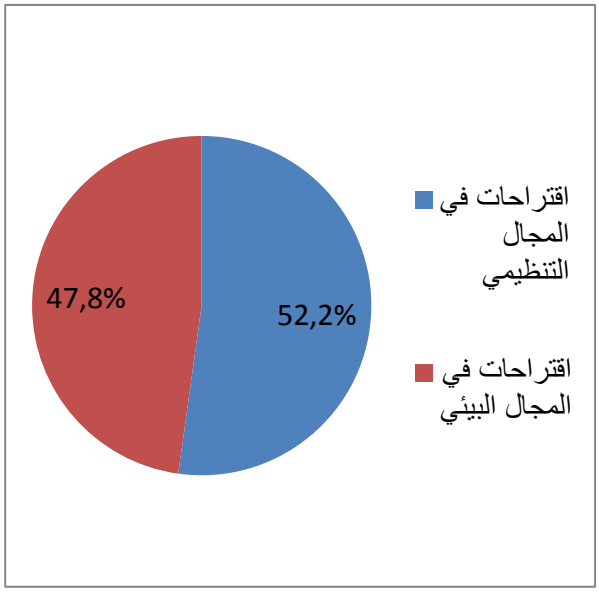

الجدول رقم (28): نوع الاقتراحات المقدمة **الشكل رقم (26):** نوع الاقتراحات المقدمة

قراءة الجدول:

يُظهر الجدول (28) نوع الاقتراحات المقدمة من قبل العينة المبحوثة، و قد سجلت نسبة 52,2% بالنسبة للاقتراحات في المجال التنظيمي للجمعية و 47,8% بالنسبة للاقتراحات المتعلقة في المجال البيئي.

تتبين من خلال هذه النتائج أن الاقتراحات المقدمة تتوزع بصفة متقاربة بين كل من الاقتراحات التنظيمية و البيئية، و لقد لاحظنا ذلك من خلال حضور الاجتماعات التي كانت تعقدها الجمعيات البيئية التي ضمت عينة دراستنا و ذلك من خلال استعمالنا لآداة الملاحظة، فقد لاحظنا أن جُل المبحوثين يقدمون اقتراحات الواحد تلو الآخر في ما يتعلق

سواءا بالتنظيم الخاص بالجمعية أو النشاطات البيئية، و يتم تسجيل هذه الاقتراحات أو الملاحظات المقدمة من طرف جميع أعضاء مكتب الجمعية.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	104	%90,4
لا	11	%9,6
المجموع	115	%100

الجدول رقم (29): أخذ الاقتراحات بعين الاعتبار

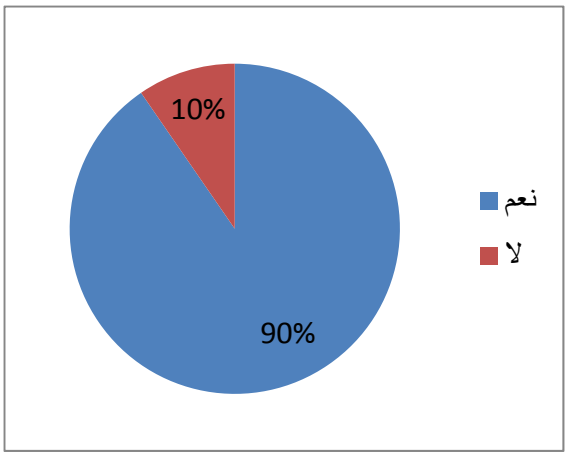

الشكل رقم(27): أخذ الاقتراحات بعين الاعتبار

قراءة الجدول:

تبين نتائج الجدول أن 90% من الاقتراحات تؤخذ بعين الاعتبار و 9,6% يتم تجاهلها.

توضح هذه النتائج أنه في معظم الحالات تؤخذ الملاحظات بعين الاعتبار، و أما عن الاقتراحات التي يتم تجاهلها أو رفضها، فهي في أغلب الأحيان حسب ملاحظاتنا المسجلة من حضور اجتماعات الجمعيات، فإنها ترجع غالبا لسببين رئيسيين الأول كون الاقتراحات خارجة عن نطاق التنفيذ و لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، و الثاني هو ضعف التمويل.

المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة

المستوى التعليمي / فكرة عن المفاهيم	متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
البيئة	%12,8	%0	%23,5	%5,5	%57	%1,2	%100
التوعية البيئية	%7,2	%5,5	%12,8	%16,4	%49	%9,1	%100
التنمية المستدامة	%0	%12,8	%5,5	%23,6	%23,6	%34,5	%100

الجدول رقم (30): فكرة عن المفاهيم البيئية حسب المستوى الدراسي

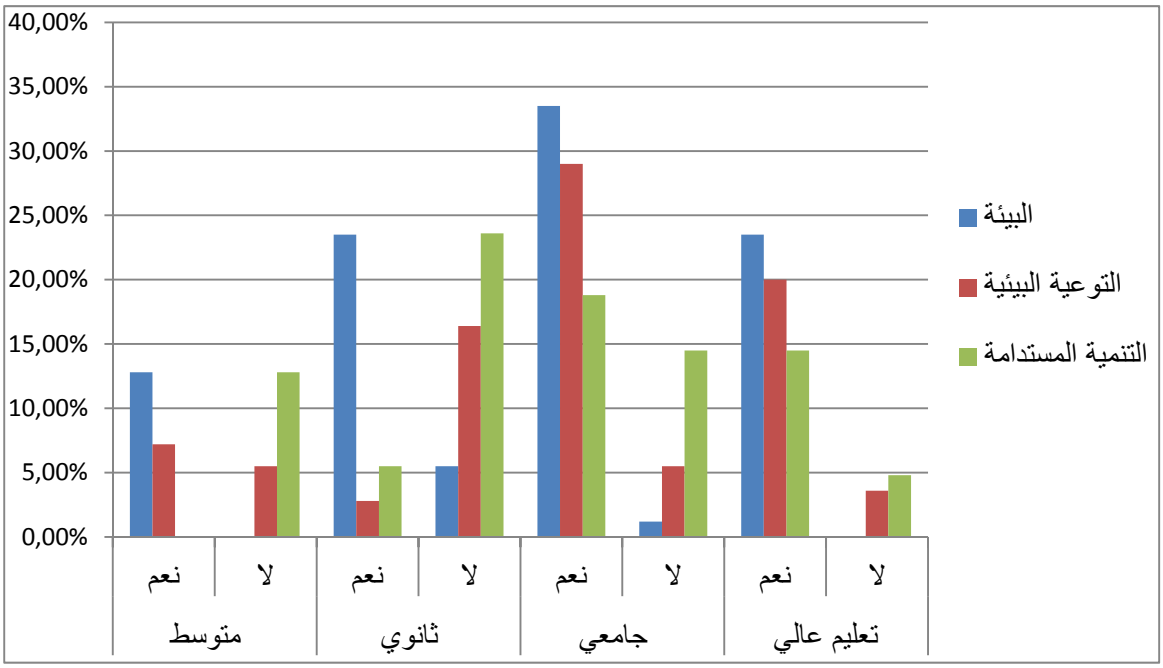

الشكل رقم (28): فكرة عن المفاهيم البيئية حسب المستوى الدراسي

قراءة الجدول:

يشير الجدول رقم (30) إلى فكرة المبحوثات عن المفاهيم البيئية الثلاث (البيئة، التوعية البيئية، التنمية المستدامة) حسب المستوى الدراسي، حيث نسجل أعلى نسبة بالنسبة للمبحوثات الجامعيات اللاتي لديهن فكرة عن مفهوم البيئة بنسبة 33,5% ثم 29% لمفهوم التوعية البيئية، و 18% التنمية المستدامة. و كلما انخفض المستوى التعليمي انخفضت نسبة الاجابة عن المفاهيم خاصة بالنسبة لمفهومي التوعية البيئية و التنمية المستدامة.

فنلاحظ أن مفهوم البيئة تتمكن من تعريفه معظم المبحوثات مهما اختلف مستواهن الدراسي، أما عن المفهومين الآخرين (التوعية البيئية و التنمية المستدامة) ففئة الجامعيات هن من لديهن فكرة مقارنة بالفئات الأخرى و منه، يتبين أن المستوى الدراسي للمبحوثات يؤثر في معرفة المفاهيم البيئية.

المنصب بالجمعية / فكرة عن المفاهيم	رئيسة الجمعية		نائبة الرئيس		أمينة الخزينة		الأمينة العامة		عضو في اللجنة		عضو منخرط		المجموع
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
البيئة	%8,5	%0	%1,5	%0	%0,9	%0	%4,3	%0	%21,4	%1,7	%60	%1,7	%100
التوعية البيئية	%7	%1,7	%1,7	%0	%0,9	%0	%2,5	%1,7	%14	%9,5	%38,2	%22,8	%100
التنمية المستدامة	%3,5	%5,2	%0	%1,73	%0	%0,9	%0	%3,4	%3,5	%20	%13	%47,87	%100

الجدول رقم (31): فكرة عن المفاهيم البيئية حسب المنصب بالجمعية

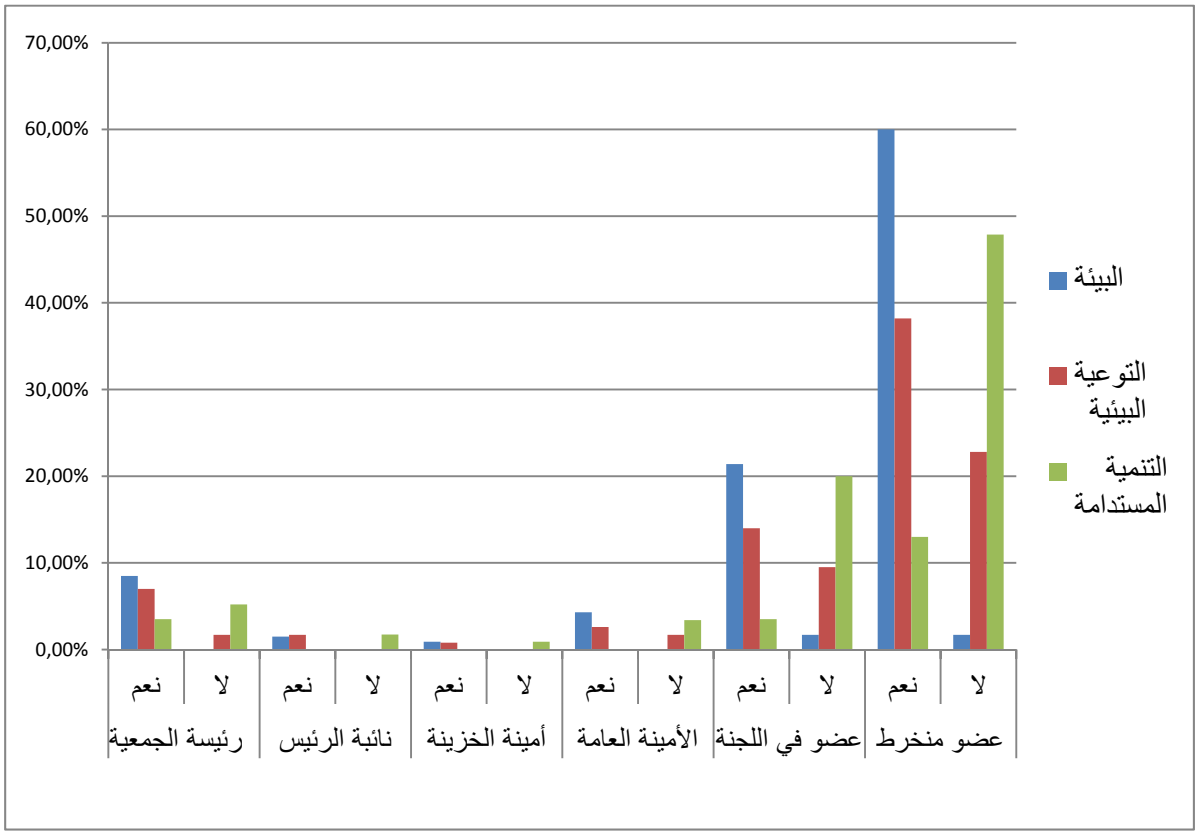

الشكل رقم (29): فكرة عن المفاهيم البيئية حسب المنصب بالجمعية

قراءة الجدول:

يتبين من نتائج الجدول (31) أن المبحوثات في مختلف المناصب تتحكم في مفهوم البيئة (و هو شيء بديهي بما أنهن تنتمين إلى جمعيات في المجال البيئي)، و لدهين فكرة بدرجة أقل بالنسبة لمفهوم التوعية البيئية، و أغلبهن ليست لديهن فكرة عن التنمية المستدمة، و هذا ما يشكل عائقا في تمرير الرسالة البيئية، و خاصة بالنسبة لأعضاء اللجنة التي تعتبر محل تنفيذ البرامج المقررة للجمعية فنسبة 14% بالنسبة لمفهوم التوعية البيئية و 3,5% بالنسبة لمفهوم التنمية المستدامة تعتبر نسبة ضعيفة جدا.

الاستفادة من تكوينات / فكرة عن المفاهيم	عينة تستفيد من تكوينات بيئية				عينة لا تستفيد من تكوينات بيئية				المجموع	
	نعم		لا		نعم		لا			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
البيئة	26	%22	0	%0	81	%71	8	%7	115	%100
التوعية البيئية	23	%20	2	%1,8	57	%49,2	33	%29	115	%100
التنمية المستدامة	17	%14,5	8	%7,2	15	%12,8	75	%65,5	115	%100

الجدول رقم (32): فكرة عن المفاهيم البيئية حسب الاستفادة من تكوينات بيئية

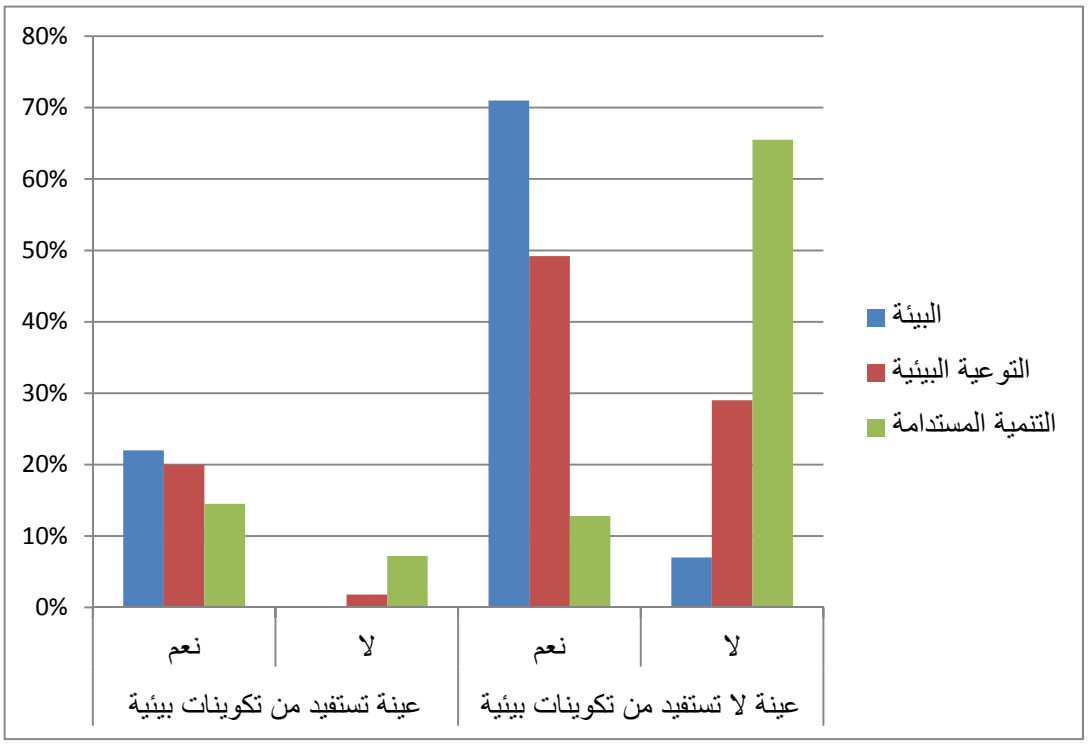

الشكل رقم (30): فكرة عن المفاهيم البيئية حسب الاستفادة من تكوينات بالجمعية

قراءة الجدول:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول (32) أن عينة المبحوثات اللاتي تستفدن من تكوينات بيئية في اطار الجمعية التي تنتمين إليها لديهن فكرة عن المفاهيم الثلاث بصفة أكبر من المبحوثات اللاتي لا تستفدن من أية تكوينات و اللاتي تشكلن الأغلبية.

و من هنا تتضح أن لهذه التكوينات البيئية تأثير كبير في مدى إدراك المبحوثات للمفاهيم البيئية، و منه تتجلى ضرورة القيام بتكوينات في المجال البيئي، كطريقة لترسيخ المفاهيم أولا ثم لإمكانية ايصال الرسالة البيئية.

المنصب بالجمعية / نوع النشاط	رئيسة		نائبة الرئيس		الأمينة العامة		عضو في اللجنة		عضو منخرط		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
النشاطات التحسيسية و التوعوية	9	%8	2	%1,8	5	%4,5	11	%9,8	47	%43	74	%67,1
نشاطات التسلية و الترفيه	1	%0,9	0	%0	0	%0	10	%8,9	16	%14,1	27	%23,9
إعداد البرامج و الملصقات	0	%0	0	%0	0	%0	6	%5,4	4	%3,6	10	%9
المجموع	10	%8,9	2	%1,8	5	%4,5	27	%24,1	67	%60,7	111	%100

الجدول رقم (33): نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها بصفة خاصة حسب المنصب بالجمعية

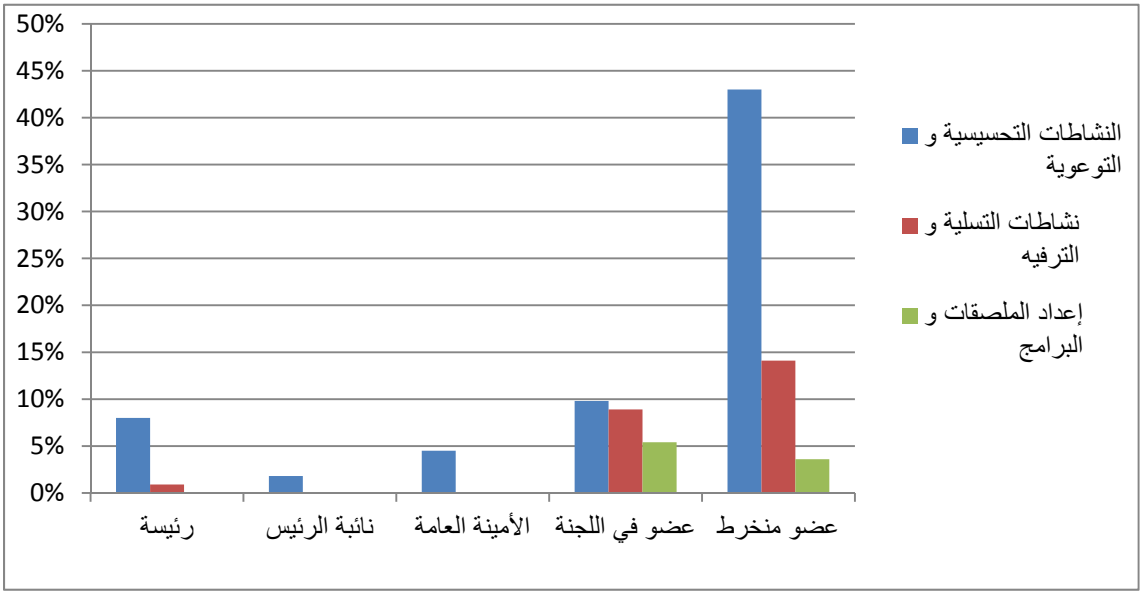

الشكل رقم (31): نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها حسب المنصب بالجمعية

قراءة الجدول:

يتضح من خلال الجدول الجدول رقم (33) أن النشاطات التحسيسة هي التي نالت أعلى نسبة بالنسبة لمنصب رئيسة الجمعية بنسبة 8%، نائبة الرئيس 1,8%، الأمينة العامة 4,5%، عضو في اللجنة بنسبة 9,8% ثم عضو منخرط بنسبة 67%.

تبين نتائج الجدول أن النشاطات التحسيسية و التوعوية هي التي حظيت بأعلى النسب، من قبل المبحوثات في مختلف المناصب، و بنسبة أقل نشاطات التسلية و الترفيه، مما يؤكد أن المرأة مهما اختلف منصبها بالجمعية تميل نحو التوعية الارشاد و النصح. و لكن القراءة الثانية للنتائج تجعلنا نسجل ملاحظة هامة، و هي أن نسبة 5,4% من أعضاء اللجان فقط تولي أهمية لإعداد برامج النشاطات البيئية و الملصقات، غير أن ذلك يعتبر من مهامهن مما يؤدي إلى فشل في مخططات الأنشطة البيئية لهذه الجمعيات.

المستوى التعليمي / النشاطات	متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
التحسيسية و التوعوية	7	%6,3	24	%21,6	43	%38,8	74	%66.6
التسلية و الترفيه	4	%3,7	6	%5,4	17	%15,2	27	%24.3
إعداد البرامج و الملصقات	0	%0	5	%4.5	5	%4,6	10	%9,1
المجموع	11	%10	35	%31.5	56	%58,5	111	%100

الجدول رقم (34): نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها الخاصة حسب المستوى التعليمي

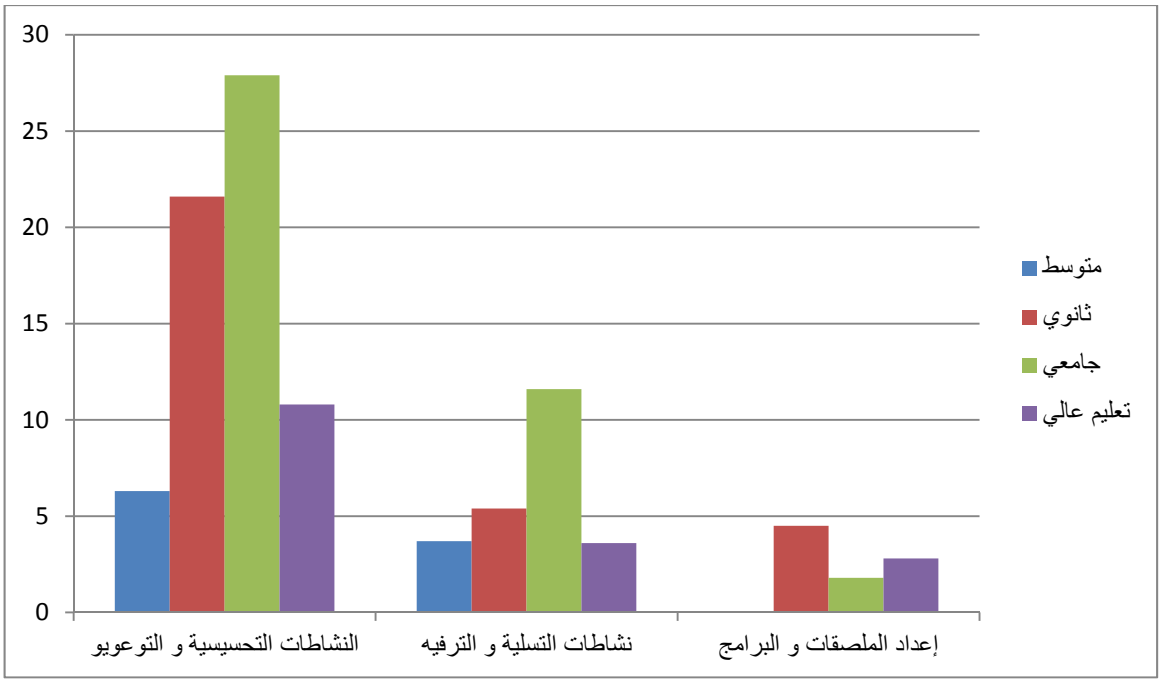

الشكل رقم (32): نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها الخاصة حسب المستوى التعليمي

قراءة الجدول:

يتضح لنا من نتائج الجدول رقم (34) أن أغلبية الجامعيات تهتمن بالنشاطات التحسيسية و التوعوية و ذلك بنسبة 21.6% ،و تهتم المبحوثات ذات المستوى المتوسط بنسبة 6,3% بنفس النشاطات، و نسبة 21.6% بالنسبة للمبحوثات ذوات المستوى الثانوي. و ذلك يجعلنا نستنتج أن المستوى التعليمي لا يؤثر على اختيار المبحوثات للنشاطات التي تمارسها بصفة خاصة داخل الجمعية البيئية.

السن	25-15 سنة		35-26 سنة		45-36 سنة		55-46 سنة		أكثر من 56 سنة		المجموع	
نوع النشاط	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
النشاطات التحسيسية و التوعوية	25	%22.6	23	%20.7	12	%10.8	12	%10.8	4	%3.6	76	%68.4
نشاطات التسلية و الترفيه	12	%10.8	10	%9	0	%0	4	%3.6	0	%0	26	%23.4
إعداد البرامج و الملصقات	2	%1.8	5	%4.5	2	%1.8	0	%0	0	%0	9	%8.2
المجموع	39	%35.2	38	%34.2	14	%12.6	16	%14.4	4	%3.6	111	%100

الجدول رقم (35): نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها حسب السن

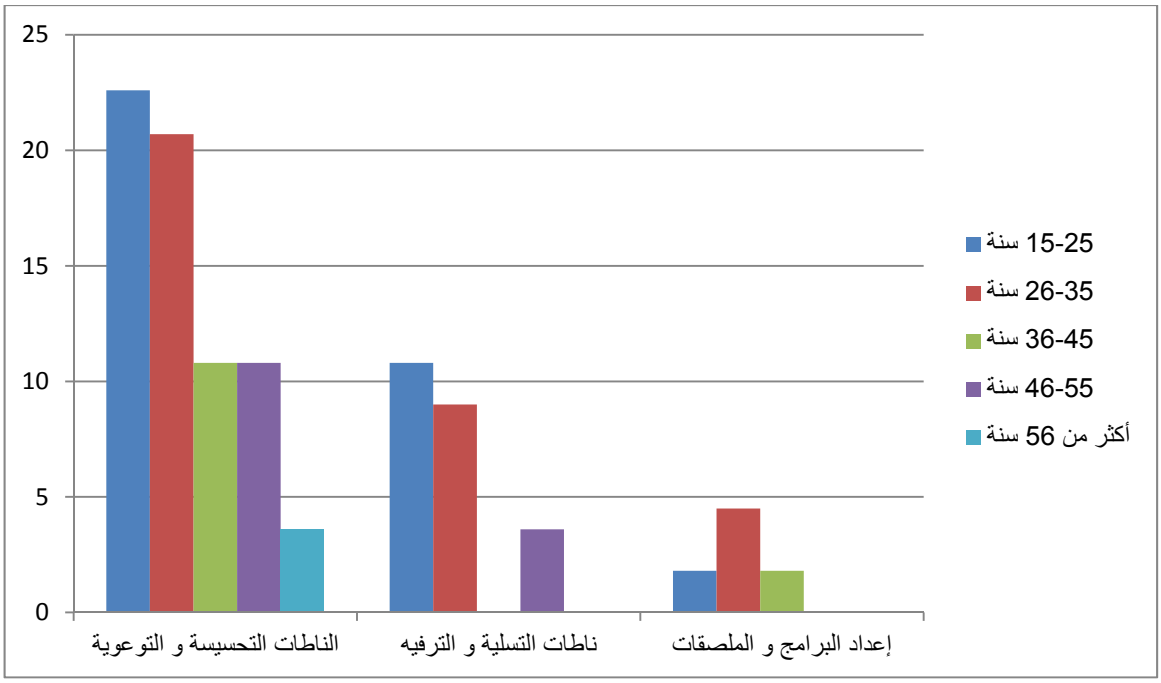

الشكل رقم (33): نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها حسب السن

قراءة الجدول:

يبين لنا الجدول علاقة اختيار المبحوثات للنشاطات التي تبرز فيها قدراتها بصفة خاصة حسب السن، و يتبين أن أغلبية المبحوثات تفضلن النشاطات التحسيسية و التوعوية بنسبة 68% ثم نشاطات التسلية و الترفيه بنسبة 23.4%، و يتبين أن الفئة العمرية من 36-45 سنة لا تهتمن بنشاطات التسلية و الترفيه.

نستنتج أن الفئة العمرية لا علاقة لها باختيار المبحوثات للنشاطات التي تتميز فيها بصفة خاصة.

المبحث الرابع: الصعوبات التي تواجه المرأة خلال نشاطها بالجمعيات البيئية

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	22	%19,1
لا	93	%80,9
المجموع	115	%100

الجدول رقم(36):تكوين المرأة بالجمعيات البيئية

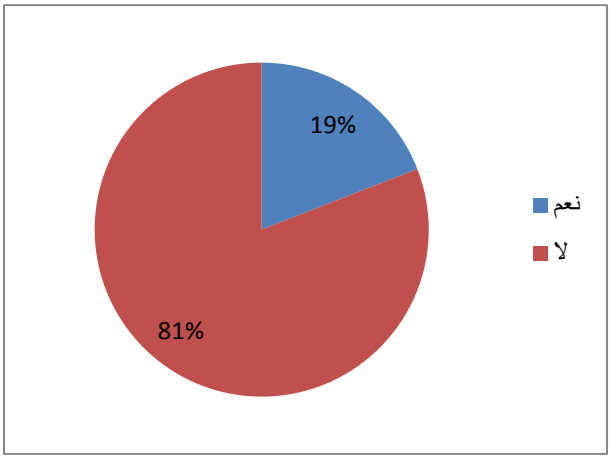

الشكل رقم (34): تكوين المرأة بالجمعيات البيئية

قراءة الجدول:

تشير بيانات الجدول (36) إلى أن أغلبية المبحوثات80,9% لا يتم تكوينهن عند التحاقهن بالجمعيات و حتى فيما بعد لا تستفدن من أي تكوين في هذا المجال مما يفسر عدم تمكن الأغلبية من الاجابة على السؤال الذي يضمن تعاريف حول التوعية البيئية و التنمية المستدامة، و أما عن نسبة 19% من المبحوثات اللاتي أجبن أنهن تستفدن من تكوينات، فإن هذه الأخيرة متخصصة في مجال الغطس بالنسبة للجمعيات البيئية البحرية التي تقوم بتنظيف قوع البحر و كذلك تدريبات في مجال التكوين البيئي التربوي و عقد اجتماعات و ملتقيات تكوينية في المجال البيئي.

و لتحقيق أهداف التوعية البيئية فإن عملية التدريب تعتمد على الأساليب التالية:

1-أساليب نظرية: معلومات نظرية يتلقاها المتدرب متعلقة بإشراك جميع الأطراف و تحسين البيئة و التنمية.

2-أساليب تطبيقية: فيما يتصل باستحداث استشارة الفاعلين من خلال مقابلات، اجتماعية، ميدانية لاستقطاب التغيير.

3-أساليب تنفيذية: تتعلق بالتنفيذ الفعلي لانجاز مشروعات ميدانية لحماية البيئة بالتعاون مع التنفيذيين و الجماعات المستهدفة التي تنفذ بها برامج التوعية البيئية.[1]

[1] ليله علي و عامر محمد السيد ، **المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الأزلريطية، الاسكندرية، 2001، ص 248.

العينة / الاجابة	التكرار	النسبة
صعوبات اجتماعية	79	%66,9
صعوبات بيروقراطية	8	%7
صعوبات مالية	28	%26,1
المجموع	115	%100

الجدول رقم (37): الصعوبات المواجهة

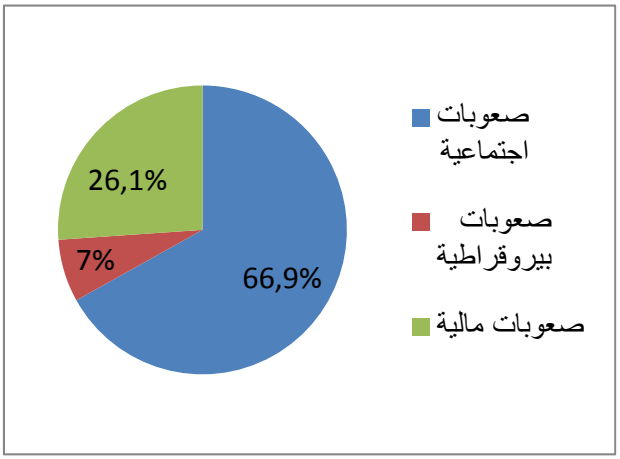

الشكل رقم (35): الصعوبات المواجهة

قراءة الجدول:

الجدول رقم (37) يوضح الصعوبات التي تواجهها المرأة الناشطة في المجال الجمعوي البيئي حيث نسجل أعلى نسبة تتمثل في 66,9% صعوبات اجتماعية، تليها الصعوبات المالية ب 26,1% ثم الصعوبات البيروقراطية بنسبة 7%.

تؤكد لنا نتائج هذا الجدول ما تم التطرق إليه في الفصل الأول أن العائق الاجتماعي مهيمن على نشاط المرأة في الحركة الجمعوية و ذلك نتيجة الأعراف و التقاليد التي تحد من مشاركة المرأة في المجالات العامة و خاصة في النشاط الجمعوي، و مع ذلك فإن المرأة تواصل في البروز و لعب أدوار مهمة في مختلف المجالات بما في ذلك النشاط الجمعوي.

أما عن الصعوبات المالية فالجمعيات البيئية تعاني صعوبة في الحصول على إعانة الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب و الممارسات الرياضية على مستوى محلي، نظرا

لأن أنشطة حماية البيئة ليست واردة في التعليمة الوزارية المشتركة. أما عن وزارة تهيئة الاقليم و البيئة، فمعايير انتقاء المشاريع البيئية و تمويلها تبقى غامضة في ظل غياب نصوص قانونية توضح بصورة دقيقة كيفيات التمويل. فالجمعيات التي تواجه مشكل التمويل تحمل على عاتقها مصاريف النفقات الضرورية لإنجاز نشاطاتها، و تعتمد في ذلك على اشتراكات الأعضاء بشكل منتظم.

و عن الصعوبات البيروقراطية فنسبة قليلة تمثلت في 7% من المبحوثات ترى أنها تشكل عائقا لنشاط المرأة في الجمعيات البيئية و ذلك نتيجة تعطيل سيرورة منح التراخيص لإنجاز مشاريع في اطار النشاطات البيئية أو التراخيص للتنقل خارج ولاية الجزائر بالنسبة للجمعيات الناشطة على المستوى الوطني.

الاستنتاجات العامة:

سعينا من خلال دراستنا حول "دور المرأة في التوعية البيئية من خلال نشاطها في الجمعيات الناشطة في المجال البيئي" إلى معرفة مكانة المرأة بالجمعيات ذات الطابع البيئي أولا، ثم إلى تقييم دورها في التوعية البيئية في إطار نشاطها الجمعوي.

و في إطار التحليل الكمي و الكيفي للنتائج الميدانية، يمكننا استخلاص مجموعة من الاستنتاجات المرتبطة بتساؤلات الدراسة على النحو التالي:

أولا:نتائج متعلقة بالوضعية النظامية للجمعية البيئية و علاقة المرأة بها

- أظهرت النتائج أن 53,9% من النساء تنشطن بالجمعيات التي أسست خلال الخمس سنوات الأخيرة، و أن 76,1% من النساء الناشطات تمثلن فئة الشباب، و ذلك بسبب الاستقرار الأمني في العشر سنوات الأخيرة.
- كما كشفت نتائج الدراسة أن 59% من النساء اللاتي تنشطن بالجمعيات ذات الطابع البيئي في ولاية الجزائر ذات مستوى جامعي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي كلما زادت نسبة المشاركة في الجمعيات البيئية، فبالتالي تسجل علاقة طردية بين المستوى التعليمي و انخراط المرأة بالجمعية ذات الطابع البيئي، إضافة إلى تقلدهن لمختلف المناصب بالجمعية، دليل على استعداد المرأة المنخرطة بالجمعية ذات الطابع البيئي إلى تقلد مختلف مراكز المسؤولية رغم العدد الضئيل للنساء المترئسات للجمعيات

البيئية مقارنة بالجنس المقابل، إلا أن حضورهن الشديد كأعضاء في اللجنة و أعضاء منخرطات يعتبر انطلاقة للنشاط المكثف للمرأة في الجمعيات ذات الطابع البيئي بولاية الجزائر.

ثانيا: نتائج متعلقة بمشاركة المرأة بالجمعيات البيئية

- رصدت الدراسة أن 80,9% من الناشطات بالجمعيات ذات الطابع البيئي ترجعن سبب انخراطهن بالجمعية إلى الاهتمام بالقضايا البيئية مما يجيب على ما تم ذكره في الفصل الأول حول اهتمام المرأة بالبيئة نتيجة لعلاقتها القوية مع موارد البيئة و البغية في توليد الاحساس بالمسؤولية تجاه البيئة.
- أظهرت الدراسة أن النساء عينة البحث تشاركن بالنشاطات الجمعوية بصفة غالبة إلى دائمة بنسبة 80%، و النساء اللاتي لا تشاركن ترجعن السبب إلى عدم ملائمة توقيت النشاطات، و تجدر الاشارة كذلك إلى أن الحالة العائلية للمرأة تساهم في درجة مشاركتها بنشاطات الجمعية فالنساء العازبات و المتزوجات تشاركن بصفة أقل من النساء المطلقات و الأرامل اللاتي تسطرن من أولوياتهن النشاط الجمعوي البيئي.

ثالثا: نتائج متعلقة بمدى و كيفية نشاط المرأة داخل الجمعية ذات الطابع البيئي

- كشفت نتائج الدراسة أن معظم النساء الناشطات بالجمعيات ذات الطابع البيئي ليس لديهن فكرة واضحة حول مفهوم التوعية البيئية و أن معظمهن لا تدركن معنى التنمية

المستدامة، و ذلك يُعيق القيام بالتوعية البيئية بصفة صحيحة و قد يُخل بالرسالة الاتصالية صدد التوجيه.

- كما أثبتت الدراسة أن النساء الناشطات بالجمعيات البيئية التي تقدم برامج تدريبية في المجال البيئي تتواجد لديهن فكرة مسبقة حول التوعية البيئية و التنمية المستدامة، مما يعزز ضرورة تكوين المرأة بيئيا لدى التحاقها بالجمعية ذات الطابع البيئي.
- أظهرت الدراسة أن 61,7% من النساء الناشطات بالجمعيات البيئية قيد الدراسة تجدن سهولة في التفاعل مع فئة الأطفال و هنا تجدر الاشارة إلى أن توعية الطفل من توعية المجتمع حيث أن غرس سلوكات بيئية سليمة في مرحلة التنشئة تنتج مجتمعا واعيا متمسكا بالعادات البيئية السليمة.
- كما رصدت الدراسة أن نسبة 67,5% من النساء الناشطات بالجمعيات عينة البحث تهتمن بالنشاطات التوعوية و التحسيسية مما يؤدي بهن إلى إيجاد سهولة في تمرير الرسالة البيئية في هذا النوع من النشاطات التحسيسية و التوعوية، و صعوبة في النشاطات التي تتطلب جهدا عضليا (عمليات تنظيف الأحياء و الشواطئ)، و ما يجب الاشارة إليه هو أن النشاطات التحسيسية و التوعوية تستلزم مكتسبات معرفية مسبقة، غير أن النساء قيد الدراسة ليس بإمكانهن القيام بذلك بصفة ناجحة بما أن أغلبهن ليس لديهن فكرة حول المفاهيم البيئية الأساسية.

- كشفت النتائج أن عينة البحث لا تولي اهتماما لإعداد المخططات البرامجية البيئية المعتمدة، خاصة و أن نسبة 5,4% من أعضاء اللجنة فقط يهتمون بإعداد البرامج و النشاطات البيئية تمثل نسبة ضئيلة كون أعضاء اللجنة هم المخولون بتسطير و تنفيذ برامج الجمعيات.
- توصلت الدراسة إلى كشف خلل في آداء عملية "التوعية البيئية" بالنسبة للمرأة الناشطة بالجمعيات عينة الدراسة، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة الناشطة في الجمعيات ذات الطابع البيئي، تنجح في القيام بالعملية الاتصالية و تجد سهولة في القيام بها بنسبة 61% مع فئة الأطفال، 28,7% مع فئة الشباب و 9,6% مع فئة النساء، و لكن في نفس الوقت تجدر الاشارة إلى أن عملية القيام بالتوعية تمس بجانبين و هما: الاتصال كعلاقة و الاعلام كمحتوى فأما بالنسبة لمحتوى العملية الاتصالية أي الجانب الاعلامي، فقد تم اهماله و التركيز فقط عن الجانب الاتصالي دون مراعاة الجانب الاعلامي مما يؤثر سلبا على نجاح المرأة الناشطة بالجمعية إلى قيامها بدورها في التوعية البيئية.

رابعا: نتائج متعلقة بالصعوبات التي تواجه المرأة خلال نشاطها بالجمعية ذات الطابع البيئي

- أثبتت الدراسة أن 80,9% من النساء الناشطات في الجمعيات عينة البحث لا تستفدن من أية تكوينات بيئية، مما يؤثر سلبا على القيام بالنشاطات الجمعوية خاصة التحسيسية، التوعوية و التربوية منها، كما يؤثر ذلك سلبا على فعالية الجمعية في ايصال الرسالة البيئية و تحقيق الأهداف المسطرة.
- أكدت النتائج أن الصعوبة الأولى التي تواجهها أكثر من 66% من المبحوثات الناشطات بالجمعيات عينة الدراسة، تتدرج ضمن الصعوبات الاجتماعية، و ذلك راجع للأعراف و التقاليد التي تحد من مشاركة المرأة في المجالات العامة بما فيها النشاطات الجمعوية، كما أن العائق المالي يمثل نسبة 26,1% حيث تعاني الجمعيات من ضعف في التمويل مما يدفع أعضاء الجمعية إلى تمويل بعض نشاطاتهم بأنفسهم.

خـاتـمة:

و في ظل تنامي المشاكل البيئية المحدقة بنا على المستوى العالمي عموما و الوطني بصفة خاصة، يتوجب الاستثمار في جميع الميادين و تكاثف الجهود الحكومية و الغير حكومية و ذلك بإشراك جميع أطراف المجتمع المدني و على رأسها الجمعيات البيئية و كذلك تعزيز تواجد المرأة بهذه الجمعيات اعترافا بالمكانة التي تحتلها في أدائها لعملها التوعوي و ذلك انطلاقا من قيادتها مسؤولية التحسيس و التوعية بشتى الطرق و في كل المراكز التي تحتلها في المجتمع سواءا داخل أسرتها أو خارجها، باعتبارها عضو فعال بدرجة كبيرة في المجتمع المدني.

و من أجل تفعيل نشاطات الجمعيات البيئية تبرز ضرورة تطوير الاهتمام بالقضايا البيئية و كذا الاهتمام بالمخططات التوعوية من أجل تنمية قدرات و كفاءة أعضاء الجمعيات البيئية، بما فيهم المرأة و تحفيزها في ممارسة نشاطها بالجمعية و نجاحها في آداء العملية التوعوية بصفة كاملة, و ذلك عن طريق:

- تحسين وضعية الجمعيات البيئية عن طريق ضمان تمويلها والعمل على التنظيم المستمر و غير المنساباتي لنشاطاتها و حسن تسييرها.
- تشجيع المرأة على المشاركة في مختلف النشاطات البيئية و توفير كل الإمكانيات المحفزة على ذلك بما فيها ضمان النقل و استحداث مختلف التسهيلات.

- التعريف بالجمعية البيئية من خلال تكثيف نشاطاتها لجلب اهتمام الأفراد للمشاركة خارجيا بالتفاعل مع النشاطات أو داخليا بالانخراط بالجمعية.
- تنظيم ملتقيات و محاضرات من أجل تطوير علاقة احتكاك المرأة بهذه الجمعيات و تشجيعها على الانخراط بها بما فيهم النساء العاملات و الماكثات بالبيت.
- التحسيس بالدور البالغ الأهمية الذي تلعبه المرأة بالجمعيات البيئية خاصة بالنسبة لتفاعلها مع فئة الأطفال و إحياء إرادتها في الانخراط بالجمعيات البيئية.
- تطوير الملتقيات بين الجمعيات البيئية من أجل تقاسم الخبرات و التجارب و فعالية الجمعيات البيئية التي لعبت المرأة فيها دورا كبيرا في إنجاح نشاطات الجمعية.
- السعي إلى تنظيم تكوينات بيئية من أجل النجاح في آداء عملية التوعية البيئية بشقيها الاتصالي و الإعلامي.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

1)1-قائمة الكتب

1. القرآن الكريم
2. ابراهيم حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
3. ابراهيم عبد الفتاح كاميليا، **سيكولوجية المرأة العاملة**،ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
4. أبو النصر مدحت، **ادارة الجمعيات الأهلية** ، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر،دت.
5. البيجاني سالم، **مكانة المرأة بين الاسلام و القوانين العالمية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، دون تاريخ.
6. الدويبي عبد السلام بشير، **علم الاجتماع الطبي**،ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،دت.
7. الحناوي عصام، **قضايا البيئة في مائة سؤال و جواب**، ط4، المنشورات التقنية، بيروت،2004 .
8. العقاد عباس محمود، **المرأة في القرآن**،ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر،مصر،2003.
9. الوافي عبد الرحمن، **سيكولوجية المرأة و المجتمع**، ط1، دار هومة، الجزائر، 1997.

10. السعداوي نوال، هبة رؤوف عزة، **المرأة والدين و الأخلاق**، ط1،دار الفكر المعاصر، سوريا.2000.
11. السعود راتب، **الانسان و البيئة، دراسة في التربية البيئية**، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
12. السيد الامام محمد، **المجتمع الريفي: رؤية حول واقعه و مستقبله**، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
13. السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي المفاهيم و القضايا، ط1، دار الكتاب للتوزيع، مصر،2001.
14. السيد عامر محمد، **المشاركة الشعبية لحماية البيئة** ، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002.
15. العروسي حسين، **التلوث المنزلي**، ط2، مكتبة المعارف الحديثة، الاسكندرية، 1998.
16. الميلاد زكي، **تجديد الفكر الديني في مسألة المرأة**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،المغرب،2001،دون تاريخ.
17. الناكوع محمود، **الانحطاط و النهوض- تأملات في الواقع العربي**، ط 1، د.د ن، لندن،1997.
18. امام عبد الفتاح امام، **المرأة في الفلسفة**، ط1، دار التنوير للطباعة و النشر، بيروت، 2009.
19. امام عبد الفتاح امام، **الفيلسوف المسيحي**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
20. بركو مزوز، **إجرام المرأة في المجتمع-العوامل و الآثار**،ط1، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

21. بن سعدة حدة، **حماية البيئة في التشريع الجزائري، دراسة في ضوء قانون حماية البيئة و القانون العقاري**،ط1، مطبعة حيرش ، الجلفة، 2009. ص151.
22. بهيم محمد جميل، **المرأة في حضارة العرب و العرب في تاريخ المرأة**، ط1، دار النشر للجامعيين، 1962.
23. بوترعة بلال، **المرأة و حماية البيئة**، ط1، مطبعة سخري، الجزائر، 2012.
24. حمودي عبد الله، **وعي المجتمع بذاته–عن المجتمع المدني في المغرب**، ط1، دار توبقال، المغرب، 1998.
25. درواش رابح، **علم اجتماع العائلة**، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012.
26. ديب علي حسين، **المرأة اليهودية، بين فضائح الثورات و قبضة الحاخامات**، ط1، صفحات للدراسة و النشر، سوريا،2007.
27. رفقي عوض عادل، **المرأة و حماية البيئة**، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 1995.
28. سلاطنية بلقاسم، حيان الجيلاني، **أسس البحث العلمي**، ط1،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
29. شحاته حسن أحمد، **تلوث البيئة السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها**، ط1،الدار العربية، 2000.
30. عبد الرب نواب الدين، **عمل المرأة وموقف الإسلام منه**، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، السعودية، 1987.
31. عربيات بشير محمد، أيمن سليمان مزاهرة، **التربية البيئية**، ط1، دار المناهج، عمان، الأردن،2009.
32. علي ليله و محمد السيد عامر، **المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الأزلريطية، الاسكندرية،دت.

33. عمر نصيف فاطمة، **حقوق المرأة وواجباتها في ضوء الكتاب والسنة**، ط1، دار تهامة للنشر، جدة، السعودية، 1992.
34. عوض الكريم حامد وآخرون، **محددات مشاركة المرأة في جهود التنمية**، ط1، الجزء الثالث، جمعية الاجتماعيين، الشارقة،الإمارات،1991.
35. فوتر كونستانيس ، **تربية الشعور بالمسؤولية عند الأطفال**، ترجمة: خليل كامل ابراهيم، ط4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1994.
36. فياض نبيل، **حوارات في قضايا المرأة**، ط2، دار حوران ، سورية، دمشق، 1997.
37. قادري عبد العزيز، **حقوق الانسان في القانون الدولي و العلاقات الدولية، المحتويات و الآليات**، ط1، دار هومة للطباعة ، الجزائر،2003.
38. قاسم منى، **التلوث البيئي و التنمية الاقتصادية**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
39. قيرةاسماعيل و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط2، مركز دراسات الوحدةالعربية، بيروت، 2009.
40. كحالة عمر رضا، **المرأة في القديم و الحديث**، ط2، مؤسسة الرسالة للنشر و التوزيع، سوريا، 1989.
41. كيال باسمة، **سيكولوجية المرأة**، ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، بيروت، 1998
42. لعبيدي نجاة، **كف عن اضطهادي أيها الرجل**، مؤسسة عالم الأفكار، ط1، الجزائر،2005.
43. محاسنة إحسان علي، البيئة والصحة العامة، درا الشروق للنشر والتوزيع، ط1، مصر،1999.
44. محمد الحسن احسان ، **علم اجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر**، ط1، دار وائل للنشر، عمان،2008.

45. محمد حسين، **الوجيز في نظرية الحق بوجه عام**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985.

46. محمد عبدالحميد ،**دراسات الجمهور في بحوث الإعلام**، ط1،عالم الكتب، مصر، 1993.

47. محمد عبد الغني، **الاسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير و الدكتوراه**، ط1، مكتبة الانجلومصرية، مصر، 1992.

48. محمد زين عمر، **البحث العلمي و مناهجه و تقنياته**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

49. محمدهندومة ، حامد أنور ، **سن اليأس عند المرأة**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية. 2006.

50. محمود أحمد حميد ،**الثقافة البيئية مطلب حضاري للأسرة**، ط1، دار الرضا للنشر، سوريا، دمشق، 2003.

51. مرير ابراهيم يونس أحمد،**البيئة و التشريعات البيئية**، دار الحامد للنشر و التوريع, ط1، الأردن,2007.

52. مزاهرة سليمان، الوابكة علي فالح، **البيئة و المجتمع**، ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.

53. مشعان ربيع عادل و آخرون، **التربية البيئية**، ط1، دار عالم الثقافة، عمان، الأردن، 2006.

54. مصباح عامر، **منهجية البحث في العلوم السياسية و الاعلامية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

55. معوض عبد التواب، عبد التواب مصطفى معوض ، **جرائم التلوث من الناحيتين القانونية و الفنية**، ط1، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1986.
56. ملحة أحمد، **الرهانات البيئية في الجزائر**، ط1، مطبعة النجاح، الجزائر، 2000.
57. نفاع إملي و آخرون، **المرأة في المنظمات الأهلية العربية**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.
58. نعمة الله عيسى، **مخاطر تلوث البيئة على الإنسان**، ط1، دار الفكر العربي ، بيروت،1998.
59. هراس المختار، **المرأة و صنع القرار في المغرب**، ط1، المؤسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع مجد، بيروت،2008.
60. هلال علي الدين، سعد نفين، **النظم السياسية العربية (قضايا الاستمرار و التغيير)**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
61. واجنر تراقس، **البيئة من حولنا–دليل لفهم التلوث و آثاره**، ترجمة محمد صابر، ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997.
62. يونس ابراهيم أحمد يونس، **البيئة و التشريعات البيئية**، ط1، دار الحامد، الأردن، 2008.

1)2. المجلات و دوريات :

63. بوسنة محمود، "**الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها و طبيعة تطورها و مدى مساهمتها في تحقيق الأمن و التنمية**" مجلة العلوم الانسانية، العدد 17، جامعة منتوري، قسنطينة. جوان 2002.

64. الدسوقي محمد، **التلوث البيئي نظرة اسلامية**، مجلة الرسالة الثقافية، العدد 20، مصر، 2009.

65. رجب مصطفى محمد، **التربية البيئية و أهميتها**، مجلة الأمن و الحياة، العدد 288،مركز البحوث و الدراسات، السعودية، أوت 2005.

66 . طلبة مصطفى كمال و آخرون، **البيئة و التنمية**، أوراق غير دورية، مركز دراسات و استشارات الادارة العامة ، العدد التاسع، نوفمبر، مصر. 1999.

67. عطوة فوزي محمد السعيد، حقوق المرأة العامة في المجتمع المسلم،وزارة الإعلام المصرية،سلسلة ثقافة الشباب،العدد5 ،مصر،2006.

68. غساسي فوزية، **الخطاب حول المرأة** "سلسلة ندوات و مناظرات" رقم65، منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، المملكة المغربية، 1997.

3)1. الرسائل الجامعية

69. بن بايوب قشار بكير، **المجتمع المدني و الاعلام البيئي في الجزائر**، مدكرة لنيل شهادة الماجيستير، قسم علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، 2011/2012.

70. بن سرياح محمد، **توفيق النساء الاطارات العاملات بين الحياة الأسرية و الحياة المهنية في الوسط الحضري**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2011/2010

71. ترشين محمد سليمان، **التنشئة الاجتماعية و بناء اتجاهات التحرر عند المرأة**، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، قسم علو الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2007/2006.

72. شتوي الأخضر، **برامج التربية البيئية في التلفزيون الجزائري، دراسة تحليلية لسلاسل إعلانات الغزالة دنيا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، 2005-2006.

73. شريف آسيا، **دور المرأة في مواجهة إسهال الطفل**،رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر،1996-1997.

74. غسان حيدر، **المقاربة ما بين الضرورة و الواقع للمجتمع المدني العربي و المنظمات الحكومية و غير الحكومية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، قسم علم الاجتماع. جامعة الجزائر، 2007/2006.

75. صوادق عيسى، البيئة، المواطن و الجمعيات، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، قسم علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، 2008/2007.

76. هلال غنيمة، **دوافع توجه المرأة الجزائرية للعمل في اطار النشاطات الاجتماعية الخاصة في ظل التغير الاجتماعي**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر،2008/2007.

77. يحي وناس، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**،أطروحة دكتوراه في القانون،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2007.

1)4. القواميس و المعاجم:

78. مدكور إبراهيم، **معجم العلوم الإجتماعية**،الهيئة المصرية للكتاب،1975.

1)5-الوثائق الرسمية و الحكومية:

79. قانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات الصادر في 12 يناير 2012، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد2، 15 يناير 2012.

80. **دستور 28 نوفمبر 1996** ، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1998.

81. **ملخص التقرير الوطني للمخطط الوطني للأعمال من أجل حماية البيئة و التنمية المستدامة**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الاقليم و البيئة، الجزائر. أوت 2001.

82. **المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الاقليم و البيئة، الجزائر، 2001.

83. **الميثاق الوطني الجزائري**، حزب التحرير الوطني، 22 نوفمبر 1976، الفصل الأول

84. **الاستراتيجية الوطنية لترقية و إدماج المرأة:2008-2014**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، جويلية، 2008.

85. **الصحة و البيئة**، منشورات مجلس الأمة، 01 جويلية 2003، الجزائر، 2003.

86. **احصائيات الجمعيات البيئية**، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، 2012.

87. **إحصائيات الجمعيات البيئية النشطة في ولاية الجزائر**، وزارة البيئة و تهيئة الاقليم، الجزائر، 2013.

88. **المرأة الجزائرية- واقع و معطيات**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، الجزائر، 2006.

1)6. الوثائق غير الحكومية:

89. **دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية و الحد من التلوث البيئي**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ط2، دار الكتب المصرية، مصر ،2007.

90. **السكان و التغيير البيئي**، صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير حالة سكان العالم، 2001.

91. **الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية 2005/2004**، تقرير إخباري، نوع الجنس والفقر والبيئة، الأمم المتحددة، 2005.

92. **دور التشريعات و القوانين في حماية البيئة العربية** ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2010.

93. **مستقبلنا المشترك**، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كمال عارف، عالم المعرفة، الكويت، 1989.

94. عبد العزيز وطبان، **دراسة حول تشغيل المرأة و الأحداث في العالم العربي للثقافة العالمية و بحوث العمل**، الجزائر، 1985.

95. **الدراسة الإستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية**، الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، نيويورك.

1)7. المؤتمرات و الندوات:

96. مصطفى كمال طلبة، **تدريب القادة البيئيين** 21 أكتوبر 2000، المؤتمر السنوي لإدارة البيئة في الوطن العربي ، مركز التنمية المتواصلة للتدريب و بناء القدرات، القاهرة، 2001.

97. "**التربية في مواجهة مشكلات البيئة**" ، منظمة اليونسكو، المؤتمر الدولي الحكومي للتربية البيئية، مجلة اليونسكو، باريس، أكتوبر 1976.

98. **الندوة المغاربية حول المرأة المغاربية واقع و آفاق** ، الرباط ، ديسمبر ،2006.

99. **المقاولة و ريادة الأعمال النسائية في العالم العربي قيادة و تنمية** ، البيان الختامي للمؤتمر الرابع لمنظمة المرأة العربية، العدد4، 2013/02/28.

100. **حلقة عمل للمشاركة الشعبية و دور الأسرة و المرأة و الطفل في برنامج حماية البيئة** ، تونس،1996/01/13 .

101. **الندوة القانونية: المرأة المغاربية و القوانين**" طرابلس، 08/07 سبتمبر 2006.

1)8. المواقع الالكترونية:

101. ورقة عمل لمتلقى المرأة العربي الأول للتربية البيئية ،عمان في نيسان 2004 www.amanjordan.org/aman_studies/wmview

102-Réseau femme et environnement http://www.rqfe.org/

103. الموسوعة العربية http://www.arabdiver.com

104. جدول أعمال القرن 21، منشورات الأمم المتحدة:www.unep.org

1)9. المقابلات العلمية:

105. مقابلة مع السيدة: بن شاطر حورية، نائبة مدير الشراكة للحفاظ على البيئة. بتاريخ: 2013/10/2. الساعة 11 صباحا.

106. مقابلة مع السيدة: ديرامشي حورية ،المكلفة بالاتصال بجمعية رايس حميدو لحماية البيئة البحرية، بتاريخ: 2014/03/05.الساعة 15 زوالا.

107. مقابلة مع السيد: عيبودي عبد النور، مكلف بالاتصال بحملة "أنظف حي" بدار دنيا. بتاريخ: 2014/02/16. الساعة 13 زوالا.

II. **المراجع باللغة الأجنبية:**

1)1. **الكتب:**

108 .Corinne BELLIRD. **L'emmancipaion des femmes à l'épreuve de la philanthropie**, édition l'Harmatan, Paris.

109 .Evelyne LEUJEUNE-RESNICK. **Femmes et associations (1830-1880),** éditions publisud, Paris.

110. Mahfoud Bennoune. **Les Algérienne, victime d'une société néopatriarcale**, 1ère édition, Marinoor, 1999, Alger.

111 . Mortada MOTAHARI. **Les droits de la femme en Islam,** édition El Bouraq, Liban, Bayrout, 2000.

112. Viviane TCHERNONDOG, Muriel TABARIES, **Les femmes dans les associations**. Données sur les résultats de l'enquête sur le profil des dirigeants bénévoles des associations, Février 2004,Paris.

1)2. المنشورات:

113. **Situation actuelle des associations activant dans le domaine de l'environnement**.Direction générale de l'environnement ,sous-direction de la formation, éducation et sensibilisation, Alger.

114. **Le progrès de la femme dans le monde**. Entité des nations Unies pour l'égalité des sexes et l'autonomisation des femmes ,Etas Unies, 2011.

الملاحق

جـــامـــعـــة الـــجزائـــــــــر03
كـليــة عـلوم الاعـلام و الاتصـال
قسم الاتصـال

الموضوع:

دور المرأة في التوعية البيئية من خلال نشاطها في الجمعيات البيئية

دراسة مسحية لعينة من الجمعيات البيئية الناشطة في ولاية الجزائر العاصمة

استمارة في إطار مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الاعلام و الاتصال

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

بوعبلة صبرينة **الدكتور زبير رمضان شاوش**

ملاحظة:

أختي المبحوثة، إن المعلومات التي تتفضلين بتقديمها في اجابتك على الأسئلة الخاصة بهذا الاستبيان هي معلومات نوظفها في اطار انجار مذكرة ماجستير حول "**دور المرأة في التوعية البيئية من خلال نشاطها في الجمعيات البيئية**"، و نعلمك أن أجوبتك لن تخرج عن نطاق الاستغلال العلمي النزيه.

الرجاء وضع علامة (X)**واحدة** أمام الاجابة المناسبة.

السنة الجامعية:2014/2013

البيانات الشخصية

1-السن:

15-25 سنة ☐

26-35سنة ☐

36-45 سنة ☐

46-55 سنة ☐

56 سنة فما فوق ☐

2-الحالة العائلية:

عزباء ☐

متزوجة ☐

مطلقة ☐

أرملة ☐

3-المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐

متوسط ☐

ثانوي ☐

جامعي ☐

4-ما هو منصبك بالجمعية؟

رئيس الجمعية ☐

نائب الرئيس ☐

أمين الخزينة ☐

الأمين العام ☐

عضو في اللجنة ☐

عضو منخرط ☐

المـــحور1: الـوضعية النـــظـامـــية للـــجمـعية و علاقة المـــــرأة بها

1- منذ متى تأسست الجمعية؟

1-5 سنوات ☐

10 سنوات ☐

15 سنة فما أكثر ☐

2- ما نوع الجمعية ؟

محلية ☐

ولائية ☐

وطنية ☐

3-الاقدمية العضوية في الجمعية

من 1 إلى 3 سنوات ☐

من 4 إلى 6 سنوات ☐

أكثر من 7 سنوات ☐

المـــحور2:مـــشاركة الـــمرأة في الـجمـعـية الـبيـئية

4-ماهو سبب انخراطك بالجمعية؟

الدراسةفي مجال له علاقة بالبيئة ☐

العمل في مجال له علاقة بالبيئة ☐

الاهتمام بالقضايا البيئية ☐

ملئ وقت الفراغ ☐

إجابة أخرى، ماهي؟ .....

5-هل تشاركين في نشاطات الجمعية؟

دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐

6-هل توقيت العمل بالجمعية يناسبك؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك بلا عللي

.....

7-حسب رأيك، ماهي المؤهلات التي تؤدي بالمرأة إلى انخراطها بالجمعية البيئية؟

المؤهلات المعرفية و الدراسية للمرأة المنخرطة ☐

الخصائص البيولوجية و النفسية للمرأة ☐

شخصية المرأة المنخرطة ☐

عناصر أخرى ☐

إجابة أخرى ماهي؟ .....

8-هل وجود المرأة بالجمعيات أمر ضروري ؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟ .....

المـــحور3:نشاط الـــمرأة بالـــجمـــعية البيئية

9-ماهو تعريفك للمفاهيم التالية؟

البيئة

.....

التوعية البيئية

.....

التنمية المستدامة

.....

10-ماهو الجمهور المستهدف الذي يسهل عليك التفاعل معه؟

الأطفال ☐ الشباب ☐ النساء ☐ الرجال ☐

11-كيف تتفاعلين مع نشاطات الجمعية

تتفاعلين بإيجابية مع جميع النشاطات ☐

تتفاعلين بإيجابية مع بعض النشاطات ☐

تجدين صعوبة في التفاعل مع جميع النشاطات ☐

- ماهي النشاطات التي تتفاعلين معها بصعوبة.....

- لماذا؟.....

12-هل هنالك نشاطات معينة تبرزين فيها قدراتك المعرفية و النفسية بصفة خاصة؟

نعم ☐ لا ☐

13-إذا نعم ماهي؟

المشاركة في النشاطات التحسيسية و التوعوية ☐

نشاطات التسلية و الترفيه ☐

إعداد الملصقات و البرامج ☐

14-هل تقدمين اقتراحات لتحسين آداء جمعيتك؟

نعم ☐ لا ☐

15- أي نوع من الاقتراحات تقدمين؟

اقتراحات في المجال التنظيمي للجمعية ☐

اقتراحات في المجال البيئي ☐

إجابة أخرى، ماهي؟.....

16-**هل يتم أخذ هذه الاقتراحات بعين الاعتبار؟**

نعم ☐ لا ☐

المحور4: الصعوبات التي تواجه المرأة في عملها الجمعوي

17- **هل يتم تدريب المرأة الملتحقة بالجمعية؟**

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم فماهي مجالات التدريب؟

.....

.....

18- **ما هي الصعوبات التي تواجه المرأة أثناء ممارستها نشاطها داخل الجمعية؟**

صعوبات اجتماعية ☐

صعوبات بيروقراطية ☐

صعوبات مالية ☐

أخرى ماهي؟.....

19- **ماهي اقتراحاتك حتى تشارك المرأة في الجمعيات البيئية؟**

.....-

.....-

.....-

.....-

الفهارس العامة

فهرس الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة

الشكل رقم (5) العلاقة بين الانسان، المناخ، التربة، الحيوان، و عناصر البيئة الثلاث.....61

الشكل رقم (2) نسبة ترأس المرأة للجمعيات البيئية خلال سنة 2011 104

الشكل رقم (3) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب فئات السن.....112

الشكل رقم (4) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي.....113

الشكل رقم (5) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الوضعية العائلية.....114

الشكل رقم (6) المنصب بالجمعية.....115

الشكل رقم (7) تاريخ تأسيس الجمعية.....116

الشكل رقم (8) نوع الجمعية.....118

الشكل رقم (9) الأقدمية العضوية بالجمعية.....119

الشكل رقم (10) الأقدمية العضوية بالجمعية حسب الوضعية الاجتماعية.....121

الشكل رقم (11) الأقدمية العضوية بالجمعية حسب السن.....124

الشكل رقم (12) الأقدمية العضوية بالجمعية حسب المنصب بالجمعية.....126

الشكل رقم (13) سبب الانخراط بالجمعية البيئية.....127

الشكل رقم (14) المشاركة في نشاطات الجمعية 129

الشكل رقم (15) ملائمة توقيت العمل بالجمعية.....130

الشكل رقم (16) المؤهلات التي تؤدي بالمرأة إلى انخراطها بالجمعيات البيئية.....131

الشكل رقم (17) ضرورة وجود المرأة بالجمعية البيئية.....133

الشكل رقم (18) درجة مشاركة المرأة في نشاطات الجمعية حسب الحالة العائلية.....135

الشكل رقم (19) درجة مشاركة المرأة بنشاطات الجمعية حسب المنصب بالجمعية.....137

الشكل رقم (20) درجة المشاركة في نشاطات الجمعية حسب ملائمة توقيت العمل بها.....138

الشكل رقم (21) الجمهور الذي يسهل على المرأة الناشطة بالجمعيات التفاعل معه.....140

الشكل رقم (22) التفاعل مع نشاطات الجمعية.....142

الشكل رقم (23) نشاطات تبرز فيها المرأة قدراتها بصفة خاصة.....144

الشكل رقم (24) نوع النشاط الذي تبرز فيه المرأة قدراتها بصفة خاصة.....145

الشكل رقم (25) تقديم الاقتراحات بالجمعية.....147

الشكل رقم (26) نوع الاقتراحات المقدمة.....148

الشكل رقم (27) أخذ الاقتراحات بعين الاعتبار.....169

الشكل رقم (28) فكرة عن المفاهيم البيئية حسب المستوى الدراسي.....151

الشكل رقم (29) فكرة عن المفاهيم البيئية حسب المنصب بالجمعية.....153

الشكل رقم (30) فكرة عن المفاهيم البيئية حسب الاستفادة من تكوينات بيئية.....155

الشكل رقم (31) نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها حسب المنصب بالجمعية.....157

الشكل رقم (32) نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها حسب المستوى التعليمي.....159

الشكل رقم (33) نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها حسب السن.....161

الشكل رقم (34) تكوين المرأة بالجمعيات البيئية 162

الشكل رقم (35) الصعوبات المواجهة.....164

فهرس الجداول

الجدول **عنوان الجدول** **الصفحة**

الجدول رقم (1) إحصائيات الجمعيات الوطنية المعتمدة حسب التصنيف.....95

الجدول رقم (2) الجمعيات البيئية المحلية المعتمدة.....97

الجدول رقم (3) الجمعيات البيئية المعتمدة لدى وزارة البيئة و تهيئة الاقليم لولاية الجزائر.....99

الجدول رقم (4) قائمة الجمعيات البيئية المعتمدة الاتي ترأسهن نساء.....105

الجدول رقم (5) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب فئات السن.....112

الجدول رقم (6) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي.....113

الجدول رقم (7) التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الوضعية العائلية.....114

الجدول رقم (8) المنصب بالجمعية.....115

الجدول رقم (9) تاريخ تأسيس الجمعية.....116

الجدول رقم (10) نوع الجمعية.....118

الجدول رقم (11) الأقدمية العضوية بالجمعية.....119

الجدول رقم (12) الأقدمية العضوية بالجمعية حسب الوضعية الاجتماعية.....120

الجدول رقم (13) الأقدمية العضوية بالجمعية حسب السن.....123

الجدول رقم (14) الأقدمية العضوية بالجمعية حسب المنصب بالجمعية.....125

الجدول رقم (15) سبب الانخراط بالجمعية البيئية.....127

الجدول رقم (16) المشاركة في نشاطات الجمعية 129

الجدول رقم (17) ملائمة توقيت العمل بالجمعية.....130

الجدول رقم (18) المؤهلات التي تؤدي بالمرأة إلى انخراطها بالجمعيات البيئية.....131

الجدول رقم (19) ضرورة وجود المرأة بالجمعية البيئية.....133

الجدول رقم (20) درجة مشاركة المرأة في نشاطات الجمعية حسب الحالة العائلية.....134

الجدول رقم (21) درجة مشاركة المرأة بنشاطات الجمعية حسب المنصب بالجمعية.....136

الجدول رقم (22) درجة المشاركة في نشاطات الجمعية حسب ملائمة توقيت العمل بها.....138

الجدول رقم (23) الجمهور الذي يسهل على المرأة الناشطة بالجمعيات التفاعل معه.....140

الجدول رقم (24) التفاعل مع نشاطات الجمعية.....142

الجدول رقم (25) نشاطات تبرز فيها المرأة قدراتها بصفة خاصة.....144

الجدول رقم (26) نوع النشاط الذي تبرز فيه المرأة قدراتها بصفة خاصة.....145

الجدول رقم (27) تقديم الاقتراحات بالجمعية.....147

الجدول رقم (28) نوع الاقتراحات المقدمة.....148

الجدول رقم (29) أخذ الاقتراحات بعين الاعتبار.....169

الجدول رقم (30) فكرة عن المفاهيم البيئية حسب المستوى الدراسي.....150

الجدول رقم (31) فكرة عن المفاهيم البيئية حسب المنصب بالجمعية.....152

الجدول رقم (32) فكرة عن المفاهيم البيئية حسب الاستفادة من تكوينات بيئية.....154

الجدول رقم (33) نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها حسب المنصب بالجمعية.....156

الجدول رقم (34) نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها حسب المستوى التعليمي.....158

الجدول رقم (35) نوع النشاطات التي تبرز فيها المرأة قدراتها حسب السن.....160

الجدول رقم (36) تكوين المرأة بالجمعيات البيئية 162

الجدول رقم (37) الصعوبات المواجهة.....164

فهرس الموضوعات

الاطار المنهجي:

مقدمة 1

الاشكالية 2

التساؤلات 2

أسباب اختيار الموضوع 3

أهداف الدراسة.....3

أهمية الدراسة.....4

منهج الدراسة.....4

أدوات تجميع البيانات.....5

مجالات الدراسة.....7

عينة الدراسة و متغيراتها.....7

تحديد المفاهيم 8

الدراسات السابقة 10

الاطار النظري

<u>الفصل الأول: مكانة المرأة و تطور اهتماماتها</u>.....12

المبحث الأول: سيكولوجية المرأة و مكانتها في الديانات السماوية.....13

- المطلب الأول: مكانة المرأة في الدين الاسلامي.....13

1-الدين الاسلامي يساوي بين الرجل و المرأة.....13

2-مشاركة المرأة في المجتمع الاسلامي.....14

- **المطلب الثاني: المرأة في الديانة المسيحية و الديانة اليهودية.....16**

1-مكانة المرأة في الديانة المسيحية.....16

2-مكانة المرأة في الديانة اليهودية.....17

3-مكانة المرأة في الديانات اللاسماوية.....18

- **المطلب الثالث: سيكلوجية المرأة.....19**

1-البنية النفسية للمرأة.....19

2- اهتمام المرأة بالعمل الخيري.....22

المبحث الثاني: تطور مكانة المرأة في المجتمع.....23

- **المطلب الأول: مكانة المرأة في المجتمع العربي و الجزائري.....23**

1-مكانة المرأة في المجتمع العربي.....23

2-مكانة المرأة في المجتمع الجزائري.....24

- **المطلب الثاني: تطور الوعي بقضايا المرأة.....25**

1-عوامل ظهور الوعي النسوي.....25

2-تطور وضعية المرأة في المجتمع العربي و الجزائري.....28

المبحث الثالث: واقع المرأة بين العمل المأجور و غير المأجور.....30

- **المطلب الأول: حق المرأة في العمل.....30**

1-الاعتراف الدولي بحق المرأة في العمل.....**30**

2-الاعتراف الوطني بحق المرأة في العمل.....**31**

- **المطلب الثاني: واقع عمل المرأة المأجور.....33**

1-عمل المرأة في العالم الغربي.....**33**

2-عمل المرأة الجزائرية.....**34**

- **المطلب الثالث: عمل المرأة غير المأجور.....39**

1-الدور الاقتصادي للمرأة في الوسط الريفي.....**40**

الفصل الثاني: إشراك المرأة في التنمية المستدامة لحماية البيئة.....43

المبحث الأول: علاقة المرأة بالتنمية المستدامة.....44

- **المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة و اهدافها.....44**

1-تعريف التنمية المستدامة.....**44**

2-أهداف التنمية المستدامة.....**45**

- **المطلب الثاني: دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة.....45**

1-الجهود الدولية لإشراك المرأة في تحقيق التنمية المستدامة.....**46**

2-معوقات مساهمة المرأة في تحقيق التنمية المستدامة.....**51**

- **المطلب الثالث: واقع التنمية المستدامة و دعم قدرات المرأة لتحقيقها.....53**

1-واقع التنمية المستدامة في الجزائر.....53

2-واقع إشراك المرأة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر.....54

3-دعم قدرات المرأة لتحقيق التنمية المستدامة.....54

المبحث الثاني: دور المرأة في التوعية البيئية.....56

- **المطلب الأول: مفهوم التوعية البيئية قطاعاتها و أهدافها.....56**

1-مفهوم التوعية البيئية.....56

2-قطاعات التوعية البيئية.....58

3-أهداف التوعية البيئية.....58

- **المطلب الثاني: دور المرأة الريفية و الحضرية في التوعية البيئية.....59**

1-دور المرأة الريفية تجاه البيئية.....60

2-التوعية البيئية للمرأة الريفية و الحضرية.....62

- **المطلب الثالث: تعزيز دور المرأة في الممارسة البيئية.....63**

1-إشراك المرأة كمربية بيئية هامة.....63

2-تفعيل مشاركة المرأة في تنمية الوعي البيئي.....65

المبحث الثالث: أهمية و كيفية إشراك المرأة في حماية البيئة.....65

- **المطلب الأول: أهمية إشراك المرأة في البيئة.....66**

1-محفزات اهتمام المرأة بالبيئة.....67

- **المطلب الثاني: دور المرأة في الحفاظ على البيئة الداخلية و الخارجية.....68**

1-دور المرأة في الحفاظ على البيئة المنزلية.....**69**

2-دور المرأة في الحفاظ على الموارد و ترشيد السلوكات **71**

3-دور المرأة في الحد من التلوث.....**72**

4-المطلب الثالث: طرق إشراك المرأة في المحافظة على البيئة.....73

1-برامج التوعية و الارشاد.....**74**

2-دور المنظمات غير الحكومية.....**74**

3-تنسيق الجهود الحكومية وغير الحكومية لتفعيل دور المرأة في حماية البيئة...**75**

<u>الفصل الثالث: مشاركة المرأة في الجمعيات البيئية</u>.....79

المبحث الأول: نشأة الجمعيات البيئية.....80

- **المطلب الأول: تعريف الجمعيات البيئية و دورها في التوعية البيئية.....80**

1-تعريف الجمعيات البيئية.....**80**

2-دور الجمعيات البيئية في القيام بالتوعية البيئية.....**81**

- **المطلب الثاني: نشأة الجمعيات لبيئية على المستوى الدولي.....85**
- **المطلب الثالث: نشأة الجمعيات البيئية في الجزائر.....87**

1-الاهتمام بالحركة الجمعوية البيئية بالجزائر.....**87**

2-تنامي دور الجمعيات بعد أحداث أكتوبر.....**88**

المبحث الثاني: مكانة الجمعيات البيئية العالمية و الوطنية.....90

- **المطلب الأول: الجمعيات البيئية العربية و العالمية.....90**

1-الشبكة العربية للبيئة و التنمية.....**91**

2-جمعية السلام الأخضر غرينبيسGreen Peace **93**

- **المطلب الثاني: مكانة الجمعيات البيئية في الجزائر.....94**

1-مكانة الجمعيات البيئية بين النسيج الجمعوي الكلي.....**94**

2-واقع الجمعيات البيئية في الجزائر.....**100**

المبحث الثالث: مشاركة المرأة في الحركة الجمعوية البيئية.....100

- **المطلب الأول: اندماج المرأة في الحركة الجمعوية.....100**
- **المطلب الثاني: واقع مشاركة المرأة في الجمعيات البيئية.....103**

1-مشاركة المرأة في الجمعيات البيئية.....**103**

2-حضور المرأة في الجمعيات البيئية في الجزائر.....**103**

الاطار التطبيقي

الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة الميدانية.....108

المبحث الأول: الوضعية النظامية للجمعية و علاقة المرأة بها.....116

- **المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة حسب العينة العامة.....116**
- **المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة.....120**

المبحث الثاني: مشاركة المرأة بالجمعيات البيئية.....127

- **المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة حسب العينة العامة.....127**

- المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة.....134

المبحث الثالث: نشاط المرأة داخل الجمعية البيئية 140

- المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة حسب العينة العامة.....140
- المطلب الثاني: تحليل البيانات الميدانية حسب متغيرات الدراسة.....150

المبحث الرابع: الصعوبات التي تواجه المرأة خلال نشاطها بالجمعيات البيئية.....162

الاستنتاجات العامة.....166

خاتمة.....171

قائمة المراجع

الملاحق